IBS
Iraq Business Summit
12th April 2025

التقرير الختامي
قمة الأعمال العراقية 2025
النسخة الأولى

EMAAL
BUSINESS SPACE

الفهرست

مقدمة	4
إعادة تعريف الاقتصاد العراقي في عصر التحولات الكبرى	5
د. علي وجيه محجوب الطائي - رئيس مجموعة ارض الاعمال	6
قائمة الشخصيات والهيئات والشركات	7
كلمة معالي وزيرة الاتصالات - الدكتورة هيام الياسري	8
جلسات قطاع الاتصالات	10
فرص الاستثمار في قطاع الاتصالات والتكنلوجيا	11
شركة اسيا سيل : الاستثمار في المستقبل	17
شركة سوبر سيل: الاستثمار الواقعي في الجودة	18
الأستاذ حيدر مكي رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار	19
د. براق عبد القادر الوكيل الفني لوزارة الاتصالات	19
د. بلاسم سالم رئيس مجلس المفوضين لشركة CMC	20
يسري يونس العضو المنتدب لشركة انكيدو	20
محمد فيصل المدير الإقليمي لشركة نوكيا في الشرق الأوسط	20
جلسة القروض والتمويل	21
معالي المستشار المهندس محمد صاحب الدراجي - رئيس مبادرة الضمانات السيادية	23
الأستاذ سهيل اسماعيل – المصرف الأهلي العراقي	27
د. منار العبيدي - الخبير الاقتصادي ومدير شركة First Finance	27
السيدة إيفا شتاينهاوس الممثل الإقليمي لشركة ECA	28
الأستاذ رشاد خلف مدير عام دائرة مسجل الشركات	28
السيد جوليان غارثيا - شركة اماثيا الاسبانية للإنشاءات	29
جلسة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص - معالي الأستاذ الدكتور خالد البتال	31
جلسة الاقتصاد الشاب - معالي المستشار محمد النجار - - المدير التنفيذي لصندوق العراق للتنمية	35
جلسات البنوك والقطاع المصرفي	37
فرص الاستثمار في القطاع المالي والمصرفي	39
جلسة خاصة مع مصرف التنمية الدولي - المدير التنفيذي الاستاذ فادي الفقيه	43
رئيس اتحاد الغرف التجارية - السيد عبد الرزاق الزهيري	46
مصرف الجنوب الإسلامي - المدير التنفيذي السيد مازن راتب شريف	46
المصرف العراقي للتجارة - الأستاذ علي عبد الرضا	46
السيد ليث وهيب - Ernst & Young - EY	47
قطاعات الطاقة	49
التحديات والفرص لشركات الطاقة والغاز والنفط في العراق	50
مستشارة هيئة الاستثمار لشؤون الطاقة والبيئة - د. منى الجابري	54
شركة (Oil Terminal VS) الخبير كريم جبر الساعدي	54
شركة كل المنافذ للطاقة المتجددة - د. باسم اللامي	55
شركة زينهاو الصينية (Zhenhua Oil) - Mr. Ma Cheng	55

Disclaimer
This document is published by **EMAAL Business Space** as a contribution to **Iraq Business Summit (IBS),** insight area or interaction. The findings, interpretations and conclusions expressed herein are a result of a collaborative process facilitated and endorsed by **EMAAL Business Space** but whose results do not necessarily represent the views of the **EMAAL Business Space**, nor the entirety of its Members, Partners or other stakeholders.
© **2025 EMAAL Business Space**. All rights reserved. No part of this publication may be reproduced or transmitted in any form or by any means, including photocopying and recording, or by any information storage and retrieval system.

الفهرست

مدير عام شركة نفط الوسط - المهندس محمد ياسين	56	
نائب المدير المفوض لشركة غاز البصرة - مرفأ الاسدي	56	
جلسة التامين والقطاع الصحي	57	
أنواع التأمين في العراق	59	
أبرز التحديات التي تواجه صناعة التأمين في العراق	59	
الفرص الاستثمارية في قطاع التأمين في العراق	60	
السيد ياسر صبري - رئيس شركة الحمراء للتامين	62	
السيد فلاح العامري - مستشار رئيس الوزراء لشؤون اقتصاد النفط	62	
رئيس لجنة الصحة والبيئة النيابية - النائب الدكتور ماجد شنكّالي	63	
مدير عام صندوق الضمان الصحي - السيد علي أحمد عبيد	63	
رئيس شركة الشرق للتأمين - السيد شهاب أحمد جاسم	63	
جلسات المعلوماتية والتطبيقات المالية	65	
التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي في العراق	66	
اهم فرص الاستثمار في قطاع التكنلوجيا المالية	67	
جلسة خاصة مع بنك العراق الأول - المهندس طارق الجبوري – بنك العراق الأول FIB	69	
السيد أحمد عبد اللطيف – شركة Agile Solutions	71	
الأستاذ محمد اياد من شركة DOFIED	71	
الأستاذ حيدر العبيدي – شركة العرب للدفع الإلكتروني	72	
الأستاذ طه سعد القيسي – شركة Fortinet	72	
النقل وسلاسل التوريد	74	
تحول استراتيجي في القطاع اللوجستي	76	
م. د. فرحان الفرطوسي - مدير عام شركة الموانئ العراقية	77	
د.عامر العضاض – مستشار رئيس الوزراء ورئيس اللجنة العليا للإصلاح	78	
برونا تروكا – نائب مدير شركة BTP	79	
نبع رياض احمد – شركة ارامكس	79	
البيان الختامي لشركة اعمال - EMAAL	80	
أولًا: تأصيل نظري لرؤية القمة	81	
ثانيًا: إنجازات ملموسة ونظرة استراتيجية	82	
ثالثًا: روح التغيير وأفق التحول	82	
رابعًا: دعوة إلى التنفيذ والتفعيل	83	
خامسًا: نحو تقليد مؤسسي دائم	83	

Disclaimer
This document is published by **EMAAL Business Space** as a contribution to **Iraq Business Summit (IBS),** insight area or interaction. The findings, interpretations and conclusions expressed herein are a result of a collaborative process facilitated and endorsed by **EMAAL Business Space** but whose results do not necessarily represent the views of the **EMAAL Business Space**, nor the entirety of its Members, Partners or other stakeholders.
© **2025 EMAAL Business Space**. All rights reserved. No part of this publication may be reproduced or transmitted in any form or by any means, including photocopying and recording, or by any information storage and retrieval system.

IBS
Iraq Business Summit

مقدمة

وسط التحولات الاقتصادية التي تشكل المشهد العالمي، يبرز العراق كوجهة استثمارية واعدة ذات إمكانات كبيرة للنمو والتنمية. مع خضوع الاقتصاد العراقي لإصلاحات جوهرية لتعزيز بيئة الأعمال، أصبحت الحاجة إلى منصات تجمع المستثمرين ورجال الأعمال وصانعي السياسات أمرا حيويا بشكل متزايد.

وبناءاً على هذه الحاجة، شهدت العاصمة بغداد انطلاق النسخة الأولى من قمة الأعمال العراقية 2025 بمشاركة واسعة من قيادات تنفيذية، مستثمرين، صناع قرار ورواد أعمال من داخل وخارج العراق. هدفت القمة إلى تعزيز بيئة الأعمال والاستثمار، وتقديم منصة عراقية خالصة تعكس القدرات الوطنية وتدفع نحو اقتصاد مزدهر.

قمة الأعمال العراقية IBS 2025 توفر منتدى لتسليط الضوء على الإمكانات الاقتصادية للعراق وإطلاق العنان لفرص استثمارية جديدة عبر القطاعات الرئيسية مثل الطاقة، والبنية التحتية، والتكنولوجيا، والتمويل. كما يسعى المؤتمر إلى تسهيل الحوار بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال، والمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة.

تجاوزت أهمية هذا المؤتمر كونه مكانا لتبادل الأفكار والخبرات. وتحول فعلياً الى منصة عملية للمستثمرين وقادة الأعمال لاستكشاف الفرص القابلة للتطبيق والتعلم من دراسات الحالة الناجحة وإقامة شراكات ذات مغزى تحقق فوائد متبادلة.

ومن خلال جمع أصحاب المصلحة الرئيسيين، يضع الحدث الأساس لمرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي يعزز الاستقرار والازدهار ويعزز مكانة العراق كمركز اقتصادي محوري في المنطقة.
يهدف هذا التقرير إلى تقديم نظرة عامة شاملة عن مؤتمر الأعمال العراقي، وتلخيص لاهم محاور (قمة اعمال العراق 2025)، إضافة الى اهم ما ورد من استنتاجات وحوارات ومبادرات تم اطلاقها من قبل قادة الاعمال ورؤساء الشركات والوزراء والتنفيذيين المسؤولين عن قطاعات الاعمال الناشئة في العراق.

تم التعاون مع عدد من الشركاء في اعداد هذا التقرير وسوف يتم أصدرا نشرة أخرى مرفقة تتضمن الخطط التفصيلية والمبادرات الريادية التي تم إنجازها خلال اعمال هذه القمة.

EMAAL
BUSINESS SPACE

EMAAL GROUP

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

IBS
Iraq Business Summit

إعادة تعريف الاقتصاد العراقي في عصر التحولات الكبرى

السيدات والسادة،

القادة والرؤساء التنفيذيين،

الشركاء الكرام في طريق التحول والشركاء في مسيرة النمو.
من بغداد التي لا تنكسر... بل تنهض وتبني وتبتكر

أقف أمامكم اليوم، لا بصفتي فقط مؤسسًا ورئيسًا تنفيذيًا لمجموعة أعمال، وواجهتها الإعلامية تلفزيون عراق 24، بل بصفتي ابن هذا البلد الذي لا يزال يراهن على الإنسان... ويؤمن بأن المعركة القادمة مع الزمن، والبيانات، والاقتصاد.

إن قمة العراق للأعمال، أو كما نحب أن نسميها "دافوس العراق"، لم تأتِ لتكون نسخة مكررة من مؤتمرات دولية، بل لتكون منصة عراقية خالصة... تعكس إرادتنا، وتجسّد قدرتنا على إعادة تعريف اقتصاد المستقبل.

هذه القمة هي تتويجٌ لسلسلة من الجهود، لكنها في الحقيقة بداية مشروع، لا نهايته. هدفنا هنا ليس أن نحتفل، بل أن نؤسس لمنصة مستدامة، مستمرة، عملية، ومرتبطة بالنتائج. منصة تتحول فيها الأفكار إلى عقود، والعلاقات إلى شراكات، واللقاءات إلى مشاريع، والتقارير إلى قرارات.

نحن اليوم نجمع أقوى ست قطاعات تُشكّل ما يمكن تسميته بالهيكل العظمي" في كل اقتصاد حيّ وفعال:

1. النفط والطاقة
2. الاتصالات والتكنولوجيا
3. القطاع المصرفي والمؤسسات المالية
4. النقل واللوجستيات
5. الإعمار والبنية التحتية
6. التأمين والرعاية الصحية

هذه القطاعات ليست مجرد عناوين إنها الأرضية التي تُبنى عليها الثروات، وتُخلق منها فرص العمل، وتُجذب عبرها رؤوس الأموال.

ونحن، عبر شركة أعمال، لا نطمح فقط إلى جمع هذه القطاعات في مساحة واحدة... بل إلى بناء منظومة تشغيل دائم لها، تقوم على ثلاث دعائم أساسية:

- التحول الرقمي الحقيقي: حيث لا مكان للعقل الورقي في عالم يحكمه الذكاء الاصطناعي.
- التكامل بين الشركات الكبرى والصغيرة: فالنمو الاقتصادي لا يكون رأسيًا فقط، بل كذلك بنسق أفقي واسع.
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص: ليس علاقة طارئة، بل كحتمية استراتيجية.

وهنا، لا بد أن أؤكد أننا في IBS 2025 نعمل وفق جدول أعمال غير تقليدي:

اليوم الواحد هنا يعادل شهورًا من العمل لأننا سنشهد توقيع أكثر من 100 عقد وصفقة، بحضور قانوني ورقابي، وبشفافية مطلقة. لكن هذا كله ليس هدفًا بحد ذاته، بل وسيلة نحو خلق بيئة أعمال مستدامة.

استدامة القمة لا تعني تكرارها سنويًا فقط، بل تعني وجود آليات متابعة بعد القمة، تقارير دورية، فرق دعم للمشاريع الناشئة، ومؤشرات أداء معلنة تقيّم حجم التقدم.
أما استدامة الأعمال، فتعني ألا نبني مؤسسات هشة، بل ننشئ شركات تفهم المتغيرات، وتتحرك بسرعة، وتتطور تلقائيًا، وتخلق قيمة حقيقية في السوق.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

السادة الحضور من الملهمين والاصدقاء والشركاء..

العالم من حولنا لا ينتظر، العواصم تتحول إلى عواصم أعمال والدول تعيد تعريف نفسها من خلال اقتصاداتها، والمجتمعات تُقاس اليوم ليس بما لديها من موارد، بل بما تُتقنه من إدارة مواردها.

العراق، بهذا الحضور وهذا التمثيل النوعي من قادة القطاعات، يستطيع أن يكون مركز أعمال إقليمي حقيقي. بل وأكثر من ذلك، يستطيع أن يكون مختبرًا للابتكار الاقتصادي، وحاضنة للصفقات العابرة للحدود.

وأنا هنا لأدعوكم، لا كضيوف، بل كشركاء مؤسسين، لنحوّل قمة IBS إلى تقليد مؤسسي راسخ، وإلى بوابة سنوية لإعلان الصفقات الكبرى في البلاد.

دعونا نضع سوياً أسس أول تحالف عراقي مستدام للقطاعات الستة، يكون له مجلس تنفيذي، تقارير ربع سنوية، وأمانة دائمة.

ويكون للعراق بذلك منصة مستمرة للإبداع الاقتصادي، تواكب العالم، لا تلاحقه.

في الختام،

أشكر كل من آمن بهذه الفكرة منذ كانت بذرة، وأشكر كل من قرر أن يكون شريكًا في تحويل "دافوس العراق" من عنوان إلى واقع.

المستقبل لا ينتظر، والعراق لا يمكن أن يقبل بأن يكون خارج معادلة الأعمال العالمية.

نحن هنا لنقول: حان وقت العراق... حان وقت الإنجاز.

شكرًا لكم... ومرحبًا بكم في مستقبل الأعمال، من قلب بغداد.

د. علي وجيه محجوب الطائي
رئيس مجموعة ارض الاعمال

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

IBS
Iraq Business Summit

قائمة الشخصيات والهيئات والشركات

- الرئيس التنفيذي لشركة اعمال - الشركة المنظمة لقمة الاعمال العراقية د. علي وجيه محجوب
- معالي وزيرة الاتصالات الدكتورة هيام الياسري
- معالي السيد وزير الصناعة - الدكتور خالد البتال
- رئيس مبادرة الضمانات السيادية - معالي المهندس محمد صاحب الدراجي
- رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار - الدكتور حيدر محمد مكية
- مستشار رئيس الوزراء لشؤون الاستثمار - السيد محمد النجار
- المدير العام للشركة العامة لموانئ العراق - الدكتور المهندس فرحان الفرطوسي
- مستشار رئيس الوزراء لشؤون اقتصاد النفط - السيد فلاح العامري
- مستشار رئيس مجلس الوزراء العراقي المدير التنفيذي للجنة العليا للإصلاح - د. عامر العضاض
- شركة Supercell - أستاذ صباح الكبيسي
- شركة أسيا سيل - مدير عام المنطقة الوسطى - السيد سامان بوجان
- Ankido - المدير المفوض- السيد يسري يونس
- NOKIA - المدير الاقليمي للشرق الاوسط - محمد فيصل
- رئيس مجلس المفوضين (CMC) الدكتور المهندس السيد بلاسم سالم
- الوكيل الفني لوزارة الاتصالات - الدكتور براق عبد القادر
- مدير عام مسجل الشركات - السيد رشاد خلف
- Imathia Constructions - Mr. Julian Garcia
- Regional Representative - German ECA - Ms. Eva Steinhaus
- First finance - السيد منار العبيدي
- المصرف الاهلي العراقي - السيد سهيل أسماعيل
- اتحاد الغرف التجارية - عبد الرزاق الزهيري
- المصرف العراقي للتجارة - نائب رئيس المصرف - ا. صباح كاطع خيون
- مصرف الجنوب - السيد مازن راتب شريف
- هيئة الاوراق المالية - السيدة نغم حسين
- EY Global ltd - السيد ليث وهيب
- ممثل رئيس الوزراء ومستشاره لشؤون المصارف - السيد صالح ماهود
- مدير عام شركة نفط الوسط المهندس - محمد ياسين
- نائب المدير المفوض لشركة غاز البصرة - مرفأ الاسدي
- ZhenHua Oil - Mr. Ma Cheng
- شركة كل المنافذ للطاقة المتجددة - د. باسم اللامي
- VS oil Terminal - الخبير كريم جبر الساعدي
- استشاري هيئة الاستثمار لشؤون الطاقة والبيئة - د. منى الجابري
- الشرق للتأمين - السيد شهاب أحمد جاسم
- مدير عام صندوق الضمان الصحي - السيد علي أحمد عبيد
- رئيس لجنة الصحة والبيئة النيابية - النائب الدكتور ماجد شنكَالي
- الحمراء للتأمين - د. ياسر صبري
- بنك العراق الأول FIB - المهندس طارق الجبوري
- Agile Solutions - السيد أحمد عبد الطيف
- المدير التنفيذي لشركة DOFIED - السيد محمد اياد
- شركة العرب للدفع الالكتروني - السيد حيدر العبيدي
- Fortinet - السيد طه سعد القيسي
- ارامكس - السيدة نبع رياض أحمد
- نائب رئيس شركة – BTP - Mr. Bruno Trocca

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

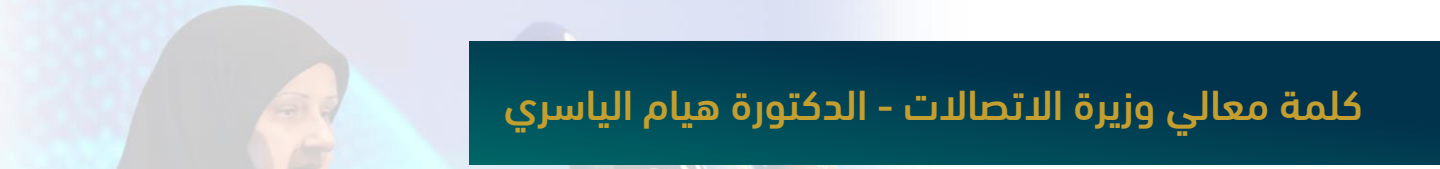

كلمة معالي وزيرة الاتصالات - الدكتورة هيام الياسري

بسم الله الرحمن الرحيم السيدات والساده
الحضور مع حفظ الالقاب والمناصب
السلام عليكم جميعا ورحمه الله وبركاته

يسعدني ويشرفني ان اكون معكم هذا اليوم في هذا المحفل الكريم وهذه الانطلاقة التي نسأل الله سبحانه وتعالى لها التوفيق وللاستدامة وان تؤتي اكلها وان تكون لها بصمه في قطاع الاعمال في العراق ومواكبه التطور العالمي.

جميعنا ندرك اهميه ان يكون للعراق دور في مواكبه الثورة الصناعية الرابعة والتطور العالمي المتسارع في قطاعات الرقمنة وريادة اعمال الاقتصاد الرقمي. ولأجل تحقيق هذه الغايات التي بالتأكيد تخدم القطاع الصناعي وقطاع الطاقة وقطاع الاتصالات وقطاع الصحة، وقطاع التعليم، وقطاع التربية، والتعليم. كما انها أحد اهم أدوات الحد من الفساد المالي والإداري.

نحن اليوم اضافه الى تعظيم الايرادات ودعم الاقتصاد الرقمي نعمل جميعاً في سبيل نقل العراق من الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط، الى الاقتصاد المعتمد على الاستثمار، وريادة الاعمال، وتكنلوجيا الاتصالات، والمعلومات. بهذا الاتجاه هذه مسؤوليه تقع على جميع الجهات القطاعية المختصة والفعاليات المجتمعية والشركات القطاع العام والقطاع الخاص.

وقدر تعلق الامر بوزارة الاتصالات باعتبارها الجهة القطاعية المختصة المعنية بقطاع الاتصالات، يسرنا في قمة الاعمال العراقية ان نستعرض خطط الوزارة ومشاريعها الواعدة التي تعمل على تحقيق هدفين:

- **الهدف الأول** تهيئه وتمكين البنى التحتية ودعم التحول الرقمي من خلال مشاريع وخطط استراتيجيه، بعضها انجزت وبعضها مستمرة قيد الإنجاز.
- **الهدف الثاني** وهو ان تكون الوزارة راعية وداعمة ومساندة لجميع متطلبات التحول الرقمي الشامل في العراق، ودعم الاقتصاد الرقمي..

فمن حيث الرعاية والدعم والمساندة أعلن من هذا المنبر الكريم، ان وزارتنا ابوابها مفتوحة وقلوبها مفتوحة ايضا ونحن مساندين وداعمين بكل قوه لاي متطلبات ولأي افكار او مقترحات او متبنيات او مشاريع يقدمها القطاع الخاص في مجالات:

1. الذكاء الاصطناعي
2. الامن السيبراني.
3. مجالات المؤسسات وتحولها الرقمي الشامل.
4. مجال توفير الفرص التكنولوجية وزيادة فرص العمل للطاقات الشابة في مجال دعم المواهب والابتكار وصناعه الخبراء.
5. وايه مجالات اخرى او مشاريع او افكار تصب في مجال دعم الاقتصاد الرقمي وتعظيم ايرادات الدولة.

اما فيما يتعلق بدور الوزارة ومسؤوليتها الاولى والكبرى في تهيئه البنى التحتية اللازمة لتمكين جميع المؤسسات سواء كانت من القطاع العام او الخاص او المختلط لتحقيق هدف التحول الرقمي. فنود ان نوجز ان الوزارة قامت بدورها ولا زالت ولديها خطط واعده مستقبليه كبيره في مجالات عديده.

فمثلا في مجال الالياف الضوئية، الوزارة اليوم تعنى بتوفير شبكه حكومية مؤمنه حجمها في تزايد مستمر لربط كافة مؤسسات الدولة.

اما فيما يتعلق بتوفير خدمات صحية مؤتمتة وخدمات تعليم مؤتمتة وخدمات صناعيه وخدمات مصرفيه، فان وزارة الاتصالات تتولى بمسؤولية توفير شبكه حكومية مؤمنه تربط مؤسسات الدولة وفروعها في بغداد والمحافظات والعمل في تزايد يومي وفي وتيره متسارعة.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

وعلى المستوى المحلي كذلك ولأول مره ان شاء الله ستشهدون في هذه الحكومة وفي هذا العام الانتهاء من تقديم خدمات الانترنت بتقنيات WIFIوسوف تعلن الوزارة خطتها لجدوله الاطفاء التدريجي الكامل لخدمه WIFIفي العراق، والتحول الكامل الى خدمه الالياف الضوئية FTTH .وبهذا الصدد، نود ان نؤكد لاصحاب الاعمال والشركات والمستثمرين المحليين والعالميين، اننا وضعنا اولويه عالية ليس فقط في مجال Fiber to the Home وانما ايضاً مجال Fiber to the Government.

وضعنا قبل أياما اصدرنا سياسة B2G .إضافة الى تقديم الخدمات الحكومية وخدمات الانترنت الواسع النطاق الى الشركات النفطية والمصارف وغيرها وكل المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص بواسطة الالياف الضوئية والانترنت الواسع النطاق.

كما تدعم الوزارة استراتيجية الحكومة وقراراتها باتجاه إطلاق خدمات الجيل الخامس والعمل ماضي على قدم وساق بهذا الاتجاه.

اضافه الى ذلك وحيث اخذنا بنظر الاعتبار الطلب المتزايد المتوقع في المستقبل القريب والمتوسط والبعيد على سعات الانترنت وبشكل كبير وخططنا لاعتبار موقع العراق الاستراتيجي في المنطقة وكونه ممر إقليمي. لذلك تعاقدنا مع عدد من الشركات العالمية الكبيرة لانزال كوابلها البحرية في محطه الفاو وانشاء محطه اخرى في الفاو، حيث تم التوقيع مع شركه STC لانزال الكيبل البحري اللؤلؤة وتم التوقيع مع شركة اوريدو لانزال الكيبل البحري FIG اضافه للكيبل فالكون والكيبل GBI .

وان شاء الله في طريقنا لانزال الكيبل البحري مع شركه بتلكوم اضافه الى عدد من الشركات الاخرى عبر الممرات البرية. ونود التنويه هنا ان هذه الكوابل البحرية ليس الهدف منها فقط امرار مشاريع الترانزيت وصولا الى أوروبا، وان كان هذا هدفا كبيرا أسمى لأجل تعزيز موقع العراق الجغرافي وجعله ممرا اقليميا للمنطقة، الا ان هذه الكوابل ستساهم بشكل كبير في رفد العراق بسعاة الانترنت وتحسين الاتصالات داخل العراق.

كما تعمل الوزارة ضمن خططها القريبة الى انشاء مراكز بيانات تجاريه كبيره اقليميه حيث ان الوزارة تستعد قريبا لتوقيع عقد انشاء أكبر مركز بيان اقليمي تجاري في البصرة مع شركه GCX .كما ان الوزارة تدرس عدد من العروض والمشاريع من شركات عالميه لأنشاء مراكز بيانات اخرى كبيره في العراق على الاقل مركزين للبيانات في بغداد وفي المحافظات الشمالية.

السادة المشاركين في قمة الاعمال العراقية

خلال فتره هذه الحكومة قمنا في وزاره الاتصالات باتباع سياسات جديده ولأول مره لحل معضله غلاء البنى التحتية للاتصالات والانترنت في العراق عن طريق اعتماد سياسات سعريه مختلفة حيث تبنينا دعم تخفيض اسعار البنى التحتية بشكل كبير لشركات الموبايل وللشركات المنفذة لمشاريع FTTH وكذلك لمؤسسات الدولة والمؤسسات الإعلامية ومؤسسات التعليم العالي وللمدارس توفير انترنت مجاني لكل مدرسه. وعملنا على توفير انترنت سريع مدعوم سعرياً للمؤسسات العامة والخاصة. ولأول مره سيشهد العراق قريبا إطلاق مشاريع واعده في مجال البريد المؤتمت حيث اننا استلمنا قطاع بريدي ميت سريريا في العراق لكننا عملنا بجهد كبير لإعادة الروح والتطور التكنلوجي لهذه الخدمة المهمة والتي تقدم تسهيلات لوجستية لمختلف القطاعات. بالتأكيد فأن كل تلك المشاريع تحظى بإشراف مباشر ودعم واسع من قبل دولة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء والبرلمان، إضافة الى فريق وزارة الاتصالات الرائع والمجتهد الذي يعمل ليل مع نهار بحس وطني عالي. واليوم وبفضل هذه الجهود ستشهدون قريبا ما حملناه من شعار ان يصل البريد العراقي مجددا لكل بيت وستجدونه يصل في كل مكان بريدا مؤتمتا بالطرق الحديثة.

كما تعمل الوزارة على إطلاق خدمات التوقيع الالكتروني بنسخته العالمية في العراق. علماً ان التوقيع الالكتروني قيد التشغيل التجريبي في عدد من مؤسسات الدولة منها في الوزارة وفي محافظه كربلاء وفي مركز البيانات الوطني وفي وزاره التعليم العالي. وتم تم انتهاء من التعليمات اللازمة لاعتماده قانونا بعد تدقيقها من مجلس الدولة تم نشرها قريبا في الجريدة الرسمية ومن هذا المحفل الكريم ادعو اي مؤسسة من مؤسسات الدولة او القطاع الخاص او المختلط الى التواصل مع المعنيين في الوزارة في الشركة العامة الاتصالات والمعلوماتية مديريه المعلومات معلوماتية لأجل تقديم خدمات التوقيع الالكتروني من خلال التشغيل التجريبي وبصوره مجانية لأجل اشاعه ثقافه استخدام التوقيع الالكتروني.

السادة الحضور

وفي الختام اجدد شكري للقائمين على هذا المحفل الكريم، قمة الاعمال العراق، دعائي لهم بالتوفيق والسداد واكرر ان ابوابنا وقلوبنا مفتوحة الوزارة والعاملين جميع العاملين في الوزارة للجميع الأفكار والمشاريع والمبادرات التي يمكن ان تدعم وتصب في الاتجاه الذي جميعا نحلم به ان نجعل العراق في قلب قطاع الاقتصاد الرقمي ونساهم بالقدر المستطاع في تمكين قطاع الاتصالات وفي تعظيم ايرادات الدولة ونقلها من الاقتصاد المعتمد على النفط الى الاقتصاد المعتمد على الإنتاج، والاستثمار المتنوع، والمتعدد، والمتقدم.

شكرا لكم والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

جلسات قطاع الاتصالات

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

فرص الاستثمار في قطاع الاتصالات والتكنلوجيا

مقدمة

يعد قطاع الاتصالات والتكنولوجيا في العراق أحد أكثر القطاعات الواعدة والسريعة تطورا في اقتصاد البلاد. على مدى العقد الماضي، شهد العراق نموا كبيرا في ملكية الهواتف المحمولة، واستخدام الإنترنت، واعتماد التقنيات الجديدة. ومع ذلك ، على الرغم من هذا التقدم ، لا يزال القطاع متخلفا ومليئا بالإمكانات غير المستغلة ، مما يوفر العديد من الفرص الاستثمارية المربحة.

تقرير السياسات في قمة الاعمال العراقية يستكشف هذا التقرير الفرص الرئيسية في هذا القطاع، ويغطي:

- تطوير البنية التحتية
- رقمنة القطاع العام
- الاستثمار في القطاع الخاص والشركات الناشئة
- التعليم الفني وتدريب القوى العاملة
- التحديات والتوصيات للمستثمرين

يمكن تعريف قطاع التكنولوجيا على أنه قطاع الاقتصاد الذي يتكون من الشركات التي تستفيد من التكنولوجيا لخلق ميزة تنافسية. وفي العراق، على مدى السنوات الماضية، كان هناك عدد قليل جدا من الموارد العامة المخصصة للاستثمار في قطاع التكنولوجيا.

ويرجع ذلك إلى السياسات العامة التي لم تعطي الأولوية أو تركز على هذا القطاع، فضلا عن عدم وجود استراتيجيات عامة تهدف إلى تطوير القطاع والبنية التحتية التي يعتمد عليها قطاع التكنولوجيا والاتصالات.

ومع ذلك، شهد العراق نموا في ملكية الهواتف المحمولة كوسيلة للتغلب على أوجه القصور في البنية التحتية. على سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن 95٪ من العائلات في العراق تمتلك حاليا هواتف محمولة. بين عامي 2009 و 2014 ، نما قطاع المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا (ICT) بمعدل مماثل لبقية الاقتصاد (17.9٪) .

في العامين الماضيين، وتحديدا بعد عام 2023، سجل العراق زيادة بنسبة 16٪ في مؤشر تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ليصل إلى 77.7٪، مقارنة بذروته السابقة البالغة 61.4٪.

بالإضافة إلى ذلك ، بلغت قيمة سوق التجارة الإلكترونية في العراق 6.6 مليار دولار أمريكي في عام 2022 ، مع تقديرات تشير التوقعات إلى أن يصل إلى 9.197 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2025.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

الفرص الاستثمارية الرئيسية

اولاً: تطوير البنية التحتية

يكمن العمود الفقري للتحول الرقمي في البنية التحتية القوية والموثوقة .البنية التحتية للاتصالات والتكنولوجيا في العراق لا تزال في حالة تطور بطيئ ، ولكنها في الوقت نفسه تقدم فرصا استثمارية كبيرة في المجالات التالية:

01

الألياف الضوئية وشبكات 5G

الوضع الحالي: البنية التحتية للنطاق العريض في العراق تعتمد بشكل كبير على الإرث أنظمة ذات اختراق محدود للألياف البصرية.
الفرصة: هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة في الألياف الضوئية .
تم طرح 5 Gعلى الرغم من أنها لا تزال في مراحله الأولى ، إلا أن تقنية 5 Gتقدم حدود استثمارية مربحة ، تتيح نقل البيانات بشكل أسرع .
الإمكانات الاستثمارية :

- بناء وتوسيع شبكات الألياف الضوئية.
- تطوير ونشر البنية التحتية لشبكة الجيل الخامس.
- تعزيز خدمات صيانة الشبكة.

02

مراكز البيانات والخدمات السحابية

الوضع الحالي: يعتمد العراق على مراكز البيانات الأجنبية للسحابة التخزين ، مما يجعله عرضة لمخاطر أمان البيانات.
فرصة: إنشاء مراكز بيانات محلية يوفر فرص
الاستثمار لتعزيز الأمان وتقليل زمن الوصول والدعم الشركات المحلية.
الخدمات السحابية: الطلب على التخزين السحابي والحوسبة و حلول SaaS التي تنمو بسرعة.
الإمكانات الاستثمارية:

- بناء مراكز بيانات محلية
- توسيع البنية التحتية والخدمات السحابية
- شراكات مع مزودي الأمن السيبراني لحماية البيانات المحلية

03

حلول الأمن السيبراني

الوضع الحالي: يفتقر العراق إلى البنية التحتية المتقدمة للأمن السيبراني، مما يجعله عرضة للهجمات.
الفرصة: يمثل الطلب المتزايد على حماية البيانات والشبكات الآمنة والتشفير المتقدم مجالا استثماريا مربحا.
الاتجاهات الناشئة: يمكن للشركات الناشئة ومقدمي الخدمات في مجال الأمن السيبراني تقديم حلول اختبار الاختراق ومراقبة التهديدات والاستجابة للحوادث.
الإمكانات الاستثمارية:

- تطوير منصات الأمن السيبراني
- تقديم خدمات أمنية مدارة
- الشراكة مع القطاع العام لتقديم حلول أمنية.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

الفرص الاستثمارية الرئيسية

ثانياً: رقمنة القطاع العام

تخطو الحكومة العراقية خطوات واسعة نحو التحول الرقمي، لكن العديد من الوكالات الحكومية لا تزال تعتمد على العمليات البيروقراطية التقليدية. وهذا يخلق فرصة كبيرة للاستثمار في خدمات الحكومة الإلكترونية والحلول التي تعمل بالطاقة الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

01

الحكومة الذكية

المنصات الحالة الحالية: اعتماد محدود للخدمات العامة عبر الإنترنت.

الفرصة: تطوير منصات رقمية للخدمات الحكومية، مثل الترخيص والتوثيق وبوابات المواطنين.
الفوائد المحتملة: تحسين الكفاءة والشفافية ورضا الجمهور.

الإمكانات الاستثمارية:
- تطوير التكنلوجيا المخصصة للجهات والدوائر الحكومية.
- حلول الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة لتحسين الخدمة الحكومية.
- أتمتة عمليات الخدمة العامة.

02

المدن الذكية

المشاريع الوضع الحالي: تفتقر المراكز الحضرية في العراق إلى البنية التحتية للمدن الذكية.

الفرصة: يمثل تطوير أنظمة النقل الذكي وإدارة الطاقة والسلامة العامة حدودا استثمارية ناشئة.

الإمكانات الاستثمارية:
- شراكات المدن الذكية مع البلديات.
- تطوير البنية التحتية لإنترنت الأشياء.
- التعاون بين القطاعين العام والخاص لتمويل وبناء الخدمات الذكية.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

الفرص الاستثمارية الرئيسية

ثالثاً :القطاع الخاص والشركات الناشئة

الاستثمار يتوسع القطاع الخاص في العراق ونظامه البيئي للشركات الناشئة، مما يوفر العديد من الفرص الاستثمارية في التكنولوجيا والتكنولوجيا المالية والتجارة الإلكترونية.

01

التجارة الإلكترونية والمدفوعات الرقمية

الوضع الحالي: قطاع التجارة الإلكترونية في العراق آخذ في الظهور ولكنه يفتقر إلى أنظمة الدفع والخدمات اللوجستية المتطورة.

الفرصة: الاستثمار في بوابات الدفع الرقمية والشبكات اللوجستية ومنصات تجربة العملاء.
التحديات: لا يزال القطاع يتطلب ثقة معززة في طرق الدفع عبر الإنترنت.

الإمكانات الاستثمارية:
- حلول الدفع (المحافظ الإلكترونية ، البوابات الإلكترونية)
- شركات لوجستية وشركات التوصيل
- تحليلات بيانات العملاء ومنصات التخصيص

02

الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا والتكنولوجيا المالية

الوضع الحالي: ينمو النظام البيئي للشركات الناشئة في العراق، مع زيادة في التكنولوجيا المالية والتجارة الإلكترونية والخدمات القائمة على التطبيقات.

الفرصة: الاستثمار في مسرعات الشركات الناشئة وصناديق رأس المال الاستثماري والحاضنات لدعم هذا النظام البيئي الناشئ.

الاتجاهات: يخلق الطلب المتزايد على حلول التكنولوجيا المالية (الخدمات المصرفية الرقمية والمدفوعات عبر الهاتف المحمول) مزيدا من إمكانات الاستثمار.

الإمكانات الاستثمارية:
- الحاضنات ومسرعات الشركات الناشئة
- التمويل الأولي للمشاريع التكنولوجية
- شراكات مع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

الفرص الاستثمارية الرئيسية

رابعاً: التعليم الفني وتنمية القوى العاملة

يعد الافتقار إلى القوى العاملة الماهرة أحد العوائق الرئيسية أمام نمو القطاع. يوفر الاستثمار في التعليم والتدريب التقني فوائد طويلة الأجل من خلال إنشاء مجموعة من المتخصصين التقنيين المؤهلين.

01

منصات التعلم الإلكتروني

الوضع الحالي: لدى العراق اعتماد محدود للتعلم الإلكتروني، لا سيما في المناطق الريفية.

الفرصة: تطوير منصات التعلم عبر الإنترنت لمهارات تكنولوجيا المعلومات والشهادات والتطوير المهني.
التأثير المحتمل: تحسين إمكانية الوصول إلى التعليم الجيد.

الإمكانات الاستثمارية:
- تطوير منصات تعليم إلكتروني محلية.
- التعاون مع المدارس والجامعات.

02

التدريب على المهارات التقنية

الموقف الحالي: برامج تدريبية محدودة للأمن السيبراني وتحليل البيانات وتطوير البرمجيات.

الفرصة: الاستثمار في معسكرات التدريب على البرمجة ومراكز التدريب على تكنولوجيا المعلومات وبرامج تدريب الشركات.

الإمكانات الاستثمارية:
- الأكاديميات التقنية والمعسكرات التدريبية.
- شراكات التدريب المؤسسي.
- برامج المنح الدراسية لطلاب تكنولوجيا المعلومات.

التحديات

في حين أن قطاع التكنولوجيا في العراق يوفر فرصا كبيرة، يجب على المستثمرين التفكير في بعض التحديات من أهمها:

- الحواجز التنظيمية: لا يزال القطاع يواجه عقبات بيروقراطية وعدم يقين تنظيمي.
- مخاوف أمنية: تتطلب مخاطر الأمن السيبراني وقضايا خصوصية البيانات الاهتمام من قبل المؤسسات الرسمية وتحتاج الى المزيد من الخطط والاستراتيجيات الجدية .
- قيود البنية التحتية: لا تزال مشكلات إمدادات الطاقة وموثوقية الإنترنت تمثل تحدياً مستمراً.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

جلسات قطاع الاتصالات

قدمت جلسة قطاع الاتصالات والتكنلوجيا نقاشاً جدياً حول مستقبل قطاع الطاقة في العراق . وتم خلالها مناقشة فرص الاستثمار والحلول العملية لمواجهة تحديات قطاع الاتصالات والطاقة.

هذه الجلسات تضمنت تجارب ومشاريع ومبادرات شركات الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات الأكبر والاهم في العراق إضافة الى الهيئات الحكومية ومؤسسات القطاع العام .

جلسة قطاع الاتصالات والتكنلوجيا العامة ضمت عدد من رؤساء الشركات والهيئات العامة يمثلون القطاع العام والقطاع الخاص .

خلال الجلسة تم طرح مجموعة من الأفكار والمشاريع والمبادرات التي رسمت علاقة دائرية بين القطاعين الخاص والعام حيث يسعى القطاع العام الى عقد صفقات وإقامة مشاريع ضخمة تهدف الى تعزيز البنية التحتية في لقطاع الاتصالات .

من جهته يعمل القطاع الخاص على دعم الاقتصاد العراقي من خلال تنويع مصادر الاستثمار خلق الابتكار وتوسيع نطاق التوظيف .

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

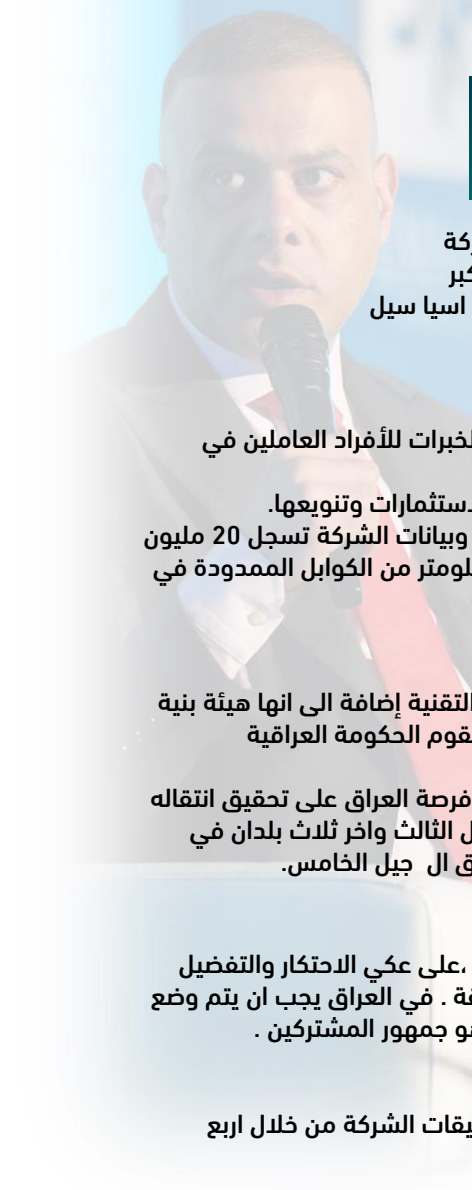

شركة اسيا سيل : الاستثمار في المستقبل

تحدث السيد سامان بوجان مدير عام المنطقة الوسطى في شركة اسياسيل عن خطط الشركة ورؤيتها لمستقبل قطاع الاتصالات إضافة الى تجربة الشركة التي مكنتها من ان تكون من أكبر الشركات المنافسة في هذا القطاع. وفي ما يلي ابرز المحاور التي تطرقت لها جلسة شركة اسيا سيل

الاستراتيجية

تتكون الاستراتيجية العامة لشركة اسيا سيل من شقين:
الأول: الاستثمار في تنمية الموارد البشرية للشركة عبر التدريب المستمر ورفع المهارات والخبرات للأفراد العاملين في الشركة .
الثاني: هو توسيع حجم الاستثمار حيث تخصص الشركة 12% من وارداتها من اجل تعظيم الاستثمارات وتنويعها.
هذه الاستراتيجية المزدوجة مكنت شركة اسيا سيل من ان تضاعف اعمالها وحجم خدماتها. وبيانات الشركة تسجل 20 مليون مشترك وأكثر من 8500 برج اتصالات وأكبر شبكة اتصالات في العراق بما يزيد عن 4000 كيلومتر من الكوابل الممدودة في الأرض ،مع خطة مستقبلية لإضافة الف كيلومتر من الكوابل الأرضية .

خدمات 5G

استثمرت شركة اسياسيل في خدمات ال 5 Gمنذ سنوات طويلة ودربت كوادرها على هذه التقنية إضافة الى انها هيئة بنية تحتية متكاملة في الشركة لتصبح مستعدة فوراً على اطلق خدمات الجيل الخامس فور ان تقوم الحكومة العراقية بالموافقة على اطلاق خدمة الجيل الخامس.
تأخر الحكومة في منح الموافقة على اطلاق خدمة 5 Gهو في الواقع امر محبط وهو يؤخر فرصة العراق على تحقيق انتقاله حقيقة في قطاع الاتصالات خاصة اذا ما تذكرنا ان العراق كان اخر خمسة بلدان اطلقت الجيل الثالث واخر ثلاث بلدان في العالم اطلقت الجيل الرابع ونتمنى ان لا يتكرر هذا السيناريو ونكون من اخر البلدان التي تطلق ال جيل الخامس.

الاحتكار

المنافسة امر إيجابي في أي قطاع وهي حتماً تدعم الابتكار وتنشط السوق بطريقة إيجابية ،على عكي الاحتكار والتفضيل الذي حتماً يعد تهديداً مباشر لحيوية قطاع الاتصالات ويجعل هذا القطاع يتراجع ويفقد الثقة . في العراق يجب ان يتم وضع حد للاحتكار في قطاع الاتصالات تحديداً لان اول المتضررين من هذا الامر السلبي سيكون هو جمهور المشتركين .
الذكاء الصناعي

استثمرت شركة اسيا سيل منذ فترة طويلة في مجال الذكاء الصناعي ويتم ادماجة في تطبيقات الشركة من خلال اربع مستويات :

الأول: تحسين الخدمة وبناء نموذج لتوقع التوقفات وتحديد التحسينات المطلوبة للخدمات.
الثاني : في مجال معالجة الاستفسارات للمشتركين وتم اطلاق خاصية (ليلى) وهي عبارة عن مساعدة شخصية للمشتركين تجاوب على الاستفسار وطلبات العملاء.
الثالث: تسهيل عمل الموظفين داخل الشركة ومراقبة جودة الأداء.
الرابع : استخدام الذكاء الصناعي في مجال تحليل البيانات لكي تتحول البيانات في الشركة الى معلومات تساهم في رسم الاستراتيجيات وتحسينها.

الأسهم والسندات

في عام 2012-2013 قامت شركة اسياسيل بأكبر عملية طرح اسهم في تاريخ التداول المالي في العراق . لقد كانت اسيا سيل اول شركة اتصالات عراقية تطرح أسهمها في سوق العراق للأوراق المالية ومنذ ذلك السوم وسهم اسيا سيل هو سهم قيادي منذ عشر سنوات. وقامت الشركة بتوزيع صافي وصل الى 100% للمستثمرين وهو ما تفخر به الشركة .

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

شركة سوبر سيل: الاستثمار الواقعي في الجودة

شركة سوبر سيل تعتبر من الشركات السريعة النمو في العراق. والشركة أصبح لديها نموذج خاص في العمل والاستثمار جعلها تنافس اكبر الشركات في قطاع الاتصالات في العراق . المهندس صباح الكبيسي المدير التنفيذي لشركة سوبر سيل تحدث في جلس قطاع الاتصالات والتكنلوجية عن تجربة سوبر سيل وعن رؤيتها الخاصة في تحفيز المنافسة والابتكار في هذا القطاع.

استراتيجية للنجاح

شركة سوبر سيل اعتمدت في استراتيجيتها العامة على ثلاث عوامل لخصها المدير التنفيذي للشركة في حديثة بالاتي :

- الرشاقة والمرونة agility
- ثقافة الشركات الناشئة startup culture
- التنافس نحو سرعة التحول الرقمي digitalization

تطوير التقنيات والمحتوى

من حيث تطوير التقنية ، شركة سوبر سيل لديها نموذج خاص في توسيع الخدمة المقدمة من الشركة للعملاء . هذا النموذج قائم على أساس مبدأ الشمول حيث ان الشركة بدأت كمزود لخدمة الانترنيت ISP،الا ان الشركة اليوم تستثمر في الالياف الضوئية أي الانترنيت الواسع او ما يعرف بخدمة النطاق العريض بالتعاون والشراكة مع وزارة الاتصالات . اما من حيث تطوير المحتوى فان شركة سوبر سيل طورت من تقنيات محاربة القرصنة وهي كذلك تتعاون مع اهم المنصات الإقليمية والعالمية الرصينة المحتوى. هذا بالإضافة الى إجراءات الشركة لحماية وضمان حقوق الملكية الفكرية.

الجودة

شركة سوبر سيل تتعاون مع وزارة الاتصالات ومع الشركاء والمستثمرين، من اجل تطوير معايير قياس الجودة سواء جودة الخدمة quality of services وquality of experience . معايير قياس جودة التجربة
إضافة الى جودة الاسعار وتجنب ان يتحمل المشتركين التكاليف غير محسوبة لقائ اشتراكهم في خدمات الشركة ، مع مراعات ان لا تكون الشركة طرفاً في حرب أسعار مع الشركات المنافسة ،حسب تعليق السيد صباح الكبيسي المدير التنفيذي في سوبر سيل.

اختراق الأسواق

شركة سوبر سيل لديها استراتيجية جديدة قائمة على أساس اختراق المزعزع للأسواق او "Disruptive Market Entry وهو دخول شركة أو تقنية إلى سوق ما بأسلوب يغيّر قواعد اللعبة ويزعزع الوضع القائم. وعلى هذا الأساس تستثمر الشركة في مجال التحول الرقمي ليس فقط الشركة نفسها وانما تدعم التحول الرقمي في الاقتصاد في المجمل عبر استثمار أرباح الشركة في إعادة بناء البنية التحتية الرقمية وفي تحسين وتطوير جودة ومرونة وشمولية التحول الرقمي.

الاستثمار في التعليم

تسعى الشركة الى سد فجوة المهارات والخبرات ليس فقط في الاستثمار في تعليم وتدريب الموظفين في الشركة بل تستثمر سوبر سيل في مجال التعليم والتدريب في الجامعات العراقية من خلال انشاء حاضنات تدريب داخل الجامعات العراقية وتمويل مشاريع تعليم وتدريب مستمر بالتعاون بين الجامعات العراقية والجامعات العالمية وبالتالي فان الشركة تساهم من خلال هذه البرامج في رفد قطاع الاتصالات بالكامل بهذه الخبرات الماهرة والمدربة ، انه نوع من الشمول المعرفي الذي تستثمر فيه سوبر سيل وتعتبره من اهم أهدافها الاستراتيجية .

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

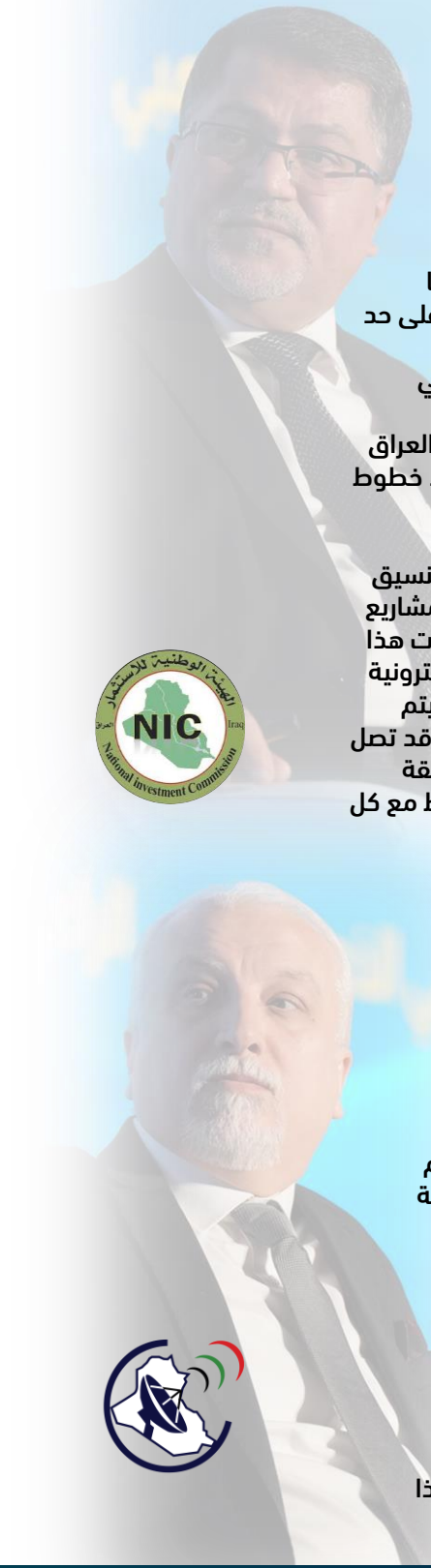

الأستاذ حيدر مكي رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار

الاستثمار المنتج

تحدث السيد حيدر مكية عن خطط هيئة الاستثمار في دعم قطاع الاتصالات ومن ابرزها

1. التعاون مع وزارة الاتصالات لدعم تقديم الخدمات الرقمية للقطاع الخاص والعام على حد سواء.
2. الانتهاء من الجوانب الفنية والمالية لمشروع انشاء مراكز بيانات إقليمية ودولية في العراق .
3. الشروع في مد الكابلات البصرية من الفجيرة عبر الفاو وذلك لاعادة تعريف موقع العراق الاستراتيجي في خارطة شبكات الاتصالات العالمية ليكون احد الممرات الامنة لمد خطوط الكيبل الضوئي..

كما حصلت الهيئة الوطنية للاستثمار على الموافقة الرسمية من الحكومة العراقية بالتنسيق مع وزارة الاتصالات، المختصة بخصوص مشاريع خاصة بقطاع الاتصالات وبعض هذه المشاريع سوف تقوم بتغيير جذري في هذا القطاع وبعض هذه المشاريع سوف تعظم من إيرادات هذا القطاع في الموازنة العمومية ، ومنها مشروع اشباه الموصلات ومشاريع التنمية الالكترونية ومشاريع خاصة باستغلال موقع العراق في مجال الربط الضوئي . هذا المشروع سوف يتم تمويله كلياً من القطاع الخاص كلفة المشروح حدود 30 مليار دولار وايراداته المتوقعة قد تصل الى 34 مليار دولار سنوياً وسوف يتحول هذا المشروع الى اكبر مركز للبيانات في المنطقة وسوف يكون مزود ببنية تحتية متكاملة تشمل محطات لتوليد الطاقة الكهربائية مرتبط مع كل مركز من هذه المراكز الثلاثة .

د. براق عبد القادر الوكيل الفني لوزارة الاتصالات

سد الفجوات في قطاع الاتصالات

تحدث الوكيل الفني لوزارة الاتصالات العراقية عن موضوع سد العجز الرقمي في قطاع الاتصالات العراقية من خلال ليس فقط العمل على تطوير الأجهزة والتقنيات التي تدعم وتسرع عملية الانتقال الى التحول الرقمي بل كذلك من خلال توفير البنية التحتية اللازمة لهذا التحول .

تعتمد وزارة الاتصالات على دعم القطاع الخاص في قطاع الاتصالات ليكون شريك في الاستراتيجيات العامة لهذه الوزارة . ولطالما كانت علاقة الشراكة بين شركات القطاع الخاص ووزارة الاتصالات ركناً اساسياً في دعم هذا القطاع وتحسين جودة الخدمات المقدمة فيه.

اهم المواضيع التي تواجه قطاع الاتصالات والتكنلوجيا في العراق ، من وجه نظر وزارة الاتصالات هو موضوع التنظيمات وهمية وجود اطر عمل واسس واضحة تنضم عمل هذا القطاع .

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

د. بلاسم سالم رئيس مجلس المفوضين لشركة CMC

تقنية الجيل الخامس 5G

تقوم لجنة الاعلام والاتصالات بوضع وتنفيذ القوانين والتنظيمات الخاصة بجميع القطاعات والشركات العاملة في هذا المجال . وهنالك رؤية استراتيجية شاملة بتوجيهات حكومية من اجل دعم القطاع الخاص من خلال التنظيمات التي تخلق بيئة استثمارية امنة وجاذبة للمستثمرين .

كما تعمل هيئة الاعلام والاتصالات من اجل التعاون مع الحكومة في سبيل اطلاق خدمة الجيل الخامس ومنح رخص اطلاقه من قبل شركات الاتصالات المحلية .

كما تعمل CMCعلى العديد من المشاريع في مجال التعليم حيث ان هناك خطط مستقبلية لتطوير الجامعات؛ حيث سيتم تجهيز حوالي 25 إلى 30 جامعة بمختبرات حديثة لتطوير التدريب والتمكين في قطاع الاتصالات إضافة الى خطة هيئة الاعلام والاتصالات الى دعم القطاع التعليمي لتطوير الدراسات والأبحاث وتدريب الخبرات في المجال الصناعي الذي يشمل زيادة نقاط الاتصال الفضائية ومحطات الأقمار الصناعية المتعلقة بقنوات الأقمار الصناعية.

خدمة الجيل الخامس تعتبر الموضوع المهم الذي تركز عليه الان هيئة الاعلام والاتصالات وتعتبره الأولوية في مشاريعه المستقبلية ليس فقط لأهميته في تحسين جودة خدمات الاتصالات بل لأهميته لتسهيل دخول تقنيات الاتصالات والمعلومات الحديثة الى العراق وخاصة تقنية الذكاء الصناعي وثورة الAI .

يسري يونس العضو المنتدب لشركة انكيدو

الشراكة بين القطاع العام والخاص

تحدث السيد يسري يونس عن بصفته يمثل شركة اتصالات خاصة عن أهمية الشراكة بين القطاعين الخاص والعام وخاصة في مجال تعزيز وإعادة هيكلة البنية التحتية للاتصالات في العراق.
أهمية شركات القطاع الخاص هي انها تسهم بشكل فاعل في رفع قيمة الناتج القومي الإجمالي في العراق بطريقة مهمة خاصة اذا ما نجح القطاع العام بالاستفادة من الفرص والشراكات وتحويل عملية استهلاك التقنية المتطورة عملية إيجابية تسهم في دفع التنمية الاقتصادية وتعزيزيها.
بالنسبة لشركة انكيدو فان الموضوع الأهم الذي يواجه قطاع الاتصالات هو موضوع قدرة العلاق على تطوير وبناء البنية التحتية لقطاع الاتصالات والتكنولوجيا .

ANKIDO
FOR INFORMATION TECHNOLOGY

محمد فيصل المدير الإقليمي لشركة نوكيا في الشرق الأوسط

شركة نوكيا، ترى أن العراق بلد ذو موقع استراتيجي ومهم، وله دور فعال في المنطقة. ومن المهم جدًا بالنسبة لنا أن تظل التشريعات واضحة وشفافة.

العراق حتماً بحاجة الى المشاريع الخاصة بربط العراق في شبكة الاتصالات العالمية وباسرع وقت وان يكون نقطة ربط وعبور (ترانزيت) لهذه الشبكات .
الهدف هو ان أي عملية تحول تكنلوجي في العراق تحتاج الى ان يتمكن من بناء بنية تحتية متينة قادرة على مواكبة التطورات والتحديثات في هذا القطاع .

بالنسبة لشركة نوكيا فأنها ترى بان اهم تحدي يواجه قطاع الاتصالات في العراق هو سرعة مواكبة التطورات في هذه القطاع خاصة ان هنالك منافسة شديدة اقليمياً والدول في الشرق الأوسط تخطو خطوات سريعة جداً نحو عمليات التحول الرقمي وتبني ثورة الذكاء الصناعي .
نعم العراق يقوم بجهود في هذا المجال ولكن لايزال بحاجة الى المرونة والسرعة في تنفيذ المشاريع واتخاذ القرارات الحاسمة .

NOKIA

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

جلسة القروض والتمويل

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

جلسة القروض والتمويل

يُعدّ قطاع القروض والتمويل من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، إذ يوفّر الموارد المالية اللازمة لدعم الاستثمار، وتحفيز النمو، وتمكين رواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من توسيع نشاطها. وفي السياق العراقي، يكتسب هذا القطاع أهمية متزايدة في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، والحاجة الملحّة لإعادة بناء البنية التحتية وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني.
شهد العراق خلال السنوات الماضية تحولات اقتصادية ومصرفية كبيرة، رافقها اهتمام متزايد بإصلاح النظام المالي وتطوير أدوات التمويل الحديثة. ومع ذلك، لا تزال بيئة الإقراض تواجه عقبات متعددة، منها ارتفاع نسبة المخاطر، وضعف الشمول المالي، وتقييد دور المصارف في تمويل القطاع الخاص. ويأتي هذا في وقت تتطلع فيه البلاد إلى تنشيط السوق المحلي، وجذب الاستثمارات، وخلق فرص عمل من خلال توفير قنوات تمويل أكثر كفاءة وعدالة.

قمة الاعمال العراقية IBS2025 خصصت لهذا الموضوع جلسات نقاشية مكثفة تحدث فيها اهم الشخصيات من وزراء ومستشارين حكوميين، الذين قدموا لأول مرة وجة نظر الجانب الحكومي ووجهة نظر شركاء الاقطاع العام من الشركات الاستثمار المحلية الدولية.

جلسات محور القروض والتمويل تعتبر فرصة مهمة لتسليط الضوء على واقع الاقتصاد العراقي ومستقبل القروض والتمويل في العراق، واستعراض التجارب والتحديات، ومناقشة السياسات المقترحة لتعزيز فعالية هذا القطاع الحيوي. يهدف هذا الفصل إلى توثيق أبرز ما طُرح في قمة الاعمال العراقية، وتحليل محاور النقاش المتعلقة بتنمية الاقتصاد العراقي وتطوير آليات الإقراض، دور القطاع الصناعي ودور القطاع المصرفي ، فرص التمويل الدولي، ومستقبل الإصلاحات المالية والاقتصادية في العراق

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

معالي المستشار المهندس محمد صاحب الدراجي
رئيس مبادرة الضمانات السيادية

ربط العراق بالمنظومة الاقتصادية الدولية

خلال جلسة منفردة ضمت المهندس محمد صاحب الدراجي رئيس مبادرة الضمانات السيادية تحدث فيها عن فكرة التحول الاقتصادي في العراق وانعكاساتها على فلسفة الاقتصاد العراقي . وفي ما يلي اهم محاور هذه الجلسة .

جدية التخلص من الارباك

العراق كان قبل 2003 اقتصاد اشتراكي شمولي ريعي ،ولكن ما بعد 2003 دخل العراق في مرحلة ضياع اقتصادي وتشتت وارباك حيث لم يعد العراق دولة اشتراكية بالمفهوم الكلاسيكي ولا هو حتى نجح في احداث انقلاب كامل في الأنظمة الاقتصادية لكي يتحول الى اقتصاد السوق .

الا ان التحول المفصلي الذي يشهده العراق منذ ثلاث سنوات وتحديداً منذ عام 2022 هو انه لأول مرة تترسخ وتتوضح معالم التحول الاقتصادي في العراق بالاتجاهات التالية:

- **أولا :** القطاع الخاص هو ركيزة أساسية في الاقتصاد.
- **ثانيًا :** توطين الصناعة والزراعة ليعود يتصدر اهداف التنمية الاقتصادية في العراق
- **ثالثاً :** ربط العراق مالياً بالمنظومة المالية والنقدية العالمية
- **رابعاً :** إعادة بناء القوى العاملة في القطاع العام والخاص لكي تكون قادرة على مواكبة سرعة التطورات الاقتصادية وتحمل أعباء التنمية الشاملة . مع منح الدعم والتمكين للعاملين في القطاع الخاص لكي تخفف الدولة من عبئ الانفاق على التوظيف في القطاع العام .

الضمانات السيادية

بعد سنوات من الارباك في الاقتصاد العراقي اصبح من الضروري ان يصار الى إعادة بناء العلاقة بين القطاع الخاص والعام بالطريقة التي تسمح لهذا القطاع ان يساهم في التنمية والبناء والتوظيف . ولكن لكي يقوم القطاع الخاص بدوره فان على الدولة تقوم بالتعاون مع الشركات لكي يتم ادماجها بالمعايير العالمية المطلوبة لنجاح الاعمال وتطورها. وذلك يمكن ان يتم من خلال صيغة المجالس الاقتصادية التي تجمع القطاع العام مع القطاع الخاص وتجري في هذه المجالس النقاشات والمداولات التي تنضج صيغ المشاريع والمقترحات التي ترفع الة الحكومة العراقية لاتخاذ القرارات النهائية فيها.

من اهم القرارات التي اتخذتها الحكومة العراقية هو موضوع الضمانات السيادية الذي تقوم الدولة من خلاله بتغطية حاجة القطاع الخاص للتمويل المضمون والمحمي بالقانون من خلال انها تقدم نفسها كضامن للقطاع الخاص امام مؤسسات التمويل الدولية. بمعنى اخر الدولة وفق صيغة الضمانات السيادية تقوم بتخفيف أعباء المخاطرة الاستثمارية عن الشركات والمؤسسات الخاصة بما يمح لها بالنمو والتطور بعيداً عن ضغوط التمويل الصعب في بلد مثل العراق .
اهم الأهداف التي تسعى لها مبادرة الضمانات السيادية هي :

1. جذب التمويل الخارجي الى العراق
2. تشغيل الايدي العاملة وتوطين الصناعات
3. استغلال الموارد الأولية في العراق بطريقة منتجة
4. تقليل الحاجة الاستيراد من خلال تشجيع الصناعة والزراعة

وبعد ان تنجح هذه المبادرة يستطيع القطاع الخاص ان يعتمد على نفسه في توفير التمويل اللازم لمشاريعه وخططه وذلك بعد ان استطاع ان يبني سجل من التعاملات المثمرة والناضجة مع مؤسسات التمويل والضمان الدولية.
مبادرة الضمانات السيادية هي بداية لطريق طويل يتطلب وضع استراتيجيات شاملة وعمل مستمر ونحن باعتبارنا مسؤوليين عن هذه المبادرة عاقدين العزم على انجاحها وتطويرها المستمر وصولاً الى جعلها الأساس الذي تبنى عليه عملية خلق الاستثمار والفرص الواعدة .

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

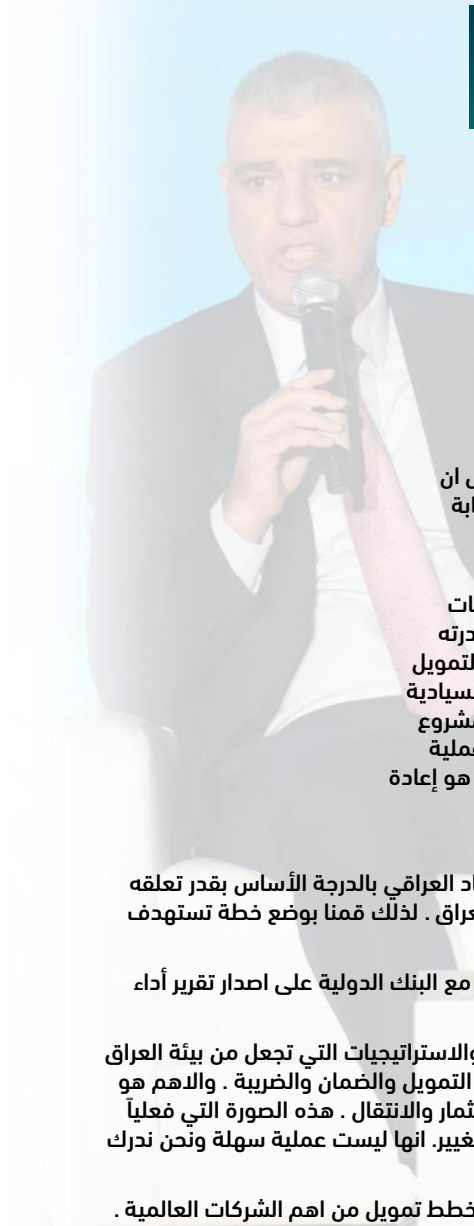

معالي المستشار المهندس محمد صاحب الدراجي
رئيس مبادرة الضمانات السيادية

وبعد ان تنجح هذه المبادرة يستطيع القطاع الخاص ان يعتمد على نفسه في توفير التمويل اللازم لمشاريعه وخططه وذلك بعد ان استطاع ان يبني سجل من التعاملات المثمرة والناضجة مع مؤسسات التمويل والضمان الدولية.

مبادرة الضمانات السيادية هي بداية لطريق طويل يتطلب وضع استراتيجيات شاملة وعمل مستمر ونحن باعتبارنا مسؤوليين عن هذه المبادرة عاقدين العزم على انجاحها وتطويرها المستمر وصولاً الى جعلها الأساس الذي تبنى عليه عملية خلق الاستثمار والفرص الواعدة .

هنالك مشاريع فعلياً استفادت من هذه المبادرة في قطاعات التنمية الصناعية والزراعية وكلما استطعنا ان نمكن هذه المبادرة ونطورها سوف يزداد حجم هذه المشاريع حتماً .

القطاع المصرفي

بالنسبة للقطاع المصرفي والمالي في العراق هو ايضاً يجب ان يكون شريكاً في هذه المبادرة من خلال ان يصار الى اجراء إصلاحات جوهرية في هذا القطاع وإعادة ربطه بالمنظومة المالية الدولية وأنظمة الرقابة والضمان والشفافية المالية العالمية .

القطاع المصرفي في العراق يعاني من مشكلة الثقة سواء ثقة الجمهور بالبنوك العراقية العاملة في العراق او ثقة المستثمر . وبالتالي عملية اصلاح هذا النظام مهما كانت معقدة وطويلة وتشبه العمليات الجراحية الدقيقة الا انها حتماً سيكون لها انعكاسات إيجابية على مستوى زيادة الثقة بهذا القطاع وقدرته على تحويل النقد الى مشاريع واستثمارات منتجة وجدية ، من خلال تفعيل أنظمة موثوقة للإقراض والتمويل وفق المعايير العالمية الرصينة . وعندها يمكن لتلك المصارف ان تكون جزء فاعل من مبادرة القروض السيادية وتمنح تنوع ومرونة لهذه المبادرة حيث يمكن للمستثمر او حتى المواطن العادي الذي لديه فكرة او مشروع ان يكون لديه خيار الحصول على تمويل من مصارف الدولة او من المصارف الخاصة . انها ليست فقط عملية إعادة ثقة وهيكلة للقطاع المصرفي الخاص في العراق بل ان هدف مبادرة القروض السيادية الأساس هو إعادة ادماج هذا القطاع بالتنمية الوطنية وان يصبح عنصراً فاعلاً وشريك ناضج وحقيقي للدولة .

بيئة الاستثمار

من اهم معوقات الاستثمار في العراق هو هشاشة بيئة الاستثمار وهي قضية لا تتعلق ببنية الاقتصاد العراقي بالدرجة الأساس بقدر تعلقه بالأنظمة والقوانين والإجراءات التي تحتاج الى إعادة تقييم بما يتلاءم مع تطور أنماط الاقتصاد في العراق . لذلك قمنا بوضع خطة تستهدف إعادة رسم بيئة الاستثمار في العراق بالعمل على مستويين الخارجي والداخلي .

على المستوى الخارجي إعادة خلق العلاقة بين العراق ومنظمات النقد والتمويل الدولية وحالياً نعمل مع البنك الدولية على اصدار تقرير أداء الاعمال في العراق .

اما على الصعيد الداخلي فان مبادرة القروض السيادية تعمل مع مؤسسات الدولة على رسم الخطط والاستراتيجيات التي تجعل من بيئة العراق بيئة مشجعة للاستثمار سواء من حيث السياسات او من حيث التنظيمات خاصة تلك المتعلقة بأنظمة التمويل والضمان والضريبة . والاهم هو كيف نعيد خلق صورة الامن في العراق ويتم محي ذلك الانطباع الذي يجعل العراق بلد غير امن للاستثمار والانتقال . هذه الصورة التي فعلياً يجب الانتهاء منها وجعلها من الماضي وان تشهد جميع الشركات الكبرى بنفسها على هذا التحول والتغيير. انها ليست عملية سهلة ونحن ندرك انها تحتاج الى استمرارية واستدامة .

لقد نجحنا لحد الان رغم عمر المبادرة القصير نسبياً في تحقيق إنجازات واعدة وهنالك فعلياً مشاريع وخطط تمويل من اهم الشركات العالمية . إضافة الى استقطاب شركات ورجال اعمال ومستثمرين من دول العالم التي لم يسبق لها الاستثمار في العراق وهو بداية مشجعة ومثمرة .

التحديات والفرصة

نحن نعرف ان التحديات كبيرة ولكن الذي يجعلنا نؤمن اننا في الطريق الصحيح هو اننا نتعلم من اخطائنا ولا نتوقف عن اكتساب خبرات جديدة نعتقد انها ممكن ان تقوي مشروع مبادرة القروض السيادية وتجعله ينمو ويحقق إنجازات سريعة وواعدة وفعلياً نحن نسابق الزمن ونحاول القفز فوق الاسوار العالية التي اعاقت حركة التنمية في العراق لسنوات طويلة ،وندرك انه لا توقف في عملنا بل هو عبارة عن حلقات متصلة مستمرة . ونتطلع ان يكون لنا إنجازات غير مسبوقة سوف نستعرضها امامكم في العام القادم والنسخة الثانية من قمة الاعمال العراقية التي نأمل ان تكون منصة للقطاع الخاص لكي يكون مبادر وفاعل معنا في طرح أفكار ومشاريع تدعم مسيرة التنمية والتطور التي تزدهر في العراق منذ ثلاث سنوات .

شكراً لكم
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

جلسة القروض السيادية

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

جلسة القروض السيادية

مقدمة

قمة الاعمال العراقية IBS2025 ارکزت على موضوع التمويل والشركات التي تقدم التمويل للمشاريع المتوسطة والصغيرة . خلال الجلسة تحدث المشاركين حول هذا الموضوع بتفاصيل وشروحات غاية فس الأهمية .

وقد تناولت هذه الجلسة عدة محاور من أهمها

المحور الأول: دور المصارف المحلية في دعم المشاريع

المحور الثاني: دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

المحور الثالث: الفرص المتاحة في البنية التحتية

المحور الرابع: مشاريع النقل والسكك الحديدية

المحور الخامس: بيئة الأعمال وتسجيل الشركات

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

الأستاذ سهيل اسماعيل – المصرف الأهلي العراقي

أوضح أن هناك مبادرات حكومية لتوسيع منح القروض بضمان سيادي عبر المصارف الخاصة، وليس فقط عبر مصرف التجارة العراقي. وأكد أن دور المصرف الأهلي سيكون مُمكّنًا أكثر منه مُيسّرًا، عبر دراسة الملفات المقدمة من المستثمرين.

كما أشار الى ان عملية التمويل تعتمد على تقديم دراسة جدوى مالية ونموذج مالي، يتم تحليلها عبر دائرة التمويل المؤسسي في المصرف، ثم مناقشتها مع هيئات الضمان الدولية (ECA).

كما تحدث الأستاذ سهيل عن اهم القطاعات التي تحتاج تمويل وأشار الى ان الاستثمار الأكثر جدوى ماليًا في الوقت الحالي هو في قطاع الطاقة. فقد وقع الوزير اتفاقًا مع شركة جنرال إلكتريك ((GEلإنتاج 23,000 غيغاواط من الكهرباء، وهو استثمار ضخم، ومع ذلك ما زال العراق بحاجة إلى المزيد من الطاقة الكهربائية.

من هنا، تتوفر فرصة كبيرة أمام المستثمرين للدخول في قطاع الطاقة، وأوصي بالتركيز على الطاقة الشمسية، لأنها تحظى بالأولوية ضمن مبادرة القروض/الضمانات السيادية، وهي مدعومة بشكل مباشر من مكتب رئيس الوزراء في ما يخص منح الموافقات على الضمانات وتخفيف عبء الكهرباء

د. منار العبيدي - الخبير الاقتصادي ومدير شركة First Finance

أشار إلى أن وجود القروض السيادية للمشاريع الكبرى يسهم في نشوء مشاريع صغيرة ومتوسطة مرتبطة بها لتزويدها بالسلع والخدمات.أوضح أن هذه المشاريع تعتبر أقل مخاطرة، نظرًا لاعتمادها المباشر على المشاريع الكبرى.

أكد د.منار العبيدي على موضوع مهم وهو أن القروض السيادية يمكن أن تكون أداة فاعلة لخلق بيئة أعمال متكاملة، حيث تنمو المشاريع الكبيرة والصغيرة معًا.كما أشار الى موضوع الضمانات السيادية طُرح لسنوات وشهد تقلبات وتحديات عند الإطلاق لمختلف المشاريع الكبرى. وجود هذا النوع من الضمانات أو القروض يقود عمليًا إلى إنشاء مجموعة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بالمشاريع الكبرى.

قدرة هذه المشاريع على الظهور والنمو تعتمد أساسًا على وجود مشاريع كبرى تحتاج إلى مورّدين لتلبية احتياجاتها.

عندما تُمنح الضمانات أو القروض السيادية لمشاريع كبرى، خصوصًا الصناعية، فإن ذلك يُفضي إلى بروز مشاريع صغيرة ومتوسطة تكون إيراداتها أقرب للضمان لارتباطها المباشر بالمشروع الكبير، وبالتالي تقلّ المخاطر عليها.

واكد د. العبيدي على انه لا يكفي الحديث عن دعم الSMEs في فراغ السوق الاستهلاكي ((B2C؛ المطلوب تفعيل عمل (B2B) حول المشاريع الكبرى. كلما توسّعت هذه المشاريع وظهرت الضمانات/القروض السيادية، تولّدت مشاريع مهمة جديدة، وهنا يبرز دور شركات التمويل في تمويلها.

أخيرا القروض/الضمانات السيادية للمشاريع الكبرى هي محرّك مضاعف لنمو الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر عقود توريد وخدمات مباشرة تقلّل المخاطر. المطلوب تصميم تمويلات وممارسات شراء تربط كل مشروع سيادي كبير بمنظومة مورّدين محليين، مع قياس أثر واضح على الوظائف والمحتوى المحلي.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

السيدة إيفا شتاينهاوس الممثل الإقليمي لشركة ECA

استعرضت دور وكالات ضمان الصادرات (ECAs) في العراق ودول أخرى.و أشارت إلى أن القطاعات المستهدفة تشمل: البتروكيماويات، الأدوية، الزراعة، والإنشاءات.

تحدثت عن مذكرات تعاون مع المصرف العراقي للتجارة لتمويل مشاريع ضمن إطار الضمانات السيادية. أوضحت أن هذه الآلية تساعد على جذب القطاع الخاص الدولي، مع الحفاظ على معايير المخاطر والتمويل الدولي.

السيدة ايفا تحدثت عن موضوع المنتجين والقروض السيادسة الية عمل هذه القروض حيث اشارت الى ان هناك فوائد واضحة. بالنسبة للمصدّرين، فإن العمل في إطار الضمانات السيادية يسمح لهم بتنفيذ المشاريع وتوريد المواد دون الحاجة إلى دفع نقدي فوري. هذه الآلية تساعد على تنفيذ مشاريع مهمة حتى في ظل محدودية الموارد المالية، أو عند توفر معدات ومنشآت إنتاج صغيرة فقط.

آلية العمل:

- يقوم المستثمر العراقي بتوقيع اتفاق مع المصدّر.
- يتوجه المستثمر إلى المصرف العراقي للتجارة (TBI) أو أحد المصارف الخاصة.
- يقوم المصرف بالتنسيق مع وكالة ضمان ائتمان الصادرات الدولية (ECAs) ووزارة المالية.
- يتم إصدار ضمان سيادي كأداة حكومية، مدعومًا من وكالة ضمان الصادرات في بلد المصدّر (مثل الوكالة الألمانية).

هذا الهيكل يُمكّن من الحصول على التمويل الدولي بشكل مباشر، ويفتح الباب لمزيد من المشاركة الأجنبية في المشاريع داخل العراق.

الأستاذ رشاد خلف مدير عام دائرة مسجل الشركات

أوضح السيد رشاد خلف أن الإجراءات الحكومية الأخيرة، إلى جانب سياسات البنك المركزي، ساعدت في تنظيم قطاع الشركات وتحفيز تأسيس الكيانات المعنوية بدل النشاط الفردي.

فقد تم تسجيل 5000 شركة جديدة خلال عام واحد، مع التركيز على الجودة والرصانة وليس العدد فقط.يوجد في العراق نحو 93 ألف شركة مسجلة، لكن 40% فقط منها فعّال.

ولمنع التلاعب، لا يُسمح لأشخاص يملكون شركات غير مفعّلة بتأسيس أخرى جديدة.

الإجراءات الحالية تمنع تأسيس شركات جديدة لأشخاص لديهم كيانات غير مفعّلة. كما تحدث عن فكرة تحول المهن الفردية إلى كيانات معنوية، مثال على ذلك جميع العاملين في قطاع الصياغة (الذهب والمجوهرات) تحوّلوا مؤخرًا إلى شركات معنوية بعد أن ربطت الحكومة حصولهم على الدعم الحكومي والتسهيلات بدخولهم المنصة كشركات.

كذلك، ارتفع الإقبال على تسجيل فروع الشركات الأجنبية (100–200 فرع شهريًا) نتيجة القرارات الحكومية التي قللت الاستيراد وشجعت الإنتاج المحلي، خصوصًا في الصناعات الغذائية والإنشائية.

ويُعد ذلك مؤشرًا إيجابيًا على استقرار البيئة التجارية وتعزيز الصناعات الوطنية.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

السيد جوليان غارثيا - شركة اماثيا الاسبانية للإنشاءات

تحدث السيد جوليان بخصوص مشروع سكة حديد البصرة – الشلامجة، تلقينا الدعوة مع المواصفات التعاقدية، لكن للأسف لم تتضمن هذه المواصفات أي ضمان سيادي.

ومع ذلك تمكّنا من تمويل المشروع، ربما لأن المشروع ليس كبيرًا جدًا ويمكن تمويله بطرق بديلة.

لكن من المهم التأكيد أن الضمانات السيادية يجب أن تُعتبر أداة أساسية لجعل بعض المشاريع قابلة للتنفيذ، إذ أن النظام المصرفي الدولي في كثير من الحالات لا يسمح بتنفيذ مشاريع معيّنة بدون وجود ضمانات سيادية. لذلك أرى أن الربط بين الضمانات السيادية وتمويل المشاريع أمر بالغ الأهمية.

أما عن القطاعات ذات الأولوية، فنرى أن قطاع الكهرباء والطاقة، الذي غالبًا ما تديره وزارة الكهرباء بمشاركة من القطاع الخاص، يحتل مكانة متقدمة.

كذلك يُعتبر قطاع التصنيع مهمًا جدًا؛ فعلى سبيل المثال شهد إنتاج السكر في العراق بعض الانتعاش بعد التسعينيات لكنه لم يستمر، وتم استبداله بالاستيراد من الدول المجاورة بسبب قدم الآلات وعدم قدرة الإنتاج المحلي على المنافسة. أما اليوم، فإن وجود الضمانات السيادية يفتح الباب لإعادة إحياء مثل هذه الصناعات وتمكين عودة الإنتاج المحلي.

من المهم أولًا التأكيد أن المشروع يجب أن يكون استراتيجيًا، وبعد تعريفه بهذا الشكل يجب بذل كل جهد ممكن لتسهيل تنفيذه.

لقد شاركنا في شركة اماثيا الاسبانية مشاريع عديدة في دول مختلفة وبمستويات مختلفة من التطور. على سبيل المثال، في أوغندا – كما يظهر على الشاشة – قمنا بتنفيذ نوعين من المشاريع:

- إعادة تأهيل البنية التحتية للسكك الحديدية.
- بناء القدرات للعاملين في شركة السكك الحديدية ووزارة النقل.

إن الجمع بين هذين العاملين (البنية التحتية + بناء القدرات البشرية) كان له تأثير بالغ في نجاح المشاريع.

أضاف السيد جوليان من واقع تجربته في العراق واكد على ان تنفيذ مشروع كبير مُصنَّف كمشروع استراتيجي سينشر تأثيرات إيجابية واسعة، ليس فقط على الشركة الخاصة المنفذة للمشروع، أو على الأرباح والخسائر للمقاول الرئيسي والمقاولين الثانويين، بل ستكون له آثار غير مباشرة تتمثل في زيادة قدرات الأفراد وتعزيز القدرات الإدارية للشركات، إلى جانب العديد من الآثار غير المباشرة الأخرى.

اختتم السيد جوليان كلامه بالقول :

"أحيانًا يُنظر إلى الاستثمار الأجنبي في بعض الدول على أنه لا يتماشى مع مصلحة البلد. لكن في المقابل، خلال عملية التحرير الاقتصادي في التسعينيات، كان من أبرز الفوائد للاستثمار الخاص هو نشر القدرات الإدارية وتنميتها"

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

جلسة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

معالي الأستاذ الدكتور خالد البتال

في جلسة خاصة بوزارة الصناعة والمعادن تحدث فيها معالي الوزير خالد البتال عن موضوع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وكيف يمكن ان تكون هذه الشراكة مثمرة ومتكافئة .

أهمية الشراكة بين القطاعين

في البدء لن أتكلم عن تاريخ العلاقة التي كانت تربط القطاع العام مع القطاع الخاص وكيف كانت الدولة تهيمن على جميع القطاعات الاقتصادية .ولكن حتماً هذا النمط لم يعد له مكان في الاقتصاد العالمي ، ولا تتوافق مع التحولات الاقتصادية التي مر بها العراق، والتي تتطلب التعاون والشركة بين القطاع العام والخاص .

فيما يتعلق بالقطاع الصناعي الواقع انه من عام 2008 والقطاع الصناعي يمر بتحديات متعاقبة لذلك منذ ان تسلمنا الوزارة في 2023 اخذنا على عاتقنا مهمة اجراء دراسة علمية لكل التحديات والفرص التي يواجها القطاع الصناعي في العراق ،والخطوة الأولى كانت بإعادة النظر بعلاقة وزارة الصناعة مع الاستثمار الخاص .

وفعلاً قمنا بمراجعة شاملة لجميع العقود التي تمت مع وزارة الصناعة سواء تلك التي تم تنفيذها فعلاً لنتعلم من التجربة الجيدة ، او تلك المتلكئة لنتعلم من الأخطاء .

ولكي نخلق الفرص بطريقة جديدة وجدنا ان التنافسية هي الخيار الأمثل لكي نحدد شركائنا من القطاع الخاص الذين يمتلكون المؤهلات الحقيقية والجدية لاداء الاعمال وإنجاز المشاريع .

وعلى هذا الأساس عقدت وزارة الصناعة اول مؤتمر من نوعه جمع شركات القطاع الخاص وتم طرح المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي مثل معامل الاسمنت والاسمدة ومعامل الكبريت والفوسفات .

وتم فعلاً توقيع عقود لإنجاز هذه المشاريع والبدء الفعلي بوضع حجر الأساس لمصانع عملاقة سوف توفر دخلاً مهماً للموازنة العامة وتخلق فرص التوظيف .

وكانت هذه المشاريع اول ملامح الشراكة الصحيحة المثمرة مع القطاع الخاص المنتج الحقيقي وليس القطاع الخاص التجاري الذي يبحث عن الأرباح التجارية .

ثم انتقلنا الى المرحلة الثانية وهي مرحلة الاستثمار مع المشاريع المتوسطة الكلفة التي تستقطب الفرص وكان الاختيار ان تكون محافظة البصرة هي مركز هذه المشاريع ايماناً منا ان البصرة هي عاصمة العراق الاقتصادية الأولى .

وفعلاً طرحنا 132 فرصة استثمارية ووقعنا العديد من العقود واعدنا الإعلان عن المتبقي من هذه المشاريع خاصة تلك التي لم نجد ان شركات القطاع الخاص تلبي معايير الإنجاز لهذه المشاريع لذلك لا يمكن ان نكرر أخطاء الماضي ونتغاضى عن جودة المعايير للشركات المستثمرة في مشاريع وزارة الصناعة .

لهذا اعدنا طرح المشاريع مرة أخرى في مؤتمر الاستثمار الذي عقدته وزارة الصنعة في أكتوبر من العام 2024 وهذه المرة وجدنا ان شركات الاستثمار قد عادت بروح جديدة وأفكار جديدة تستحق الاهتمام ونحن في الوزارة بصدد دراسة وتقييم هذه الأفكار . اما تلك الشركات والاستثمارات الناضجة فقد تم فعلاً التعاقد معها وهي شركات اثبتت نجاحها الملموس وجدية عملها .

اذن الشراكة بين وزارة الصناعة وبين القطاع الخاص تم إعادة هيكلتها وفق معايير علمية وإعادة خلق شركة أساسها خلق فرص التنمية .

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

معالي الأستاذ الدكتور خالد البتال

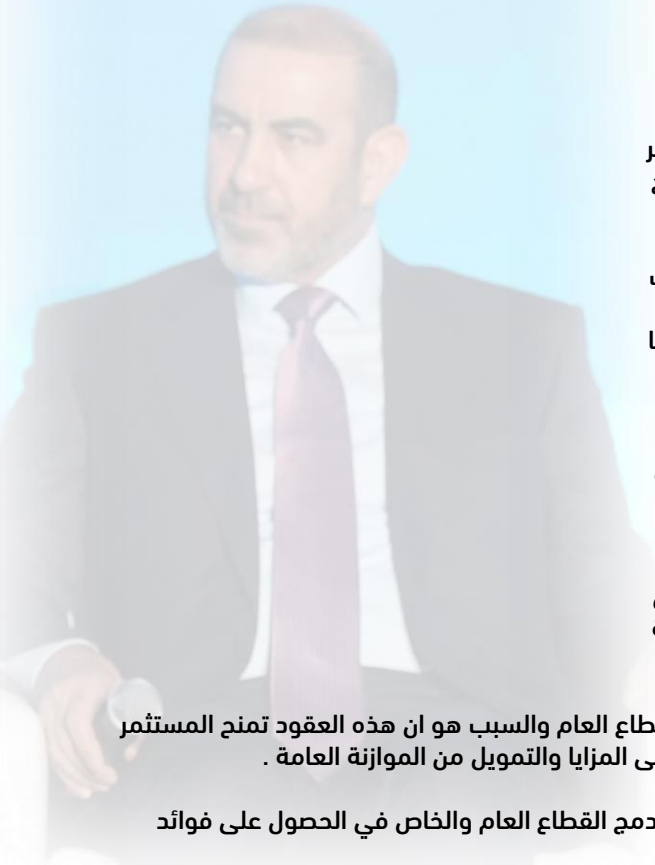

التحديات والامتيازات للمستثمرين

بالنسبة للقطاع الصناعي فان عملية الاستثمار في المشاريع الصناعية لايمكن ان تبنى على أساس المقاولات التجارية . لهذا فان أي مستثمر يفكر في ان يقوم بالاستثمار في المشاريع الصناعية على أساس الربح التجاري السريع فانه يقع في خطأ بالغ .

لان مشاريع القطاع الصناعي هي مشاريع بعيدة المدى وتتطلب وقت طويل وان يكون المستثمر مؤمناً بفكرة التنمية الصناعية وان تكون الصناعة ضمن اختصاصاته وأهدافه وليس الربحية السريعة التي يجنيها من مشاريع الدولة .

لهذا كانت اهم اهدافنا منذ اول يوم لنا في تولي مسؤولية وزارة الصناعة والمعادن هو ان نمنع تحويل الفرص والمشاريع الصناعية الى مشاريع تجارية لا تخدم اهداف التنمية الشاملة في العراق.

ومع هذا فأن هنالك العديد من المميزات التي تشجع المستثمر في الاستثمار بعقود الشراكة مع القطاع العام .فعلى الرغم من ان قانون الاستثمار العراق لسنة 2015 منح مزايا متساوية بين عقود المشاركة وبين لرخص الاستثمار وبين عقود رخص الاستثمار .

ومع هذا فأن المستثمر لايزال يفضل عقود المشاركة التي يمنحها القطاع العام والسبب هو ان هذه العقود تمنح المستثمر الأراضي وبالتالي يتم تجاوز هذه العقبة وكذلك هذه العقود تحصل على المزايا والتمويل من الموازنة العامة .

ولقد قمنا بالاقتراح ان تتضمن الموازنة الثلاثية في العراق على نص يدمج القطاع العام والخاص في الحصول على فوائد تمويل القطاع الحكومي .

وهذا الاقتراح بني على أساس ان وزارة الصناعة لا تضم شركات حكومية فحسب بل الوزارة تصم شركات القطاع الخاص والمختلط وبالتالي من واجبنا دعم شركات القطاع الخاص وضمان حصولها على الدعم الذي يسهل إنجازها للمشاريع .

تمت مناقشة التحديات التي يواجها المستثمرون في العراق، بما في ذلك الفروقات بين المقاولين والمستثمرين، وأهمية فهم طبيعة المشاريع الصناعية.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

معالي الأستاذ الدكتور خالد البتال

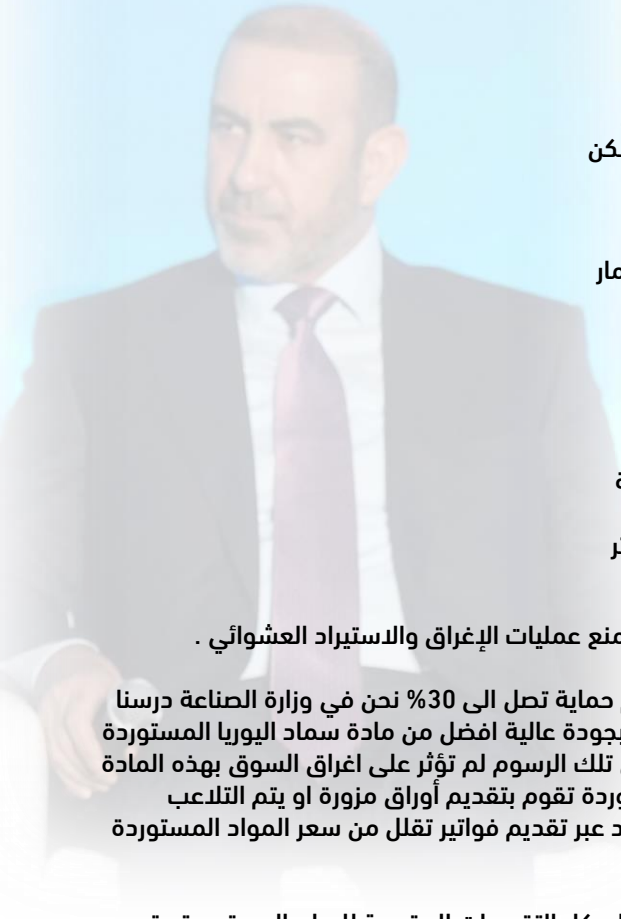

قوانين الدعم والمنافسة

من اهم المشاكل التي تواجه المنتج المحلي هو ارتفاع أسعار المنتجات والسلع المحلية مقارنة بالسلع المستوردة . رغم ان جودة المنتج المحلي اعلى وتنافس نفس المنتجات المستوردة من دول الجوار او من الصين ولكن الفرق هو ان أسعار المنتجات المستوردة تكون ارخص في الأسواق مما يؤدي الى ارتفاع الطلب عليها حتى وان كانت ذات جودة رديئة .

الحل لهذه المشكلة يتطلب استراتيجية شاملة تهدف الى تشجيع الاستثمار في الصناعة ونعتقد ان المميزات التي تكلمنا عنها سابقاً سوف تشجع المستثمر الأجنبي على الاستثمار في الصناعة.

إضافة الى وجود ملامح نمو في استثمار القطاع المصرفي في المشاريع الصناعية .

نعم خطوات القطاع المصرفي في تمويل مشاريع الصناعية لا تزال بطيئة ولكن عاجلاً ام آجلاً سوف يتخلص القطاع المصرفي العراقي من عيوبه وخاصة تلك التي جعلت بعض هذه المصارف عبارة عن شركات صيرفة اكثر منها بنوك تستثمر في الاقتصاد والتنمية .

الخطوة الأخرى المهمة هي وضع القوانين والقيود التي تحمي الإنتاج وتمنع عمليات الإغراق والاستيراد العشوائي .

لهذا لأول مرة استخدمنا القانون الذي يتيح لوزير الصناعة ان يفرض رسوم حماية تصل الى 30% نحن في وزارة الصناعة درسنا السوق ووجدنا ان المنتج المحلي من مادة سماد اليوريا يغطي السوق وبجودة عالية افضل من مادة سماد اليوريا المستوردة لذلك شرعنا الى فرض رسوم بقيمة 20 % وبالرغم من هذه الرسوم الا ان تلك الرسوم لم تؤثر على اغراق السوق بهذه المادة وعندما بحثنا وحققنا في الأسباب وجدنا ان السبب هو ان الجهات المستوردة تقوم بتقديم أوراق مزورة او يتم التلاعب بالأسعار المقدمة وبسبب ضعف الرقابة الجمركية ، يتم ادخال هذه المواد عبر تقديم فواتير تقلل من سعر المواد المستوردة لكي تتهرب من رسوم القيمة المضافة .

بهذا شرعنا الى تقديم مقترح الى المجلس الوزاري الاقتصادي بإعادة النظر بكل التقييمات المقدمة للسلع المستوردة وتم المباشرة بتشكيل لجنة حكومية بأمر ديواني للمباشرة بإعادة تقييم الأسعار .

هذه الخطوة من شأنها ان تحمي المنتج المحلي وتمنع فوضى الاستيراد كما انها ستقدم واردات للخزينة عامة .

الختام والتطلعات المستقبلية

اختتم وزير الصناعة والمعادن الأستاذ الدكتور خالد البتال حديثه بالتأكيد على أهمية البصرة كعاصمة اقتصادية للعراق، مشيرًا إلى مواردها الطبيعية وموقعها الاستراتيجي الذي يجعلها حتماً مهيئة لتكون عاصمة اقتصادية متكاملة تخلق الفرص وتجذب الاستثمارات الاستراتيجية .

واختتم حديثه بالتأكيد على ضرورة تنفيذ القوانين والمشاريع التي تدعم التنمية الاقتصادية في العراق، مع التركيز على الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

شكراً لكم
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

جلسة الاقتصاد الشاب

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

معالي المستشار محمد النجار - المدير التنفيذي لصندوق العراق للتنمية

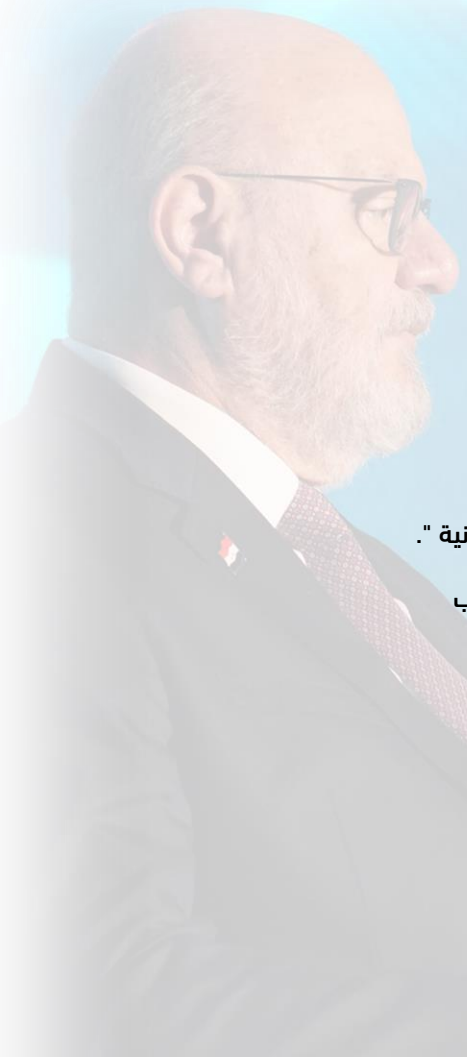

جلسة الاقتصاد الشاب والاستثمار

مفهوم الاقتصاد الشاب

صندوق العراق للتنمية تأسس بموجب قانون الموازنة لعام 2023 بهدف أساسي يتمثل في تعزيز ديناميكية ونهج جديد للإدارة الاقتصادية في العراق .
يتحدث السيد النجار عن اعتماد العراق التاريخي على الاشتراكية التي تقودها الدولة لما يقرب من 70 عاما، حيث انتقل من مصدر زراعي إلى دولة تعتمد الآن كليا على النفط.

استهل المستشار محمد النجار حديثه بشرح مفهوم "الاقتصاد الشاب" الذي يهدف صندوق تنمية العراق إلى تنميته. وطرح سؤال محوري يشرح وجهة نظره بمفهوم الاقتصاد الشاب .

" هل تعرفون ماهي ثروة العراق الاكبر .. انها ليست النفط ، انها ثروة العقول البشرية، انه العقل العراقي الذي بنى الحضارات وحافظ على البقاء وخاض التحديات والتحولات الإنسانية ".

في حين أن النفط هو أكبر مورد حاليا، فإن الثروة الحقيقية تكمن في القدرات الفكرية للشعب العراقي، التي ساهمت تاريخيا في مختلف الحضارات.

المستشار محمد النجار اكد على الحاجة إلى تحويل التركيز من الاعتماد على النفط إلى الاستفادة من رأس المال البشري ، مستشهدا بإيرادات Facebook كمثال على الإمكانات الموجودة خارج الإنتاج التقليدي.

" أن الاقتصاد الشاب لا يحدد بعمر سكانه بل بقدرته على الابتكار والتكيف، بهدف اقتصاد يزدهر على ريادة الأعمال وتنمية رأس المال البشري والتحول الرقمي".

الركائز الأساسية للاقتصاد الشاب

يحدد السيد النجار ثلاث ركائز أساسية لتأسيس الاقتصاد الشاب:

- **ريادة الأعمال**
- **وتنمية رأس المال البشري**
- **والتحول الرقمي.**

يستشهد بالشركات الناجحة مثل تسلا وفيسبوك وأمازون كنماذج لريادة الأعمال التي يمكن أن تزدهر في العراق ، نظرا لعدد سكانها البالغ 45 مليون نسمة والحاجة إلى الممارسات الاقتصادية الحديثة.

- تركز الركيزة الثانية على تطوير قاعدة رأس المال البشري التي يمكنها الانخراط بشكل فعال مع مفاهيم القرن الحادي والعشرين ، والابتعاد عن التعلم عن ظهر قلب إلى التفكير التحليلي ، وهو أمر ضروري للنمو الاقتصادي.

- الركيزة الثالثة تؤكد على أهمية التحول الرقمي، مشيرة إلى أن العراق قد فات ثلاث ثورات تكنولوجية كبرى وعليه الآن اللحاق بالركب لدمج الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة في اقتصاده.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

IBS
Iraq Business Summit

معالي المستشار محمد النجار - المدير التنفيذي لصندوق العراق للتنمية

دور صندوق التنمية العراقي

يهدف صندوق تنمية العراق إلى تحفيز الاستثمار من خلال تفعيل الركائز الثلاث المذكورة، مع التركيز على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

في نفس الوقت يسلط السيد النجار الضوء على الحاجة إلى الاستفادة من المبالغ الكبيرة من رأس المال الذي يحتفظ به الأفراد في العراق، والتي يمكن أن تغير المشهد الاقتصادي إذا تم استثمارها بشكل صحيح. كما انه يؤكد على أهمية خلق فرص استثمارية تلبي احتياجات الشعب العراقي وتسمح له بالاستفادة من مدخراته بشكل فعال.

" يسعى الصندوق إلى تشجيع مبادرات القطاع الخاص، والابتعاد عن الاعتماد على العقود الحكومية، وتعزيز ثقافة الاستثمار الريادي"

"مثال على التعاون الاستثماري الناجح هو مشروع مدرسة إدوبا، حيث يقوم المستثمرون من القطاع الخاص ببناء مدارس تستأجرها الحكومة، مما يدل على نموذج قابل للتطبيق للشراكات بين القطاعين العام والخاص في العراق".

النهج المبتكرة للصندوق

يتميز صندوق تنمية العراق بأنه أول صندوق سيادي في العراق ، ويهدف إلى جذب الاستثمارات إلى المشاريع مع المساهمة أيضا في التنمية الاقتصادية. على عكس الصناديق الأخرى التي تعتمد بشكل أساسي على التمويل الحكومي، يسعى هذا الصندوق إلى توليد رأس مال إضافي من القطاع الخاص، بهدف تحقيق عائد بمقدار عشرة أضعاف على كل دولار يتم استثماره. الصندوق قد اجتذب بالفعل ما يقرب من مليار دولار من الاستثمارات، مما يدل على قدرته على إحداث تأثير اقتصادي كبير.

كما تتضمن استراتيجية الصندوق إنشاء شركات قابضة وطنية تدعم نمو القطاع الخاص في العراق ، مع التأكيد على الحاجة إلى ممارسات حوكمة وإدارة حديثة. الهدف هو تنمية بيئة أعمال تمكن الشركات العراقية من المنافسة على نطاق عالمي ، بما يتجاوز نماذج الأعمال التقليدية المملوكة للعائلة.

التحديات والفرص في الاستثمار

يتناول السيد النجار التحديات التي يواجها صندوق التنمية العراقي في زيادة الاستثمارات المحلية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية خاصة في ظل البيئة الاستثمارية المعقدة في العراق.

الصندوق يشارك في أنواع مختلفة من المشاريع، بما في ذلك مشاريع العائد الاجتماعي مثل المدارس وتلك التي ليس لها عائد مالي فوري ولكنها ضرورية لتنمية المجتمع.

و يهدف الصندوق إلى إيجاد حلول سكنية من خلال تعاون القطاع الخاص، وضمان وصول المواطنين إلى المساكن الميسورة التكلفة.

مع ضرورة تحويل أزمات العراق إلى فرص اقتصادية، مثل تلبية الطلب على المدارس والسكن من خلال الاستثمارات الاستراتيجية. وعليه فأن نهج الصندوق يتمثل في الاستفادة من الاستثمارات الخاصة لتلبية الاحتياجات العامة دون منافسة القطاع الخاص.

ملاحظات ختامية ورؤية مستقبلية
في الختام، يعبر السيد النجار عن تفاؤله بمستقبل الاستثمار في العراق، ويشجع التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص لدفع عجلة النمو الاقتصادي. ويسلط الضوء على أهمية الحوار والمؤتمرات المستمرة لتعزيز التفاهم والتعاون بين أصحاب المصلحة. يدعو السيد النجار المستثمرين للمشاركة الفاعلة في تشكيل مستقبل العراق، مؤكدا أن البلاد تقدم فرصا استثمارية فريدة لا تتطلب دراسات جدوى مستفيضة.

واختتم مشيرا بالتأكيد على التزام الصندوق بتهيئة بيئة مواتية للاستثمار ودعم المبادرات التي من شأنها أن تؤدي إلى التنمية الاقتصادية المستدامة.

" صندوق العراق للتنمية هدفه احداث التغيير الملموس الذي يجعل من طاقة العقل العراقي تتحول الى ثروة وأول مشاريعنا لتحقيق ذلك ستكون جاهزة على ارذ الواقع بعد ثلاثة اشهر .. وفي نسخة قمة الاعمال الثانية سوف نجلس في نفس المكان ومعنى انجازنا الكبير الذي يسعى الى الاستثمار في ثروة العقل العراقي المبدع المنتج ".

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

جلسات البنوك والقطاع المصرفي

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

البنوك والقطاع المصرفي

يشهد القطاع المالي والمصرفي في العراق نموا وتحورا تدريجيا. مع التوسع في الخدمات المالية واعتماد التكنولوجيا الرقمية والطلب المتزايد على المنتجات المصرفية المتنوعة ، يوفر القطاع فرصا استثمارية متنوعة. يقدم هذا التقرير تحليلا مفصلا للقطاع المالي العراقي ووضعه الحالي والمجالات المحتملة للاستثمار، بما في ذلك الخدمات المصرفية المحلية والمشاركة الأجنبية والتكنولوجيا المالية . يتكون القطاع المالي في العراق من عدة خدمات أساسية تقود عملياته:

الخدمات المصرفية: تشمل الودائع والقروض والتسهيلات الائتمانية وخدمات بطاقات الائتمان والخصم المباشر والتحويلات المالية.

خدمات الاستثمار: تركز على إدارة الأسهم والسندات والمحافظ.

خدمات التأمين: تغطي التأمين على الحياة والصحة والممتلكات والتأمين على الأعمال.

حلول التكنولوجيا المالية: تشمل أنظمة الدفع الإلكترونية والمحافظ الرقمية ومنصات الإدارة المالية.

الخصائص الرئيسية للشبكة المصرفية للقطاع المالي في العراق:

يوجد في العراق أكثر من 70 بنكا، بما في ذلك البنوك المملوكة للدولة والخاصة والأجنبية.

- البنك المركزي العراقي: الهيئة الرقابية المشرفة على السياسة النقدية والاستقرار المالي وترخيص المصارف.
- الشمول المالي: لا تزال شريحة كبيرة من سكان العراق غير متعاملين مع البنوك، مما يخلق فرصة للتوسع.
- المعاملات التي يهيمن عليها النقد: على الرغم من التقدم الرقمي ، تظل المدفوعات النقدية هي الشكل الأساسي للتبادل المالي.
- تزايد المدفوعات الإلكترونية: أدى إدخال خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول (على سبيل المثال، زين كاش وآسيا حوالة.. وغيرها) إلى زيادة اعتماد المعاملات الرقمية.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

فرص الاستثمار في القطاع المالي والمصرفي

فرص الاستثمار المحلي

يوفر القطاع المصرفي المحلي في العراق آفاقا استثمارية متعددة، تتراوح من توسيع الخدمات المصرفية التقليدية إلى تبني التقنيات المالية الحديثة.

01

التوسع في البنوك الخاصة

الموقف الحالي: تقوم العديد من البنوك المحلية بتوسيع عملياتها من خلال فتح فروع جديدة وتقديم الخدمات الرقمية.

الفرصة: يمكن للمستثمرين الاستفادة من حصص الأسهم في البنوك المحلية ذات إمكانات النمو.

أمثلة: تقدم بنوك مثل مصرف الرافدين ومصرف الرشيد والمصرف العراقي إمكانات استثمارية واعدة

الإمكانات الاستثمارية:
- توسيع شبكات الفروع وخدمات الصراف الآلي.
- تقديم منتجات مالية مبتكرة (مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وخطط الادخار).
- تقديم خدمات مالية مخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة والعملاء الأفراد.

02

تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة

الوضع الحالي: تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في العراق محدودية الوصول إلى التمويل، مما يخلق فجوة تمويلية.

الفرصة: يوفر الاستثمار في برامج قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة إمكانات للنمو، خاصة مع زيادة الطلب على التمويل.

الإمكانات الاستثمارية:
- التعاون مع البنوك المحلية لتقديم منتجات الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير خدمات التمويل الأصغر.
- إنشاء برامج ضمان ائتماني لدعم قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

03

التمويل العقاري

الوضع الحالي: سوق العقارات في العراق آخذ في التوسع، لكن تمويل الرهن العقاري لا يزال متخلفا.

الفرصة: يوفر الاستثمار في القروض العقارية وخدمات الرهن العقاري إمكانات كبيرة.

الإمكانات الاستثمارية:
- إنشاء برامج قروض الرهن العقاري.
- تمويل المشاريع العقارية السكنية والتجارية.
- طرح صناديق الاستثمار العقاري (REITs).

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

فرص الاستثمار في القطاع المالي والمصرفي

فرص الاستثمار المحلي

04

الخدمات المصرفية الرقمية

الوضع الحالي: تتبنى البنوك المحلية تدريجيا الخدمات المالية الرقمية ولكنها تواجه قيودا على البنية التحتية.

الفرصة: يوفر الاستثمار في المنصات المصرفية الرقمية إمكانات النمو.

الإمكانات الاستثمارية:
- الشراكة مع البنوك المحلية لتطوير تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول.
- تقديم حلول الدفع الرقمية (مثل المدفوعات الالكترونية، وأنظمة رمز الاستجابة السريعة).
- توسيع الخدمات المالية عبر الإنترنت مثل طلبات القروض وتحويلات الأموال.

05

الصيرفة الإسلامية

الوضع الحالي :هناك طلب متزايد على الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في العراق.

الفرصة: يوفر الاستثمار في البنوك الإسلامية إمكانية للتوسع.

الإمكانات الاستثمارية:
- التوسع في منتجات التمويل الإسلامي ، بما في ذلك المرابحة والإجارة.
- إنشاء صناديق استثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- تقديم حسابات التوفير الإسلامية والحلول التمويلية.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

فرص الاستثمار في القطاع المالي والمصرفي

فرص الاستثمار الأجنبي في العراق

يوفر القطاع المالي فرصا كبيرة للمستثمرين الأجانب الذين يتطلعون إلى دخول سوق متنامية.

01

المشاركة في الأسهم في البنوك المحلية

الوضع الحالي: تسعى العديد من البنوك المحلية إلى الحصول على رأس مال أجنبي لتوسيع خدماتها.

الفرصة: يمكن للمستثمرين الأجانب الاستحواذ على حصص في الأسهم أو إنشاء مشاريع مشتركة مع البنوك العراقية.

الإمكانات الاستثمارية:
- حصص الأقلية أو الأغلبية في البنوك المحلية المتنامية.
- الشراكات مع المؤسسات المالية العراقية.
- مشاريع مشتركة لإدخال منتجات وخدمات مالية جديدة.

02

تطوير البنية التحتية

الوضع الحالي: لا تزال البنية التحتية المالية للعراق تتطور ، مما يخلق فرصا للاستثمارات الأجنبية في التكنولوجيا والخدمات.

الفرصة: الاستثمار في أنظمة معالجة المدفوعات والمنصات المصرفية الرقمية وغرف المقاصة.

الإمكانات الاستثمارية:
- الشراكات مع البنوك المحلية لتحديث البنية التحتية.
- تطوير شبكات الدفع وأنظمة المقاصة.
- حلول الأمن السيبراني للمنصات المالية.

03

الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs)

الوضع الحالي: تقدم الحكومة العراقية مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز البنية التحتية المالية.

الفرصة: يمكن للمستثمرين الأجانب المشاركة في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تركز على الخدمات المالية.

الإمكانات الاستثمارية:
- مشاريع البنية التحتية الرقمية للخدمات المالية.
- شراكات لتطوير حلول التكنولوجيا المالية.
- المشاركة في مبادرات التمويل المدعومة من الحكومة.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

جلسة خاصة مع مصرف التنمية الدولي

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

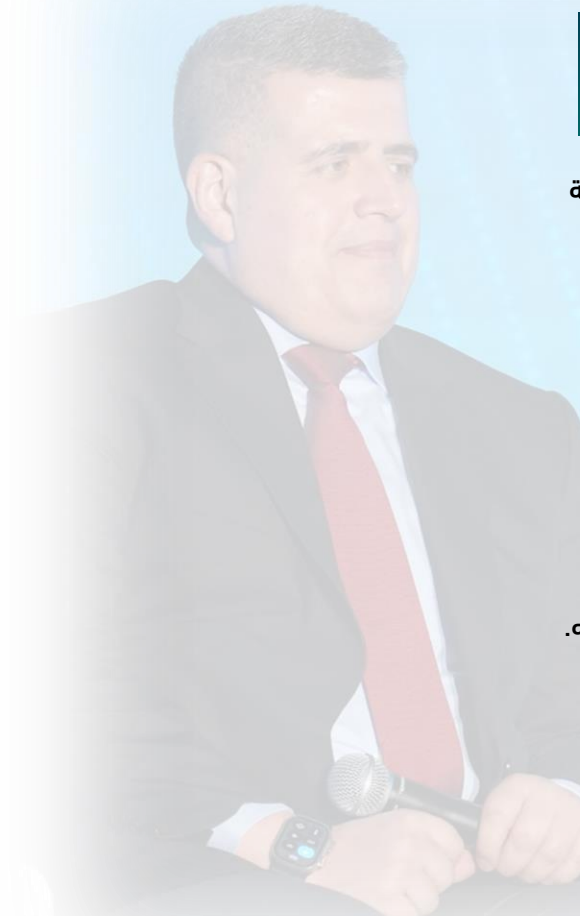

المدير التنفيذي الاستاذ فادي الفقيه

الجلسة تركز على أهمية القطاع المصرفي، لا سيما في ظل التحديات الراهنة التي تواجه العراق.اكد المدير التنفيذي لمصرف التنمية الدولي على أهمية الصيرفة في تعبئة المدخرات وتمويل المشاريع وتسهيل العمليات التجارية والاستثمارية. وعلى الرغم من التحديات، هناك جهود جادة جارية للإصلاح والتحديث في القطاع المصرفي، بما في ذلك التقدم التكنولوجي وتحسين السياسات التنظيمية.

إنجازات مصرف التنمية الدولي

أشاد فادي الفقيه إلى أن جميع الأسواق سواء كانت محلية أو دولية تواجه تحديات، مؤكدا ضرورة تحويل هذه التحديات إلى فرص للنجاح.

تجربة مصرف التنمية هي عبارة عن تحويل التحديات الى إنجازات كبيرة داخل العراق وخارجه من خلال توسيع قطاعات أعماله وتعزيز عروض منتجاته.

كذلك لعب التحول الرقمي دورا حاسما في استراتيجية البنك، حيث أدى إلى تقديم منتجات مالية مبتكرة تهدف إلى تعزيز الشمول المالي. الى جانب تركيز البنك أيضا على بناء الثقة داخل القطاع المصرفي، وهو أمر ضروري لتعزيز الاستقرار والنمو.

الشمول المالي والمشاركة المجتمعية

اكد المدير التنفيذي لمصرف التنمية الدولي على أهمية الشمول المالي، خاصة بالنسبة للمجتمعات المهمشة في العراق. وشرح الحاجة إلى إصلاحات تسمح لهذه المجتمعات بالاندماج في النظام المصرفي، مؤكدا على دور التكنولوجيا الرقمية في هذه العملية. وسلط الضوء على التمويل الأصغر كأداة حيوية للنهوض الاقتصادي، الأمر الذي يتطلب دعما حكوميا ومشاركة القطاع الخاص.

كما اقترح إنشاء منظمات مجتمعية في مناطق مختلفة من العراق كوسيلة لتعزيز محو الأمية المالية ودعم السكان المحليين.

مبادرات الاستدامة والتمويل الأخضر

غطى النقاش مع مصرف التنمية الدولي موضوع غاية في الأهمية الا وهو التوجه نحو التمويل الأخضر والتنمية المستدامة في القطاع المصرفي.

حيث أشار الرئيس التنفيذي إلى الأهمية العالمية للتمويل المستدام وأهميته للسياق العراقي. مع التأكيد على الحاجة إلى نهج تعاوني بين البنوك لدعم الممارسات المستدامة والاعتبارات البيئية في قرارات التمويل. قد يكون الانتقال نحو التمويل الأخضر تدريجيا، ولكنه ضروري لمواءمتها مع المعايير والتوقعات العالمية.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

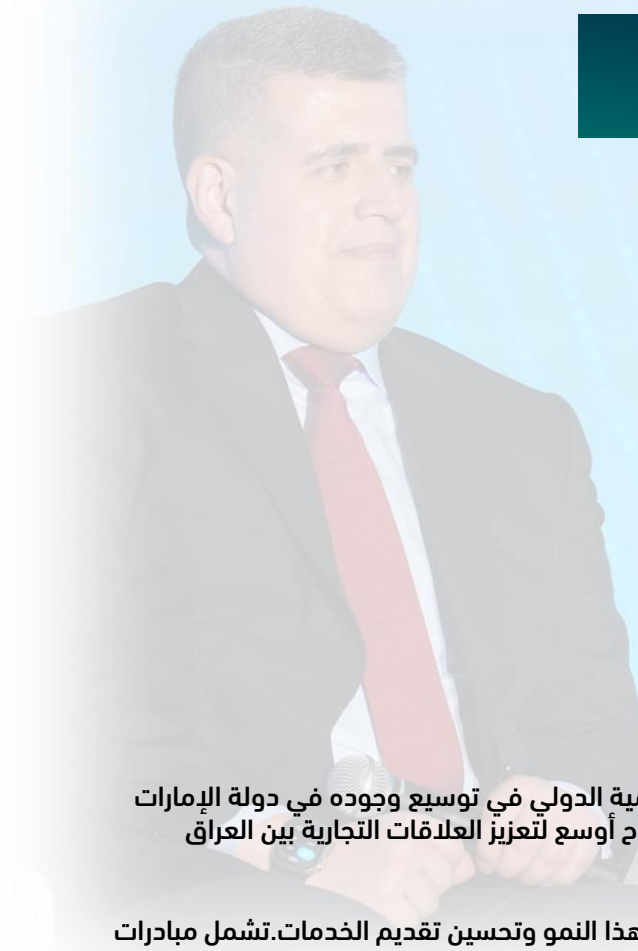

المدير التنفيذي الاستاذ فادي الفقيه

دور الذكاء الاصطناعي في العمل المصرفي

يتم تحديد الذكاء الاصطناعي كقوة تحويلية في القطاع المصرفي ، مما يعزز تقديم الخدمات وتجربة العملاء.

يوضح السيد فادي الفقيه الا أن الذكاء الاصطناعي قد تطور من مفاهيم سابقة مثل البيانات الضخمة والتكنولوجيا المالية ، وأصبح موضوعا رئيسيا في الاستراتيجيات المصرفية الحديثة.

كمل تساعد تطبيقات الذكاء الاصطناعي البنوك على فهم تفضيلات العملاء وتحسين عروض المنتجات بناء على تحليل البيانات.

يجب ان ينظر إلى دمج الذكاء الاصطناعي في الخدمات المصرفية على أنه تقدم طبيعي مدفوع بجهود التحول الرقمي.

التوسع والشراكات الاستراتيجية

على الرغم من التحديات في القطاع المصرفي العراقي ، نجح بنك التنمية الدولي في توسيع وجوده في دولة الإمارات العربية المتحدة. يصف الرئيس التنفيذي هذا التوسع بأنه جزء من طموح أوسع لتعزيز العلاقات التجارية بين العراق والإمارات العربية المتحدة.

تم إنشاء شراكات استراتيجية مع الشركات الإماراتية المحلية لتسهيل هذا النمو وتحسين تقديم الخدمات.تشمل مبادرات البنك اتفاقيات تأمين الصادرات وتمويل المطورين ، والتي تهدف إلى تعزيز ثقة المستثمرين في العراق.

التطلعات المستقبلية لبنك التنمية الدولي

استشرافا للمستقبل، يحدد الرئيس التنفيذي تطلعات مصرف التنمية للنمو محليا ودوليا. ويؤكد على ان هناك تركيز على تنويع المنتجات وزيادة المشاركة في قطاعي التجزئة والشركات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

على الصعيد الدولي، يهدف البنك إلى توسيع عملياته في دولة الإمارات العربية المتحدة والأسواق الأخرى المحتملة. كما عبر الرئيس التنفيذي لمصرف التنمية الدولي عن تفاؤله بالمستقبل، مؤكدا على أهمية التكيف مع ظروف السوق المتغيرة واحتياجات العملاء.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

جلسة البنوك والقطاع المصرفي

ركزت جلسة القطاع المصرفي والمالي على العلاقة بين القطاع المصرفي المالي والتجاري الخاص والعام وكيف تختلف ديناميكيات الأداء بين هذين القطاعين وأين تلتقي وتشترك في الاهداف والتطلعات والمبادئ

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

رئيس اتحاد الغرف التجارية - السيد عبد الرزاق الزهيري

العمل الدؤوب بين اتحاد الغرف التجارية والحكومة العراقية نجح في تغيير صورة بيئة الاستثمار في العراق .ولا نزال نتطلع الى تطوير بيئة الاعمال في العراق من خلال تطوير التنظيمات والقوانين التي تنشط بيئة الاعمال .

بالتأكيد امامنا طريق طويل وعمل شاق لإزاحة السلبيات المتراكمة وتحقيق إنجازات مهمة في قطاع الاعمال العراقي .

مصرف الجنوب الإسلامي - المدير التنفيذي السيد مازن راتب شريف

ادرك مصرف الجنوب الإسلامي منذ البداية بأهمية التغيير واهمية الفصل بين المسؤوليات وكذلك ادرك ان الخروج من مأزق العقوبات المفروضة على القطاع المصرفي يعني حتماً ضرورة احداث التغيير.

يعمل مصرف الجنوب الإسلامي على رفع معايير العمل المصرفي في العراق بما يلاقي المعايير العالمية .

وأول الخطوات التي قمنا فيها في مصرف الجنوب هو القيام بفصل الهيئة العامة و هيئة المساهمين عن مجلس الإدارة .

والهيئة العامة تعمل منفصلة عن صلاحيات مجلس الإدارة الذي هو بدورة يعمل بصورة مستقلة . هذه الخطوة جاءت متوافقة مع المعايير العالمية وع توصيات مجلس المستشارين وقام البنك المركزي العراقي بتبنيها .

وبالتأكيد نحن مستمرين في خطوات التغيير والتحسين وصولاً الى افضل المعايير البنكية العالمية .

المصرف العراقي للتجارة - الأستاذ علي عبد الرضا

المصرف العراقي للتجارة منذ بداية تأسيسه اخذ على عاتقه إدارة التجارة الخارجية للعراق وعلى هذا الأساس اصبح دورة الأساسي هو اصدار خطابات الضمان للاعتماد الخارجية والتحويلات .

اما بالنسبة لازمة شحة الدولار العراقي ، فالمعروف ان العراق يتعامل بالدينار العراقي وان عملية توفير العملة الأجنبية هو الان على عاتق البنك المركزي العراقي عبر منصة البنك المركزي . اما بالنسبة لمصرف العراقي للتجارة TBIفنحن نقوم بتحويل الدولار فقط لأغراض التجارة الخارجية ولا نقوم بالتعامل بالعملات الأجنبية في التعاملات الداخلية لان هذا الامر خاطئ .

ولهذا السبب الكثير من الشركات اتجهت الى فتح حسابات مع المصارف واستعمال منصة البنك المركزي فقط لأغراض التعاملات الخارجية. اما التعاملات في الداخل فهي فقط تتم بالدينار العراقي .

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

السيد ليث وهيب (Ernst & Young - EY)

نحن اقدم شركة تعمل في الشرق الأوسط منذ اكثر من 120 عام وفي العراق منذ مئة عام وعدنا بعد 2003-2004 لنعمل في العراق ولدينا زبائن نفخر بهم على رأسهم البنك المركزي العراقي ووزارة المالية العراقية .

كما نفتخر ان تقاريرنا ذات مصداقية عالية ونعمل جنباً الى جنب مع الحكومة العراقية والقطاع العام ومع الشركات والقطاع الخاص .

واليوم EY تساعد قطاع المصارف الخاصة على فتح حسابات مع البنوك المراسلة بعد ان نقوم بالاطلاع والتدقيق وكتابة التقارير الموثوقة التي تساعد هذه المصارف بفتح قنوات دولية .

نتائج جلسة قطاع المصارف

- مذكره تفاهم مع الغرف التجارية الأمريكية.
- تم توقيع مذكره تفاهم مع الغرف التجارية الأمريكية، وهو حدث يعد الأول من نوعه.
- السيد عبد الرزاق الزهيري، رئيس اتحاد الغرف التجارية، يتحدث عن الفرص التي تتيحها هذه الاتفاقية وتأثيرها على القطاع المصري والعراقي.
- حضور أكثر من 100 رجل أعمال أمريكي إلى بغداد يعكس اهتمامهم بالاستثمار في العراق.
- الاتفاقيات الموقعة مع القطاعين العام والخاص تعزز من رسالة إيجابية حول البيئة الاستثمارية في العراق.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

البيئة الاستثمارية في العراق

- العمل الدؤوب مع الحكومة العراقية على مدى السنوات الماضية ساهم في خلق بيئة استثمارية آمنة وجاذبة.
- المصادقة على قوانين جديدة، مثل قانون الضرائب وقانون الجمارك، مما يسهل من عملية الأستثمار.
- وجود بنوك مراسلة مع مؤسسات مالية عالمية مثل بي جي مورجن وسيتي بنك يعزز من ثقة المستثمرين.
- تعتبر هذه التطورات إيجابية للمستثمرين، سواء كانوا عرباً أو أوروبيين أو أمريكيين.

التحديات المالية والمصرفية

- تواجه المصارف العراقية تحديات تتعلق بالتشريعات والقيود المفروضة عليها، مما يؤثر على قدرتها على التعامل بالدولار.
- مصرف الجنوب الإسلامي اتخذ خطوات لتحسين الأداء من خلال فصل الصلاحيات بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.
- مصرف العراق للتجارة يواجه تحديات في توفير العملة الأجنبية، مما يؤثر على الاستيرادات.
- هناك جهود لتحسين التعاملات المالية داخل العراق باستخدام الدينار العراقي بدلاً من الدولار.

تطوير القطاع المصرفي

- تطوير القطاع المصرفي يتطلب التعاون بين المصارف المحلية لمواجهة المنافسة وتحقيق الاستقرار المالي.
- المنافسة بين المصارف تؤدي إلى تحسين مستوى الخدمة وتقليل التكاليف للعملاء.
- يجب أن يتم التركيز على الابتكار وتطوير المنتجات المالية لتلبية احتياجات السوق.
- التعاون بين المصارف يمكن أن يسهم في تعزيز الاستقرار النقدي والمالي في البلاد.

دمج المصارف العراقية

- هناك خطة لدمج مصرف الرافدين والرشيد لتعزيز الشبكة المصرفية في العراق.
- الدمج سيساعد على تقديم خدمات مصرفية أفضل ويزيد من الشمول المالي.
- تطبيق دمج المصارف يتطلب خطوات مدروسة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.
- هذا الدمج يتماشى مع رؤية الحكومة لتعزيز القطاع المصرفي وتوفير الخدمات المالية للمواطنين.

التوجه نحو الاقتصاد الرقمي

- هناك خطط لإدخال الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنظومة الإلكترونية المصرفية.
- تسجيل الشركات سيكون متاحاً عبر الإنترنت، مما يسهل على التجار إتمام المعاملات التجارية.
- يجب على المصارف أن تلعب دوراً فعالاً في دعم القطاع الخاص من خلال تقديم التمويل والمساعدة في تطوير المشاريع.
- تفعيل المنظومة الإلكترونية سيساعد في تعزيز الشفافية وسرعة الإجراءات في القطاع المصرفي.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

قطاعات الطاقة

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

التحديات والفرص لشركات الطاقة والغاز والنفط في العراق

التحديات التي تواجه شركات الطاقة والنفط في العراق

على الرغم من احتياطيات الطاقة الهائلة في العراق، يواجه قطاع النفط والغاز العراقي تحديات تعيق إمكاناته الكاملة. ولا يزال عدم الاستقرار السياسي والأمني مصدر قلق كبير، حيث تهدد الصراعات المستمرة والتوترات الإقليمية الهياكل الأساسية وأمن الاستثمار.

تساهم التغييرات الحكومية المتكررة واللوائح الغامضة في بيئة أعمال لا يمكن التنبؤ بها، مما يجعل التخطيط طويل الأجل صعبا على الشركات.

إن الإطار القانوني المتطور والعقبات البيروقراطية تثبط الاستثمار الأجنبي، في حين تخلق الخلافات بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان شكوكا بشأن العقود والتراخيص.

بالإضافة إلى ذلك، تمثل أوجه القصور في البنية التحتية عقبات كبيرة أمام نمو الصناعة. تتطلب خطوط الأنابيب والمصافي وشبكات الطاقة القديمة في العراق استثمارات كبيرة للتحديث، في حين أن مرافق التخزين والتصدير المحدودة تحد من القدرة الإنتاجية والكفاءة.

يضيف الفساد والبيروقراطية طبقة أخرى من التعقيد. تجعل عمليات الترخيص المطولة والافتقار إلى الشفافية تقييم المخاطر واتخاذ القرارات الاستثمارية أمرا صعبا.

وقد ضغطت المخاوف البيئية والاجتماعية، بما في ذلك التلوث وحرق الغاز وممارسات الاستخراج غير المستدامة، على الشركات لتبني مناهج أكثر مسؤولية واستدامة.

وتؤدي القيود المالية وتقلبات السوق إلى تفاقم هذه التحديات. تؤثر تقلبات أسعار النفط العالمية على استقرار الإيرادات وتخطيط الاستثمار، في حين أن محدودية الوصول إلى الأدوات المالية وخيارات التمويل تعيق مشاريع البنية التحتية والتوسع التشغيلي.

تخلق هذه العوامل مشهدا مليئا بالتحديات للشركات التي تتطلع إلى ترسيخ أو تنمية وجودها في قطاع الطاقة في العراق.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

التحديات والفرص لشركات الطاقة والغاز والنفط في العراق

فرص النمو والاستثمار

على الرغم من هذه التحديات، يقدم قطاع الطاقة في العراق فرصا عديدة للنمو والاستثمار. أحد أكثر الجوانب الواعدة هو الاحتياطيات الهائلة غير المستغلة في البلاد ، والتي توفر إمكانات كبيرة للاستكشاف والتنمية.

تستمر عمليات الاكتشافات وجولات التراخيص في جذب الاهتمام العالمي، مما يعزز دور العراق كلاعب رئيسي في سوق الطاقة.

كما أن المبادرات الحكومية وإصلاحات السياسات تخلق مناخا استثماريا أكثر جاذبية. بدأت الجهود المبذولة لتحسين الأطر التنظيمية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر تؤتي ثمارها بشكل إيجابي.

توفر الشراكات بين القطاعين العام والخاص سبلا جديدة لتطوير البنية التحتية ، مما يوفر للشركات فرصا للمشاركة في مشاريع واسعة النطاق.

مجال رئيسي آخر للفرص هو قطاع الغاز الطبيعي المتنامي في العراق. ينصب التركيز المتزايد على الحد من حرق الغاز وتعزيز أمن الطاقة المحلي من خلال مشاريع تحويل الغاز إلى طاقة وإمكانات تصدير الغاز الطبيعي المسال. لا تعالج هذه المبادرات المخاوف البيئية فحسب ، بل تخلق أيضا فرصا تجارية مربحة.

يلعب التعاون الدولي دورا حيويا في تطوير قطاع الطاقة في العراق. تسهل الاتفاقيات مع اللاعبين العالميين تبادل التكنولوجيا وأفضل الممارسات، في حين أن الموقع الاستراتيجي للعراق يضعه كمركز حيوي للطاقة للشراكات والصادرات الإقليمية.

يساعد هذا التعاون في دفع الكفاءة والاستدامة في هذا القطاع.

إن اعتماد التحول الرقمي والابتكار يغير قواعد اللعبة مرة أخرى. يعمل دمج تقنيات حقول النفط الرقمية والأتمتة وأنظمة المراقبة التي تعمل بالطاقة الذكاء الاصطناعي على تعزيز الكفاءة التشغيلية وتقليل التأثير البيئي. يمكن للاستثمارات في البنية التحتية الذكية وشبكات الطاقة الحديثة أن تحسن بشكل كبير قدرات الإنتاج وتقلل من وقت التوقف عن العمل.

توفر الاستدامة وآفاق الطاقة المتجددة أيضا فرصا طويلة الأجل. أدى التزام العراق بالحد من انبعاثات الكربون إلى زيادة الاهتمام بمشاريع الطاقة الخضراء.

يتماشى توسيع قطاعي الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في البلاد مع اتجاهات الاستدامة العالمية ويوفر مصادر إيرادات متنوعة لشركات الطاقة العاملة في المنطقة.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

قطاع النفط

99٪ من صادرات العراق تأتي من عائدات النفط.
85٪ من ميزانية الحكومة تعتمد على النفط.
4.5 مليون برميل يوميا من إنتاج النفط في عام 2022.
استثمار 25 مليار دولار من شركة بريتيش بتروليوم لتطوير أربعة حقول نفط على مدى 25 عاما.
150,000 ألف برميل يوميا زيادة متوقعة في الإنتاج من استثمارات شركة بريتيش بتروليوم.

قطاع الغاز

جاء 29٪ من إجمالي استهلاك الطاقة في العراق من الغاز الطبيعي في عام 2022.
استثمار توتال إنرجيز بقيمة 10 مليارات دولار في مشروع غاز متكامل.
50 مليون قدم مكعب يوميا قدرة معالجة منشأة الغاز الجديدة.
ستستفيد 200,000 أسرة من الكهرباء المولدة من المشروع.
1,599 ميجاوات إجمالي قدرة الطاقة المتجددة في عام 2022.
5٪ من الحصة المستهدفة من الطاقة المتجددة في إجمالي سعة النظام بحلول عام 2030.

1.25 جيجاوات من قدرة مشروع الطاقة الشمسية من قبل توتال إنرجيز وقطر للطاقة.
سيتم تركيب 2 مليون لوح شمسي ثنائي الوجه.
ستستفيد 350,000 أسرة من المشروع بمجرد تشغيله بين عامي 2025-2027.قطاع الطاقة المستدامة.

قطاع الكهرباء

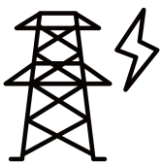

جاء 98٪ من توليد الكهرباء في العراق من الوقود الأحفوري في عام 2022.
التكلفة المقدرة ب 35 مليار دولار لإعادة بناء نظام الكهرباء بالكامل.
50,000 برميل يوميا ← 300,000 برميل يوميا زيادة في إنتاج النفط في مشروع حقل نهر بن عمر النفطي.
إنتاج 300 مليون قدم مكعب يوميا من الغاز من المشروع لدعم توليد الكهرباء. قطاع الكهرباء.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

جلسة قطاعات الطاقة

جلسة النفط والطاقة تضمنت نقاش بين قطاعات الطاقة الأساسية :

النفط الغاز الطاقة البديلة

النقاش تم بين شركات الطاقة الحكومية والشبه حكومية (القطاع المختلط) وشركات الطاقة الخاصة بالإضافة الى الشركات الأجنبية ممثل بشركة زينهاو الصينية.

اهم محاور قطاع الطاقة

الشراكات الدولية

- تم تسليط الضوء على أهمية استثمار الغاز كبديل للطاقة التقليدية، خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط.
- تعتبر الشراكات مع الشركات العالمية ضرورية لتبادل المعرفة والتقنيات الحديثة في مجال الطاقة.
- تسهم هذه الشراكات في تسريع وتيرة المشاريع وتحسين كفاءة الإنتاج في قطاع النفط والغاز.
- تمثل الشراكات فرصة لتطوير استراتيجيات جديدة تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للعراق.

استغلال الغاز المحروق

- تسعى الحكومة العراقية إلى استغلال الغاز المحروق كجزء من استراتيجيتها لتعزيز الاستدامة البيئية وتقليل التلوث.
- تمت الإشارة إلى أهمية تحويل الغاز المحروق إلى طاقة قابلة للاستخدام بدلاً من حرقه، مما يسهم في تحسين كفاءة الطاقة.

التوجه نحو الطاقة النظيفة

- تشير النقاشات إلى ضرورة تنويع مصادر الطاقة في العراق، بما في ذلك الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.
- يجب أن تتضمن السياسات الحكومية خططاً واضحة لدعم الابتكار في مجال الطاقة النظيفة وتعزيز الاستثمارات في هذا القطاع.
- تعتبر الطاقة الشمسية والحرارية من المجالات الواعدة التي يمكن أن تسهم في تحقيق تنمية مستدامة للعراق.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

مستشارة هيئة الاستثمار لشؤون الطاقة والبيئة - د. منى الجابري

مشروع تدوير الطاقة في العراق

تحدثت الدكتورة منى الجابري حول مشروع تدوير الطاقة الذي يهدف إلى معالجة النفايات وإنتاج الطاقة الكهربائية كأول مشروع استراتيجي من نوعه في العراق.

يعتمد المشروع على تقنية الجيل الرابع في حرق النفايات، مما يضمن معالجة فعالة وصديقة للبيئة.

تم تقديم المشروع من قبل 17 شركة دولية، حيث تم اختيار شركة شنغهاي الصينية لتنفيذه، وهي واحدة من الشركات الرائدة في هذا المجال.

وشرحت الدكتورة منى ان المشروع سيقام في منطقة النهروان في محافظة بغداد، وينتج طاقة كهربائية تصل إلى 100 ميغاوات، والتي ستشتريها وزارة الكهرباء بأسعار عالمية.

المشروع يعتبر أيضاً حلاً بيئياً لمشكلة النفايات في بغداد، حيث يتم معالجة 9000 إلى 10000 طن من النفايات يومياً.

سيتضمن المشروع أيضًا إعادة تدوير مكونات النفايات مثل الرماد والمعادن، مما يسهم في تقليل التلوث وتحسين البيئة.

مشروع تدوير النفايات سوف يتم في موقعين حيث تم تخصيص موقعين لمشاريع تدوير الطاقة في بغداد، أحدهما في النهروان والآخر في أبو غريب.

يهدف المشروع في أبو غريب إلى تحقيق نفس الأهداف البيئية والإنتاجية مثل مشروع النهروان. تسعى الهيئة الوطنية للاستثمار إلى التعاون مع الوزارات المعنية لتسهيل تنفيذ المشروعين في بغداد.

شركة (Oil Terminal VS) الخبير كريم جبر الساعدي

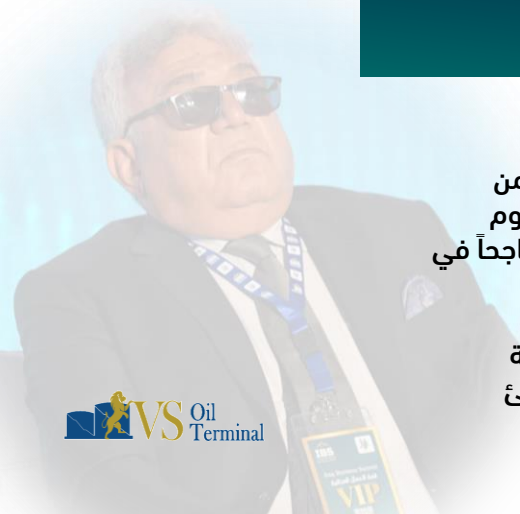

استثمارات النفط والغاز

تحدث المهندس كريم جبر الساعدي عن تجربة شركة oil Terminal كواحدة من شركات البترول الخاصة ذات التجربة العريقة في هذا المجال. هذه الشركة اليوم تعكف على الاستثمار في مشروع واعد اعتبره المهندس كريم جبر استثماراً ناجحاً في مجال النفط، حيث يشمل إنشاء مرافق تخزين متطورة.

ويهدف المشروع إلى تحسين عمليات تخزين النفط وتقليل التكاليف المرتبطة بإدارة المخازن التقليدية. كما يستهدف المشروع تعزيز العوائد المالية للموانئ العراقية من خلال تحسين كفاءة العمليات اللوجستية.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

شركة كل المنافذ للطاقة المتجددة - د. باسم اللامي

شركة كل المنافذ للطاقة المتجددة

تحديات وفرص الطاقة المتجددة

تحدث المدير التنفيذي لشركة كل المنافذ للطاقة المتجددة عن نشاط الشركة التي تعتبر من شركات الطاقة البديلة القليلة في العراق والتي تستثمر في مجالين مجال انتاج الطاقة المتجددة ومجال خزن الطاقة ،وهو مجال مهم جداً في قطاع الطاقة البديلة .

الشركة تعتبر الابتكار من اهم أولوياتها وهي تتبنى الطاقات الشابة في هذا المجال وتشجع تبني مختلف أساليب الابتكار والتقنيات الحديثة لإنتاج وخزن الطاقة الشمسية .

كما أضاف الدكتور باسم بأن موضوع التمويل من المواضيع الموهمة حيث تواجه شركات الطاقة المتجددة تحديات في التمويل، مما يستدعي البحث عن شراكات دولية لدعم الابتكار والتوسع.

شركة زينهاو الصينية (Zhenhua Oil) - Mr. Ma Cheng

振华石油 ZhenHua Oil

تحدث مدير شركة زينهاو الصينية عن تجربة الشركة في الاستثمار في العراق حيث ان الشركة تعمل في ثماني دول وهي تستثمر في العراق منذ اكثر من عشرة سنوات .

كما ان زينهاو الصينية تتعاون مع وزارة النفط العراقية وتحظى بتقييم إيجابي من قبل الوزارة ومن الحكومة العراقية .

نجاح زينهاو العالمي وخبراتها في مجال تكنلوجيا الاستخراج المتقدمة كان لها اثر كبير في نجاح مشاريعها في العراق.

زينهاو لديها مشروعين في العراق احدهما مشروع راس الخيمة والأخر هو مشروع القرنة التي فزنا بها خلال جولة التراخيص الخامسة والسادسة ونحن نؤمن ان إمكانات هذه الحقول كبيرة.

وفعلا نجحت الشركة في زيادة انتاج هذه الحقول لتصل الى 5 الاف برميل يومياً وهذا المعدل يرفع قيمة هذه الحقول الى اكثر من 15 مليار برميل وهو ما شجعنا الى زيادة استثماراتنا ليس فقط في مجال البترول، بل أيضا نحن نعمل على زيادة استثماراتنا في مجال الغاز ونعمل بالتعاون مع وزارة النفط العراقية على وضع استراتيجية للاستثمار في هذا المجال.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

مدير عام شركة نفط الوسط - المهندس محمد ياسين

الاستثمار الأمثل

تحدث المهندس محمد ياسين عن إنجازات شركة نفط الوسط وهي احدى شركات وزارة النفط . حيث ان الشركة تسير وفق استراتيجيات الطاقة التي تحددها الحكومة العراقية وتحديداً استارتيجية الاستثمار الأمثل للوقود.

فبالرغم من أهمية ان يرفع العراق من انتاجه من البترول الا انه ملتزم ايضاً بسياسات أوبك فيما يتعلق بالإنتاج وبالتالي الحل الأمثل هو تعزيز الاستثمار في الغاز .

وزارة النفط تبنت مشاريع محددة لتعزيز استراتيجية الدولة في مجال الغاز منها الاستثمار في الغاز المحروق والغاز غير المستكشف.

وبالتالي نحن في نفط الوسط أصبحنا نركز على الإنتاج النوعي وحتى في مجال الاستكشافات فنحن نركز على الاستكشاف النوعي وليس الكمي. وهذا أيضا يشمل الإنتاج في مجال الغاز ومنها انتاج الغاز حيث نجحت الشركة في زيادة انتاج الغاز الى اثر من 80% .

من ناحية أخرى عززت شركة نفط الوسط من استخدام أنظمة الذكاء الصناعي ولدينا تجربة مراقبة وإدارة شرق بغداد التابع للشركة باستخدام الذكاء الصناعي ظن هذه التجربة كانت ناجحة وباقي الشركات التابعة لوزارة النفط بدأت بدراسة تبني نفس النموذج .

نائب المدير المفوض لشركة غاز البصرة - مرفأ الاسدي

استهل المهندس مرفأ الاسدي حديثه بما مقولة استلهمها من حديث رئيس شركة اعمال د. علي وجيه محجوب حيث اكد على "ان الدول تقاس بما تتقنه من إدارة للموارد وليس بما تمتلكه من موارد".

وعليه فان إدارة الموارد والتكامل بينها يعزز دور هذه الموارد على سبيل المثال ما ذكرته معالي وزيرة حول أهمية تفعيل الداتا سنتر في قطاع الاتصالات والمعروف ان هذه الداتا سنتر تحتاج الى طاقة وعليه اذا تم خلق تكامل بين الطاقة وقطاع الاتصالات فأن ذلك من شأنه ان يخلق توازن بين استخدام الطاقة وبين استهلاك الوقود فبدل الاعتماد في توليد الطاقة لهذه الداتا سنتر بالاعتماد على الديزل بالإمكان استخدام طاقة الغاز لهذا الامر.

وبذلك سنكون حقننا هدفين في وقت واحدن الأول مجال تطوير و تفعيل منظومة الاتصالات والثاني تفعيل تنوع استخدام الوقود .

اما في ما يتعلق بالشراكات العالمية فقد تحدث المهندس مرفأ الاسدي عن تجربة غاز البصرة في الاستثمار المشترك مع شركتي ميتسوبيشي وشركة شل في مجال انتاج الغاز حيث أدت هذه الشراكة الممتدة منذ عام 2013 الى تسريع وتيرة وتطوير أداء الشركة وتبنيها للتكنلوجيا المستخدمة في قطاع الغاز .

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

جلسة التامين والقطاع الصحي

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

يعد قطاعا التأمين والرعاية الصحية من بين أكثر المحركات الاقتصادية تأثيرا في جميع أنحاء العالم ، حيث يلعب دورا حاسما في استقرار الاقتصادات ، وجذب الاستثمارات طويلة الأجل ، وضمان الحماية المالية للأفراد والشركات. يغذي التوسع العالمي لهذه الصناعات التغيرات الديموغرافية والتقدم التكنولوجي والطلب المتزايد على حلول التخفيف من المخاطر. تقدم هذه الدراسة تحليلا متعمقا لأسواق التأمين والرعاية الصحية العالمية ، مع التركيز بشكل خاص على قطاع التأمين في العراق وتحدياته وفرص الاستثمار.

اتجاهات وتوقعات سوق التأمين العالمية

شهدت صناعة التأمين نموا ثابتا على مدار العقد الماضي ، مدفوعا بتوسع الطبقة الوسطى ، والوعي المتزايد بإدارة المخاطر ، ودمج التقنيات الرقمية. وفقا لمعهد Swiss Re، بلغت قيمة سوق التأمين العالمي 6.8 تريليون دولار في عام 2023 ، مع معدل نمو سنوي متوقع بنسبة 4-5٪. بحلول عام 2030 ، من المتوقع أن تتجاوز الصناعة 8 تريليونات دولار ، ويرجع ذلك أساسا إلى التوسع في منتجات التأمين الصحي والتأمين على الحياة في الاقتصادات الناشئة. بالإضافة إلى ذلك ، هناك طلب متزايد على حلول التأمين الرقمية والتأمين ضد الكوارث وتغطية مخاطر الأمن السيبراني ، مما يعكس الطبيعة المتطورة للمخاطر العالمية.

نمو قطاع الرعاية الصحية والتكامل التكنولوجي

تعد الرعاية الصحية واحدة من أسرع الصناعات نموا في جميع أنحاء العالم ، مدفوعة بالنمو السكاني والشيخوخة الديموغرافية وزيادة انتشار الأمراض المزمنة. وفقا ل Statista، بلغت قيمة سوق الرعاية الصحية العالمية 12 تريليون دولار في عام 2023 ، مع توقعات تتجاوز 15 تريليون دولار بحلول عام 2030. يتأثر هذا النمو بشكل كبير بالتقدم في التكنولوجيا الطبية والذكاء الاصطناعي (الذكاء الاصطناعي) في التشخيص وصعود التطبيب عن بعد. تعمل هذه الابتكارات على تحويل تقديم الرعاية الصحية ، مما يجعل الخدمات أكثر سهولة وكفاءة وتركيزا على المريض.

قطاع الرعاية الصحية في العراق:

نقاط الضعف الهيكلية وإمكانات الإصلاح
على الرغم من التوسع العالمي السريع لخدمات الرعاية الصحية، لا يزال نظام الرعاية الصحية في العراق متخلفا بسبب نقص التمويل المزمن وتدهور البنية التحتية وعدم كفاءة تقديم الخدمات. وتمثل المخصصات الحكومية للرعاية الصحية 4.5-5٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وهي أقل بكثير من نظيراتها الإقليمية مثل الأردن (8٪) وتركيا (10٪). أدت فجوة التمويل هذه إلى اكتظاظ المستشفيات العامة والمرافق الطبية القديمة والاعتماد المتزايد على مقدمي الرعاية الصحية الخاصين.

يتوسع قطاع الرعاية الصحية الخاص في العراق لتلبية الطلب المتزايد على الخدمات الطبية عالية الجودة. ومع ذلك ، فإن عدم وجود نظام تأمين صحي قوي يحد من الوصول إلى الرعاية ، مما يضع عبئا ماليا على الأفراد. يمثل هذا فرصة استثمارية مقنعة للشركات التي تتطلع إلى إنشاء مستشفيات خاصة وعيادات متخصصة وحلول تأمين صحي شاملة.

قطاع التأمين في العراق:

نظرة عامة على السوق ومؤشرات الأداء
على الرغم من الحجم الاقتصادي للعراق وإمكانات نموه، لا يزال قطاع التأمين متخلفا بشكل كبير. يقدر إجمالي سوق التأمين ب 300-400 مليون دولار سنويا ، وهو ما يمثل معدل انتشار منخفض للغاية يبلغ 0.7٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي - وهو واحد من أدنى المعدلات في المنطقة. وعلى سبيل المقارنة، يبلغ معدل انتشار التأمين في الإمارات العربية المتحدة 3.2٪، والمملكة العربية السعودية 1.5٪، والأردن 2.3٪. يسلط التفاوت بين الناتج الاقتصادي العراقي وقطاع التأمين الضوء على سوق ذات إمكانات هائلة للتوسع

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

أنواع التأمين في العراق

سوق التأمين العراقي محدود النطاق ويمكن تصنيفه إلى قطاعات تأمين إلزامي وطوعي:

1. **التأمين الإلزامي**

- تأمين المركبات ضد الغير :مطلوب قانونا ولكنه يعاني من ضعف التنفيذ ، مع تهرب العديد من السائقين من التغطية.
- التأمين الصحي الإلزامي للموظفين: تطبق في مؤسسات حكومية مختارة ولكن لا يتم تطبيقها على نطاق واسع.

2. **التأمين الطوعي**

- التأمين الصحي الخاص: تنمو ولكنها لا تزال محصورة في الشركات الكبيرة والمغتربين.
- التأمين على الحياة: اعتماد محدود بسبب قلة الوعي وانعدام الثقة في شركات التأمين.
- التأمين ضد الحريق والكوارث: تستخدم بشكل أساسي من قبل الشركات وأصحاب العقارات.
- التأمين الهندسي: شائع في مشاريع البناء والبنية التحتية الكبرى.

أبرز التحديات التي تواجه صناعة التأمين في العراق

على الرغم من أن قطاع التأمين في العراق يوفر إمكانات استثمارية كبيرة، إلا أنه يعوقه التحديات الهيكلية والتنظيمية:

- انخفاض الوعي بالتأمين: هناك نقص أساسي في الفهم والثقة في منتجات التأمين. ينظر العديد من الأفراد والشركات إلى التأمين على أنه نفقات غير ضرورية وليس ضمانا ماليا مهما. وبالإضافة إلى ذلك، أدى التأخير في تجهيز المطالبات والنزاعات على العقود إلى زيادة إضعاف ثقة الجمهور في شركات التأمين.
- الإطار التنظيمي القديم: لم يعد قانون التأمين العراقي رقم 10 لسنة 2005 يتماشى مع ممارسات التأمين الحديثة. لا تزال الرقابة التنظيمية من مكتب التأمين العراقي ضعيفة، مما يؤدي إلى عدم كفاءة السوق وعدم الامتثال بين شركات التأمين.
- الهيمنة الحكومية في قطاع التأمين: تمنح معظم عقود التأمين في القطاع العام لشركات التأمين المملوكة للدولة، مما يحد من المنافسة ويخنق نمو القطاع الخاص.
- المخاطر السياسية والأمنية: عدم الاستقرار السياسي والتحديات الأمنية في العراق تردع الاستثمار الأجنبي في قطاع التأمين. بالإضافة إلى ذلك ، فإن التغييرات التشريعية المتكررة والتحولات السياسية تخلق بيئة أعمال لا يمكن التنبؤ بها.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

الفرص الاستثمارية في قطاع التأمين في العراق

على الرغم من التحديات التي يواجها سوق التأمين في العراق ، إلا أنه يمتلك إمكانات كبيرة للتوسع والاستثمار ، لا سيما في المجالات التالية:

01

توسيع التأمين الصحي الخاص
مع تراجع جودة الرعاية الصحية العامة ، ينظر إلى التأمين الصحي الخاص بشكل متزايد على أنه ضرورة. تشمل الفرص الاستثمارية ما يلي:
تطوير خطط التأمين الصحي الشاملة التي تغطي العلاجات المتخصصة والرعاية الوقائية.
الاستفادة من منصات التأمين الصحي الرقمية لإدارة البوليصة ومعالجة المطالبات بسلاسة.
استهداف العملاء من الشركات والشركات متعددة الجنسيات العاملة في العراق.

02

تطوير سوق التأمين على الحياة
التأمين على الحياة غير مخترق بشكل كبير، حيث يمتلك أقل من 2٪ من العراقيين وثائق التأمين. يمكن للمستثمرين:
تقديم منتجات التأمين على الحياة المرتبطة بالاستثمار ، والتي تجمع بين المدخرات والحماية المالية.
تقديم خطط تأمين على الحياة الجماعية للشركات لأصحاب العمل الكبار والموظفين الحكوميين.

03

التأمين ضد الكوارث والمخاطر السيبرانية
نظرا للمخاطر الأمنية ونقاط الضعف الرقمية في العراق ، فإن الطلب على التأمين المتخصص آخذ في الازدياد.
تشمل الفرص الرئيسية ما يلي:
تأمين الحريق والانفجار وانقطاع الأعمال للعملاء الصناعيين والتجاريين.
تأمين الأمن السيبراني للتخفيف من الخسائر المالية الناجمة عن التهديدات السيبرانية وخروقات البيانات.

04

حلول التأمين الرقمي (Insurtech)
إن الاستخدام الواسع النطاق لتكنولوجيا الهاتف المحمول في العراق يجعل منصات التأمين الرقمية استثمارا قابلا للتطبيق. تشمل مجالات النمو المحتملة ما يلي:
تقييم المخاطر القائم على الذكاء الاصطناعي ومعالجة المطالبات الآلية.
منتجات التأمين الرقمي قصير الأجل، مثل السفر والتأمين المؤقت على المركبات.
خدمات التأمين الصحي المتنقلة الأولى المدمجة مع التطبيب عن بعد.

05

تطوير سوق إعادة التأمين
نظرا لقدرة العراق التأمينية المحدودة ، يتم إعادة تأمين معظم المخاطر الرئيسية من خلال الشركات الأجنبية.
يمكن أن يساعد إنشاء شركات إعادة التأمين المحلية والإقليمية في:
الاحتفاظ بمزيد من المخاطر داخل السوق المحلية.
تحسين كفاءة رأس المال واستقرار السوق.

06

التأمين الإسلامي (التكافل)
نظرا لأن العراق به أغلبية من السكان المسلمين ، فهناك طلب قوي على التأمين المتوافق مع الشريعة الإسلامية. يمكن للمستثمرين الاستفادة من:
وثائق التأمين الصحي والتأمين على الحياة المتوافقة مع الإسلام.
تغطية تكافلية لحماية الممتلكات والأعمال.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

جلسة التامين والقطاع الصحي

قطاع التامين والصحة في جلسة قمة الاعمال العراقية
ركيزة أساسية للاقتصاد وضرورة لإعادة الهيكلة

شهدت جلسة حوارية موسعة نقاشًا معمقًا حول واقع قطاع التأمين في العراق، بمشاركة عدد من الشخصيات المتخصصة والمسؤولة، حيث تم التأكيد على أهمية هذا القطاع باعتباره أحد أعمدة الاقتصاد الوطني، وضرورة إصلاحه وتفعيله ليواكب التطورات الاقتصادية ويسهم في استقرار الأسواق وتحفيز الاستثمار.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

السيد ياسر صبري - رئيس شركة الحمراء للتامين

التأمين حامٍ لكل نشاط اقتصادي

أكد الدكتور ياسر صبري رؤوف، رئيس مجلس إدارة شركة الحمراء للتأمين، أن قطاع التأمين يُعد من أهم القطاعات الحيوية في أي دولة، وهو عنصر أساسي لحماية كل تطور اقتصادي أو صناعي أو تجاري. وأوضح أن التأمين لا يعمل بشكل منفصل، بل يرتبط بجميع القطاعات مثل النفط، الصحة، البناء، والاتصالات، ويكمّل عملها ويضمن استقرارها.

وأشار إلى أن العراق كان يتمتع بقطاع تأمين قوي خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، إلا أن الحروب والظروف السياسية أثرت سلبًا على أداء هذا القطاع. وبعد 2003، ومع التحول إلى الاقتصاد الحر، استمر التراجع نتيجة ضعف التشريعات وغياب الدعم الحكومي، رغم التحسن الملحوظ خلال العامين الأخيرين عبر تشريعات مثل قانون الضمان الصحي.

واستشهد صبري بأزمة 2008 العالمية، حين دعمت الحكومة الأمريكية شركة التأمين العملاقة AIG بمبلغ 80 مليار دولار، قبل دعمها للمصارف، مما يوضح أن التأمين هو صمام أمان للاقتصادات في أوقات الأزمات.

كما أشار إلى أن الوعي التأميني لا يزال محدودًا في العراق، ويتطلب جهدًا مشتركًا من الحكومة والشركات، خاصة في ما يخص تطبيق القوانين كالمادة 45 المتعلقة بتأمين المشاريع والمقاولات، حيث لا تتوفر بيانات دقيقة حول نسبة الالتزام، مما يستدعي رقابة ومتابعة فعالة.

السيد فلاح العامري - مستشار رئيس الوزراء لشؤون اقتصاد النفط

ضعف التأمين مؤشر على ضعف الاقتصاد

من جهته، أكد السيد فلاح العامري، مستشار رئيس الوزراء لاقتصاديات النفط والطاقة، أن العراق كان في سبعينيات القرن الماضي يقود قطاع التأمين في المنطقة، وساهم في تطويره في الخليج واليمن، إلا أن النشاط الاقتصادي بدأ يضعف تدريجيًا، مما أثر على شركات التأمين.

وأضاف أن قطاع التأمين، إلى جانب المصارف، يمثل حجر الزاوية لأي اقتصاد. ضعف هذين القطاعين يعني اقتصادًا هشًا بلا نمو. كما أوضح أن أغنى شركة في العراق كانت شركة التأمين الوطنية، التي كانت تملك استثمارات ضخمة، إلا أن الوضع تغير بعد 2003، مع دخول القطاع الخاص، الذي يضم اليوم نحو 38 شركة، دون تنسيق فعلي مع القطاع الحكومي.

وأشار العامري إلى أن الحكومة الحالية بدأت تدرك أهمية التأمين، وهناك توجه لإعادة هيكلة القطاع عبر مراجعة أداء الشركات، ودمج أو تطوير غير الفعالة منها، وخلق بيئة تنافسية متوازنة بين القطاعين العام والخاص. وبيّن أن الخصخصة يجب أن تتم بشكل تدريجي، مع استمرار وجود قطاع عام قوي في الوقت الحالي.

وأبدى ملاحظاته حول ضعف تطبيق التأمين التكميلي للسيارات، رغم وجود قانون منذ عام 1980، ما يستدعي تفعيلًا حقيقيًا وتشجيعًا للثقافة التأمينية.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

رئيس لجنة الصحة والبيئة النيابية - النائب الدكتور ماجد شنكالي

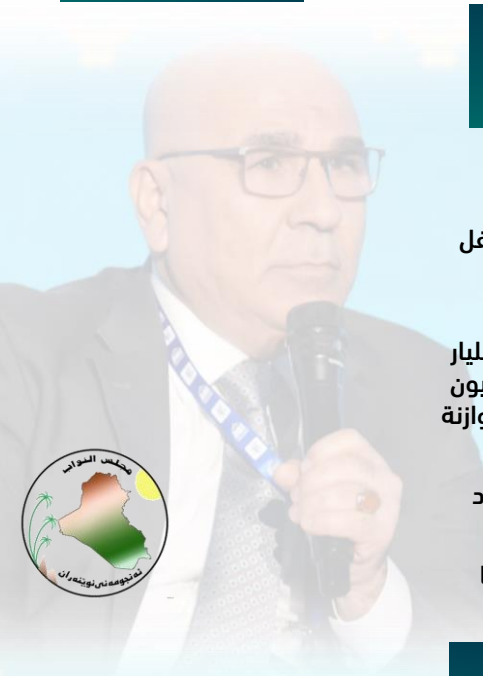

الضمان الصحي يجب فصله عن وزارة الصحة

أوضح الدكتور ماجد شنكالي، رئيس لجنة الصحة والبيئة النيابية، أن هناك فرقًا جوهريًا بين الضمان الصحي والتأمين الصحي؛ حيث أن الضمان الصحي إلزامي على جميع المواطنين وتتكفل الدولة بتقديم خدمات عادلة، في حين أن التأمين الصحي اختياري ويتم بالتعاقد مع شركات خاصة.

وأشار إلى أن الموازنة الحالية لا تواكب أهداف مشروع الضمان الصحي، حيث خصصت 150 مليار دينار فقط، وهو مبلغ لا يكفي لتغطية مليون شخص، في بلد يبلغ عدد سكانه حوالي 40 مليون نسمة. كما طالب بفصل موازنة الضمان الصحي عن وزارة الصحة، وجعلها مستقلة ضمن الموازنة العامة للدولة.

وأكد شنكالي أن صندوق الضمان يجب أن يكون قادرًا على تمويل نفسه، وأشار إلى أن الموارد المفترضة له مثل ضرائب السجائر والخمور غير فعالة بسبب غياب تطبيقها القانوني.

وقدم مقترحًا لجعل هيئة الضمان الصحي هيئة مستقلة ترتبط برئاسة الوزراء، بدلًا من بقائها تحت مظلة وزارة الصحة.

مدير عام صندوق الضمان الصحي - السيد علي أحمد عبيد

الضمان الصحي لتعزيز الشراكة بين العام والخاص

من جانبه، شدد الأستاذ علي أحمد عبيد، مدير عام صندوق الضمان الصحي، على أهمية قانون الضمان الصحي رقم 22 لسنة 2020، الذي بدأ تطبيقه أواخر عام 2023، ويهدف إلى تأمين التغطية الصحية الشاملة للمواطن، وتعزيز التكافل الاجتماعي، وفتح المجال أمام الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وأشار إلى أن أكثر من 160 ألف مواطن في بغداد تم شمولهم في المرحلة الأولى من القانون، من الموظفين والمشمولين بالرعاية الاجتماعية والمتقاعدين، ويجري العمل حاليًا على شمول محافظات جديدة.

كما أكد عبيد على أهمية التعاقد مع المستشفيات الأهلية والمختبرات لتخفيف العبء عن الدولة، وتقليل هجرة المرضى. ولفت إلى وجود تعاون مع شركات التأمين لتغطية الوافدين والتأمين التكميلي للمواطنين، ما يفتح الباب أمام فرص استثمارية جديدة في القطاع الصحي.

رئيس شركة الشرق للتأمين - السيد شهاب أحمد جاسم

التأمين يعيد النشاط الاقتصادي ويمنع الخسائر

أوضح الأستاذ العنبكي أن التأمين يمثل عنصر ضمان أساسي يدعم استقرار الاقتصاد الوطني، حيث يساعد على تعويض الخسائر العرضية، وإعادة النشاط الاقتصادي إلى وضعه الطبيعي، بل وتحفيزه على التحديث والتطوير.

وأكد أن نشر الثقافة التأمينية يمثل مسؤولية مشتركة بين الحكومة وشركات التأمين والجهات المختصة، بهدف توسيع القاعدة المجتمعية المستفيدة من خدمات التأمين، وتحقيق الأمن المالي والاستثماري في مختلف القطاعات.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

خلاصة وتوصيات

خلصت الجلسة إلى التأكيد على أن قطاع التأمين في العراق بحاجة إلى إصلاح شامل وإعادة هيكلة، مع أهمية وجود دعم حكومي، ووعي مجتمعي، وتكامل بين القطاعين العام والخاص. كما أُوصي بضرورة:

- تفعيل القوانين الموجودة وتقييم مدى تطبيقها.
- تطوير البنية التنظيمية لهيئة الضمان الصحي.
- فصل الضمان الصحي عن وزارة الصحة وتمويله بشكل مستقل.
- تقييم أداء شركات التأمين الخاصة والعامة وإعادة هيكلتها.
- نشر الثقافة التأمينية بين المواطنين.
- دعم التأمين التكميلي للسيارات والمشاريع الصغيرة.

في ظل هذه التحديات والتوجهات، يبدو أن العراق أمام فرصة حقيقية لإعادة بناء قطاع تأميني متين، يشكل أساسًا لنمو اقتصادي مستدام.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

جلسات المعلوماتية والتطبيقات المالية

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي في العراق

يشهد العالم تحولًا جذريًا في طريقة تقديم الخدمات المالية والاقتصادية، مدفوعًا بثورة رقمية غير مسبوقة. في هذا السياق، برزت التكنولوجيا المالية (FinTech) كأداة فعالة لإعادة تشكيل البنية التحتية للخدمات المصرفية، والدفع الإلكتروني، والتجارة الإلكترونية، وحتى الخدمات الحكومية.

العراق، رغم التحديات الأمنية والاقتصادية التي واجهها خلال السنوات الماضية، بدأ يدخل فعليًا في مسار التحول الرقمي، ويُظهر مؤشرات إيجابية نحو تبني التكنولوجيا المالية.

لقد أصبح التحول الرقمي ضرورة وطنية وليس مجرد خيار، خاصة مع توجه الحكومة العراقية نحو أتمتة الخدمات، واعتماد الدفع الإلكتروني، وتقليل الاعتماد على النقد.

هذه التوجهات لم تأتِ من فراغ، بل جاءت استجابة لضغوطات محلية وعالمية، وأصبحت ممكنة بفضل دخول شركات محلية ناشئة وأخرى رائدة تقدم حلولًا تقنية متطورة تسهم في تسهيل العمليات المالية، وزيادة الشفافية، وتقليل التكاليف التشغيلية.

رغم وجود العديد من التحديات مثل ضعف البنية التحتية الرقمية، وقلة الكوادر التقنية المؤهلة، وانخفاض مستوى الوعي العام، فإن السوق العراقية تُعد من الأسواق الواعدة في مجال التكنولوجيا المالية، لما تمتلكه من قاعدة سكانية شابة، ونمو مطّرد في استخدام الإنترنت والهواتف الذكية، فضلاً عن دعم حكومي متزايد لهذا التوجه.

في العموم لا يزال قطاع التكنولوجيا المالية العراقي في الظهور ولكنه يوفر إمكانات نمو واعدة. مع تزايد الطلب على الخدمات المالية الرقمية ، تتوسع فرص الاستثمار.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

اهم فرص الاستثمار في قطاع التكنلوجيا المالية

01

خدمات الدفع الرقمي

الوضع الحالي: يشهد العراق توسعا في منصات الدفع الرقمية، مثل زين كاش وآسيا الحوالة.

الفرصة: يوفر الاستثمار في المحافظ الرقمية والمدفوعات الإلكترونية والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول إمكانات النمو.

الإمكانات الاستثمارية:
- تطوير منصات الدفع عبر الهاتف المحمول.
- الشراكة مع تجار التجزئة ومقدمي الخدمات لتوسيع شبكات الدفع الرقمية.
- إطلاق شركات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تقدم حلولا مالية مبتكرة.

02

حلول الدفع للتجارة الإلكترونية

الوضع الحالي: يتوسع قطاع التجارة الإلكترونية في العراق ، مما يؤدي إلى الحاجة إلى أنظمة دفع آمنة وفعالة.

الفرصة: يوفر الاستثمار في بوابات الدفع للتجارة الإلكترونية إمكانية تحقيق عوائد عالية.

الإمكانات الاستثمارية:
- تطوير منصات معالجة الدفع.
- التوسع في حلول الدفع الآمنة عبر الإنترنت.
- شراكات مع منصات التجارة الإلكترونية.

03

Blockchain والعملات المشفرة

الوضع الحالي: يستكشف العراق تدريجيا تطبيقات blockchainللخدمات المالية.

فرصة: يوفر الاستثمار في الخدمات المالية القائمة على blockchainإمكانات نمو طويلة الأجل.

الإمكانات الاستثمارية:
- تطوير خدمات التحويلات القائمة على blockchain.
- إطلاق منصات العملات المشفرة.
- شراكات لحلول العقود الذكية.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

جلسة خاصة مع بنك العراق الأول

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

المهندس طارق الجبوري – بنك العراق الأول FIB

التحول الرقمي والحوكمة التحدي والفرصة

تحدث المهندس طارق الجبوري عن اول بنك الكتروني في العراق وهو بنك العراق الأول الذي هو أيضا اول بنك حصل على ترخيص البنك المركزي العراقي .

اليوم البنك يتوسع بسرعة ولديه اكثر من فرع في مختلف المحافظات العراقية وما يقارب من اكثر من مليون حساب بنكي في بغداد وحدها . تتراوح الحسابات بين الحسابات الشخصية Personal accounts للأفراد وحسابات الاعمال والتجارة Business accounts وحسابات خاصة للشركات او Corporate accounts.

هنالك حديث كثير حول موضوع الاتمتة ولكن فكرة الاتمتة هي بتبسيط شديد عبارة عن نقل البيانات وارشفتها من حالتها الورقية الى حالة رقمية ومن ثم ارشفتها الكترونياً وتصنيفها . المعلومات بعد معالجتها تعطينا خدمات وهذه الخدمات الرقمية تحتاج بدورها الى دفع رقمي وهنا يأتي دور قطاع التطبيقات المالية الرقمي ليعالج هذه العلاقة ويتعامل معها .

العالم بأكمله متجه الى هذا القطاع والعالم يستثمر في البنية التحتية للتداول والتعامل المالي الرقمي والعراق من هذه الدول الذي يخطو باتجاه التحول الرقمي وهنالك قرارات حكومية بهذا الاتجاه . المؤسسات المعنية بالتحول الرقمي ومنها مصرف العراق الأول الذي يستعد لهذا العصر القادم عبر تهيئة كل متطلبات تمكين هذا القطاع وتطويره في العراق .

فيما يتعلق بالتحديات، أشار المهندس طارق الجبوري إلى النقاط التالية:

القطاع المصرفي الرقمي يعاني من :

- غياب الرؤية الشاملة للتحول الرقمي لدى بعض إدارات المصارف.
- انفصال القرار التقني عن القرار الإداري، ما يؤدي إلى بطء التنفيذ.
- نقص الكفاءات التقنية المتخصصة، وخصوصًا في مجالات الأمن السيبراني وتحليل البيانات.
- التعامل التقليدي مع الأنظمة البنكية الأساسية ((Core Banking Systems، ما يعيق التكامل مع خدمات الفنتك.

وأكد السيد طارق أن بنك العراق الأول يعمل على تجاوز هذه العقبات من خلال تبني حلول متقدمة في البنية التحتية والأنظمة المصرفية. والعمل المستمر على بناء كوادر تقنية داخلية. إضافة الى دور البنك في إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين تجربة العميل. وبالتأكيد السعي المستمر نحو الانفتاح على شراكات استراتيجية مع مزودي خدمات التكنولوجيا المالية.

في الختام أشار المهندس طارق الجبوري الى أن التحول الرقمي الحقيقي يبدأ من داخل المؤسسة المصرفية ذاتها، داعيًا إلى ضرورة تغيير الثقافة الإدارية ورفع الوعي لدى أصحاب القرار بأن الرقمنة ليست مشروعًا تقنيًا، بل هي مشروع استراتيجي يرتبط بنمو وربحية واستدامة المؤسسة.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

جلسة المعلوماتية والتطبيقات المالية

تناولت جلسة (المعلوماتية والتطبيقات المالية) في قمة الاعمال العراقية مواضيع متعددة كان أهمها :

التحول الرقمي، الحوكمة، الفنتك، الدفع الإلكتروني، الأتمتة، الأمن السيبراني، ومستوى النضوج الرقمي في العراق.

هذا بالإضافة الطرح لاهم فرص الاستثمار واهم المعوقات التي تؤخر عملية التحول الرقمي والتداول المالي الرقمي في العراق .

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

السيد أحمد عبد اللطيف – شركة Agile Solutions

شرح السيد حيدر العبيدي تطور شركة العرب للدفع الالكتروني والتي وضح انها كانت من أوائل الشركات العاملة في الدفع الإلكتروني منذ 2013. والشركة قدمت منصات تجارة إلكترونية وحلول متكاملة للتجار داخل العراق.

كما نفذت مشاريع تكامل رقمي مع مؤسسات حكومية مثل الهيئة العامة للجمارك. الشركة أيضاً ساهمت في أتمتة الجباية الجمركية بالكامل إلكترونيًا.

كما تحدث عن تطور الدفع الالكتروني في العراق وقال بان المجتمع العراقي فتيّ ومتعطش للتكنولوجيا.

كا ان هناك دعم حكومي متزايد لاعتماد الدفع الإلكتروني (تطبيق سياسة "Cashless " في المؤسسات الحكومية).

الا ان السيد حيدر نوه الى ان التحدي الأساسي يكمن في قلة استقرار النظام المصرفي في القطاع الخاص وتاثير ذلك على الاعتمادية والضمان

الأستاذ محمد اياد من شركة DOFIED

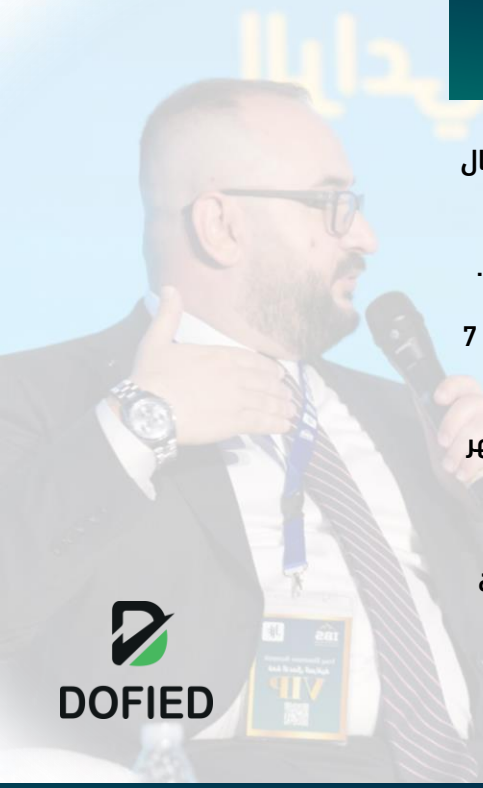

وهي شركة ناشئة في مجال الفنتك تحدث عن دور الشركة وانجازاتها وخاصة في مجال تسهّل عمليات الدفع الإلكتروني بين الشركات (B2B Settlements).

واكد على ان الشركة تعمل على ربط البنوك وشركات الدفع بالتجار عبر منصة موحدة.

كما أشار السيد محمد اياد الى ان شركة DOFIED حققت إنجازًا كبيرًا بتنفيذ أكثر من 7 ملايين فاتورة إلكترونية حتى الآن.

اما عن تطور فكرة الدفع الإلكتروني في العراق فقد أشار السيد محمد الى انه الأشهر الأخيرة من العام 2024-2025 شهدت ارتفاعًا كبيرًا في وعي التجار بأهمية الدفع الإلكتروني.

حيث بدأ التجار يطالبون بوسائل رقمية لتسهيل المعاملات، مما يدل على زيادة الثقة بالنظام المالي الرقمي.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

الأستاذ حيدر العبيدي – شركة العرب للدفع الإلكتروني

تحدث احمد عبد اللطيف عن دور الشركة في موضوع التطبيقات التكنلوجية في العراق . حيث تعمل في مجال تقديم خدمات الإنترنت والاتصال ونقل البيانات في عموم العراق. الشركة لديها عقود استراتيجية مع جهات حكومية مثل وزارة الاتصالات. كما تملك شراكات دولية مع شركات مثل Huawei و Nokia

.هذا بالإضافة الى ان الشركة تمتلك فريق تقني يتكون من 750 موظف يعملون على مشاريع الـ 4G & 5G

شرح الأستاذ احمد عن خطوات تطور الشركة وأشار الى ان هناك تطور ملحوظ في مشاريع FTTH (Fiber to the Home) في مناطق مثل الكرخ، صلاح الدين، والناصرية.

كما تم تحقيق نسبة إنجاز تصل إلى 85% في بعض المناطق.

اما عن التحديات فرغم وجود التحديات، إلا أن هناك وعيًا متزايدًا واستعدادًا للاستثمار في البنية التحتية.

الأستاذ طه سعد القيسي – شركة Fortinet

تحدث السيد طه القيسي عن أهمية شركة Fortinet وهي شركة أمريكية متخصصة في الأمن السيبراني .

حيث أشار الى ان الشركة تمتلك أكثر من 500 براءة اختراع في الذكاء الصناعي والأمن المعلوماتي. كما ان الشركة تعتمد على شبكة عالمية من المستشعرات 40 مليون Sensor لاكتشاف الهجمات السيبرانية.

اما عن تطور الامن السيبراني في العراق أشار الى ان هناك تطور ملحوظ في تبني الأمن السيبراني خاصة في القطاع المصرفي.

اما عن التحديات فقد نوه الى ان أبرز التحديات تكمن في نقص الموارد البشرية المؤهلة محليًا.

ضرورة تبني الدولة استراتيجية لبناء الكوادر في مجال السايبر سيكيورتي لتلبية متطلبات السوق.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

الخلاصة العامة للجلسة

- قطاع الفنتك والتحول الرقمي في العراق يُظهر إشارات نمو واضحة، مع اهتمام حكومي ملموس ودخول شركات ناشئة بفعالية.
- هناك تفاوت في النضوج الرقمي بين القطاع العام والخاص، مع تزايد واضح في الوعي الشعبي تجاه الدفع الإلكتروني.
- يمثل الأمن السيبراني عاملًا أساسيًا في ضمان استمرارية التحول الرقمي، ويتطلب دعمًا مؤسسيًا واستثمارًا في الكفاءات المحلية.
- لا تزال هناك تحديات بنيوية وتشغيلية، لكن معظم المشاركين متفائلون بمستقبل التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي في العراق.
- المشاركين في هذه الجلسة اتفقوا على ضرورة تشجيع الحكومة على تسريع تشريعات التحول الرقمي.
- إضافة الى الاستثمار في تطوير الكوادر الوطنية في مجالات الأمن السيبراني و الفنتك.

كما اكد الحضور على أهمية دعم الشركات الناشئة وتسهيل الوصول إلى التمويل. هذا بالإضافة الى تعزيز الشراكات بين القطاع العام والخاص لتسريع مشاريع الـ ICT.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

النقل وسلاسل التوريد

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

النقل والشحن وسلاسل الامداد

تمثل إدارة الشحن أحد العناصر الجوهرية في سلاسل الإمداد الحديثة، حيث تُعرَّف على أنها عملية التحكم والتنفيذ الفعّال لتسليم البضائع بطريقة تحقق الكفاءة والتكلفة المثلى.

في المقابل، تشير إدارة الخدمات اللوجستية إلى سلسلة العمليات المتكاملة الخاصة بالحصول على الموارد، وتخزينها، ونقلها إلى وجهتها النهائية بكفاءة وموثوقية.

في هذا السياق، قدمت جلسة النقل وسلاسل الامداد في قمة الاعمال العراقية الأولى IBS2025 تحليلًا شاملًا لسوق الشحن والخدمات اللوجستية في العراق، مع تسليط الضوء على الاقتصاد الكلي، ومساهمة القطاعات المختلفة، وحجم السوق، والاتجاهات الناشئة، والديناميكيات الجغرافية، بالإضافة إلى تأثير جائحة COVID-19 على القطاع.

تصنيف السوق العراقي للخدمات اللوجستية

يُقسم سوق الشحن والخدمات اللوجستية في العراق بحسب الوظائف إلى الفئات التالية:

- نقل البضائع ويشمل النقل البري، البحري، الجوي، والسكك الحديدية.
- شحن البضائع والتخزين.
- الخدمات ذات القيمة المضافة (VAS) ووظائف الدعم الأخرى.

أما من حيث المستخدمين النهائيين، فيُصنّف السوق إلى القطاعات التالية:

- التصنيع وصناعة السيارات
- النفط والغاز والتعدين
- الزراعة وصيد الأسماك والغابات
- البناء والإنشاءات
- التوزيع والتجارة
- المستخدمون النهائيون الآخرون

نمو السوق وحجمه

في عام 2023، قُدِّر حجم سوق الشحن والخدمات اللوجستية في العراق بنحو 6.82 مليار دولار أمريكي، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 7.24 مليار دولار في عام 2024، مع تحقيق معدل نمو سنوي مركب (CAGR) يبلغ 6.20%، ليصل إلى ما يقارب 9.79 مليار دولار بحلول عام 2029.

أبرز التطورات والشراكات اللوجستية

شهدت السنوات الأخيرة توقيع شراكات استراتيجية تهدف إلى دعم البنية التحتية وتعزيز التكامل الإقليمي، من أبرزها:

- مذكرة التفاهم بين مجموعة موانئ أبوظبي وبنك التنمية الدولي في نوفمبر 2022، التي تهدف إلى تطوير مشاريع لوجستية وموانئ مشتركة بين الإمارات والعراق.
- في فبراير 2022، أطلقت شركة دناتا نظام OneCargo في أربيل لرقمنة العمليات وتعزيز الكفاءة، مما يعكس اتجاه السوق العراقي نحو تبني أدوات رقمية عالمية المستوى.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

تحول استراتيجي في القطاع اللوجستي

يشهد قطاع الخدمات اللوجستية وسلسلة التوريد في العراق تحولًا هيكليًا كبيرًا، مدفوعًا بالتقدم التكنولوجي والاستثمارات الهادفة إلى تحويل العراق إلى مركز لوجستي إقليمي.

ومن أبرز هذه المشاريع:

ميناء الفاو الكبير

المتوقع تشغيله في عام 2026، بطاقة استيعابية تصل إلى 3.5 مليون حاوية بحلول 2028. يُخطط للميناء أن يشكّل بوابة استراتيجية للتجارة من الخليج إلى أوروبا عبر الأراضي العراقية والتركية، مما يوفر بديلاً لقناة السويس.

ريادة الأعمال والابتكار المحلي

برزت شركات ناشئة عراقية تسعى لإحداث تغيير في مشهد الخدمات اللوجستية المحلي من خلال:

- دمج الحلول التكنولوجية في التوصيل.
- عقد شراكات مع شركات إقليمية وعالمية.
- رفع كفاءة التشغيل من خلال تحسين تجربة العميل واستخدام البيانات.

التحديات والفرص المستقبلية

رغم هذه التحولات الإيجابية، لا يزال القطاع يواجه تحديات رئيسية، منها:

- ضعف البنية التحتية الطرقية والمينائية في بعض المناطق.
- الحاجة إلى تكامل الأنظمة الرقمية وتحديث أساليب العمل التقليدية.
- نقص الكفاءات المتخصصة في إدارة سلاسل الإمداد والتحول الرقمي.

مع ذلك، فإن تركيز الحكومة والقطاع الخاص على الاستدامة وتبني التقنيات الحديثة يفتح الباب أمام فرص كبيرة لتطوير كفاءة سلاسل التوريد.

خلاصة

إن قطاع الخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد في العراق يقف اليوم على أعتاب مرحلة تحول نوعي. فبفضل الموقع الجغرافي الاستراتيجي، والفرص الاستثمارية، وتزايد الشراكات الدولية، يملك العراق المقومات التي تمكّنه من أن يصبح لاعبًا محوريًا في التجارة الإقليمية والدولية.

ويتطلب ذلك استمرار التركيز على الاستثمار بالبنية التحتية، وتمكين الكفاءات المحلية، وتطوير بيئة تشريعية مرنة تدعم النمو الرقمي.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

م. د. فرحان الفرطوسي - مدير عام شركة الموانئ العراقية

ميناء الفاو درة التاج

في جلية النقل وسلاسل الامداد تحدث الدكتور فرحان الفرطوسي عن أهمية النقل وسلاسل الامداد في دعم جميع مفاصل الاقتصاد العراقي . وفي هذا السياق يأتي الكلام عن ميناء الفاو الذي يُعتبر قلب استارتية سلاسل الامداد و جوهرة تاج الموانئ العراقية، وهو مشروع استراتيجي وطني بدأ تنفيذه استنادًا إلى دراسة جدوى أُعدت بين عامي 2008 و2009. تُظهر الدراسة أن ميناء الفاو يشكل حلقة أساسية في سلسلة التوريد العالمية، حيث يسهم في تسهيل تدفق البضائع من المصنعين إلى المستهلكين، مرورًا بالمصنعين التكميليين.

بالنسبة لرؤية المشروع فانه نظرًا للموقع الجغرافي المتميز لميناء الفاو، تم اعتماد سياسة لإنشاء وتشغيل الميناء كحلقة رئيسية في سلاسل التوريد العالمية، خصوصًا لتسهيل تجارة الشرق باتجاه الغرب (80%) والعكس (20%). تم تنفيذ المشروع وفق مراحل متقدمة من البناء والتشغيل.

تم إنجاز خمسة مشاريع رئيسية مرتبطة بالميناء، منها الأرصفة الخمسة التي اكتملت بنسبة 100%، ومشروع الطريق الذي تجاوز نسبة الإنجاز فيه 99%، بالإضافة إلى ساحة الحاويات التي تم إنجاز أكثر من 89% منها. كما تم تحويل جزء من المحطة البحرية إلى اليابسة، وبلغت نسبة تقدم قناة الملاحة 84%، ونفق المغمور وصل إلى مراحل متقدمة تجاوزت 99%.

العوائد الاقتصادية لمشروع ميناء الفاو ضخمة ولا يمكن اختصارها في رقم واحد، حيث يُعد المشروع نقطة انطلاق اقتصادية تربط الخليج العربي بأوروبا عبر تركيا، وتربط الخليج بالبحر المتوسط عبر طريق التنمية.

التوقعات تشير إلى مردودات اقتصادية تصل إلى حوالي 90 مليار دولار بحلول عام 2050، مع الأخذ بعين الاعتبار تشغيل محطات الحاويات فقط. ومع توسع المشروع في المناطق الصناعية والخدمية، من المتوقع أن ترتفع الإيرادات بشكل كبير.

تحدث الدكتور فرحان الفرطوسي عن شراكات التشغيل والإدارة حيث في المرحلة الثانية من تشغيل الميناء، سيتم الاعتماد على إدارة مشتركة بمشاركة شركات عالمية متخصصة.

تمت زيارات لمحطات عالمية رائدة لدراسة أفضل الممارسات، وجرت تحليلات متعمقة لتحديد الشريك المناسب. الهدف هو تطوير ميناء الفاو ليصبح محطة عالمية قادرة على المنافسة من خلال تطبيق الرقمنة، تدريب الكوادر، إدخال الكفاءات العالية، وتنفيذ التوسعات المستقبلية بناءً على دراسات جدوى وتسويق دقيقة.

من المتوقع الإعلان قريبًا عن الشريك الإداري للميناء خلال شهر.

وفي ختام حديثة أشار الدكتور فرحان الفرطوسي الى ان الهدف هو تطوير بنية استراتيجية النقل في العراق حيث يسعى مشروع ميناء الفاو لأن يكون نقطة تحول في مسار التجارة العالمية عبر سلاسل التوريد، مع تحقيق أثر اقتصادي واجتماعي ملموس في العراق، خاصة في محافظة البصرة.

اما عن اهم انجاز تتطلع له شركة موانئ العراق فقد تحدث الدكتور فرحان عن خطة الشركة لتحويل ميناء الفاو الى ميناء الفاو الكبير والانتقال الى التشغيل هذا بالإضافة الخطة تحديث وتوسيع البني التحتية لميناء ام قصر وربطة بأحدث التقنيات لمراقبة الشحنات وإدارة الموانئ وفق المعايير العالمية وهدفنا الذي نعمل عليه هو تحويل الموانئ العراقية الى موانئ تنافس موانئ دول الجوار خلال عام 2025 .

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

د.عامر العضاض – مستشار رئيس الوزراء ورئيس اللجنة العليا للإصلاح

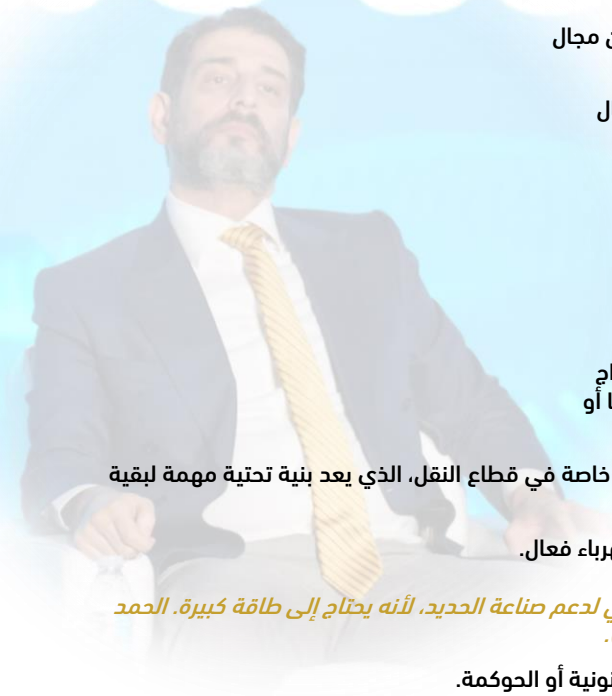

طريق التنمية.. طريق الإصلاح

تحدث السيد عامر العضاض عن هدف وعمل اللجنة العليا للإصلاح حيث أشار الى ان مجال عملها واسع جدًا، بسبب تداخل معظم الإصلاحات الاقتصادية.

أهم نقطة نعمل عليها في هذه اللجنة هي تحديد هوية الاقتصاد العراقي للانتقال به من المرحلة الاشتراكية إلى مرحلة الاقتصاد الحر المهذب. هذه هي الأساسات التي نركز عليها في فلسفة الاقتصاد.

أما فيما يخص اللجنة، فهي تسعى لربط القطاع الإنتاجي من خلال توفير البنية التحتية اللازمة للنمو. مثلاً، طريق التنمية يولد حوالي 5 مليارات دولار سنويًا من الغيز، وهذا ليس كل الفائدة الاقتصادية.

دكتور عامر العضاض تناول في جلسته الحديث عن فكرة طريق التنمية التي حيث يعتبر ان طريق التنمية، كبنية تحتية تشمل الطرق، السكك الحديدية، وأنابيب النفط والغاز، سيوفر فرص تنموية كبيرة على جانبي الطريق. مثلاً، إذا أردت استخراج الفوسفات، يمكنك إما بيعه خام أو تصنيعه ونقله عبر السكك الحديدية إلى أوروبا أو إلى البصرة.

الفوائد الاقتصادية للمشروع تتعدى الفائدة المباشرة، هناك فوائد تنموية كبيرة، خاصة في قطاع النقل، الذي يعد بنية تحتية مهمة لبقية القطاعات.

مستشار رئيس الوزراء أشار الى انه لا يمكن أن نحقق تنمية صحيحة بدون قطاع كهرباء فعال.

(أذكر أننا كنا نعمل في السنغال وكان رئيس الوزراء مهتمًا بإنشاء محطة غاز طبيعي لدعم صناعة الحديد، لأنه يحتاج إلى طاقة كبيرة. الحمد لله لدينا مصادر طاقة كبيرة، ويجب ترجمتها إلى طاقة كهربائية لبناء قطاع إنتاجي).

كما أشار الى ان الخطوة التالية بعد البنية التحتية الفيزيائية هي البنية التحتية القانونية أو الحوكمة.

مثلاً، يجب تمكين القطاع الخاص ليكون رائد أعمال ويفعل عوامل الإنتاج مثل الأرض، رأس المال البشري والاجتماعي، والعمالة. بدون قوانين وإجراءات واضحة، لن نتمكن من تنفيذ مشاريع إنتاجية صحيحة.

(حتى لو أعطيتك كهرباء ومال وأرض مخدومة، ولكن لم يكن هناك رأس مال اجتماعي، فسينهار المشروع. يعني يجب وجود أرضية صحيحة قبل كل شيء).

كما شرح السيد العضاض انه في مخطط التنمية، حيث تم تخطيطه بصورة منزل مكون من عدة طوابق قطاع النفط والغاز موجود في الطابق الأرضي. نحن نحرق النفط والغاز، ننتج طاقة، ثم نحولها إلى أموال تدخل وزارة المالية. إذا أردنا الخروج من هذه العملية غير المستدامة، يجب أن نحقق تنويعًا للاقتصاد.

قطاع الإنتاج والخدمات موجود في الطابق الثالث، وهو الذي ينبغي تطويره عبر تنمية القطاع الخاص من خلال تفعيل عوامل الإنتاج: رأس المال البشري، رأس المال الاجتماعي، الأرض، وكل ذلك يجب أن يتم عبر تطوير حوكمة الأعمال والاستثمار.

اما عن اهم الإنجازات والتطلعات لعام 2025 فقد اكد العضاض ان اهم انجاز خلال هذا العام سيكون اكمال التخطي النهائي لمشروع بيت الإصلاح والذي سيكون اول خطة اصلاح متكاملة وتفصيلية وتحتوي على مخفي تاريخ العراق وبالتأكيد لن يكون الانتهاء منه في عام واحد وحتما بحاجة الى عمل مستمر وتقييم لكل المستجدات والتطورات

اما عن دور القطاع الخاص فقد أشار السيد العضاض الى ان القطاع الخاص مهم جدًا. حيث ان العراق كان يهيمن عليه القطاع العام من خلال الاقتصاد الموجه، كما في الأنظمة الاشتراكية مثل الاتحاد السوفيتي. سابقًا، كانت هناك 176 شركة عامة و38 شركة مختلطة، وكان القطاع الخاص ضعيفًا وغير مؤثر.

لكن إذا نظرنا إلى حجم الأصول الثابتة لهذه الشركات، يقدر بأكثر من 300 مليار دولار. هذه الأصول غير مفعلة بالكامل، ولدينا 600,000 موظف في هذه الشركات، منها 20% شركات خاسرة. هذه أصول نُصرف عليها أموالًا لكنها لا تحقق عوائد.

لو استثمرنا 10% من هذه الأصول سنويًا، يمكن أن نجني 36 مليار دولار، وهو مبلغ يساوي تقريبًا 36% من دخلنا غير النفطي.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

برونا تروكا – نائب مدير شركة BTP

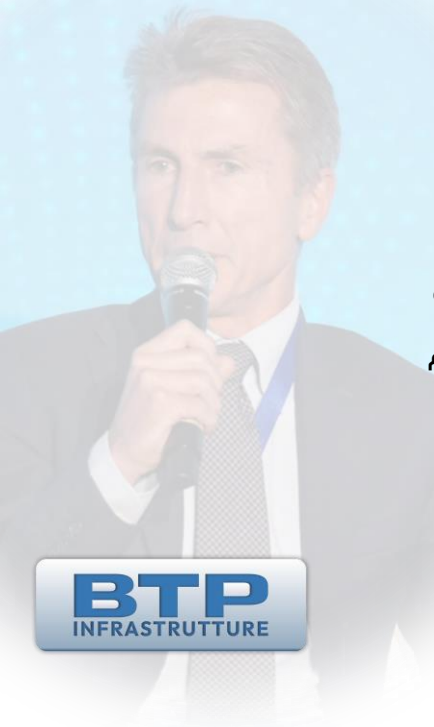

تحدث السيد تروكا عن تجربة شركة BTPفي بدأنا هذا المشروع في عام 2021، حيث شرعنا بدراسة الجدوى والتقييم الأولي لمشروع طريق التنمية بالتعاون مع الميناء الكبير.

بحلول عام 2023، أكملنا دراسة الجدوى، واقترحنا عدة مسارات مختلفة تم اختيارها بناءً على دراساتنا التي شملت جوانب متعددة، منها الاقتصادية، وحركة المرور، والجوانب الفنية.

المسارات المقترحة تشمل حوالي 1200 كيلومتر من الممرات البرية، كلاهما يبدأ من ميناء الفاو حتى كربلاء، وبعدها يتفرعان الى مساران مختلفان؛ مسار السكك الحديدية الذي يخدم جميع المدن، والطريق السريع الذي يمر عبر الجانب الغربي من البلاد، ثم يتقاطع المساران في بغداد، ثم يصلان إلى فيشخابور على الحدود التركية .

حالياً، أكملنا التصميم التمهيدي لكل من مشروع السكك الحديدية والطريق السريع، وبدأنا التصميم التفصيلي في 2024 -2025.

نتوقع الانتهاء من التصميم التفصيلي بحلول نهاية عام 2025. كما قمنا بتحضير مستندات المناقصة للبدء في مرحلة التأهيل المسبق للمناقصة. نتوقع قريباً إصدار الدعوات للمشاركة في المناقصة الأولى.

نبع رياض احمد – شركة ارامكس

أرامكس تُعد من أولى الشركات الدولية التي دخلت السوق العراقي ، هكذا شرحت نبع رياض احمد تاريخ شركة ارامكس والتي تعتبر من أوائل الشركات التي دخلت العراق في مجال النقل . وأكدت الى ان الشركة وواجهت في البداية العديد من التحديات، أبرزها ضعف البنى التحتية، ورداءة الطرق، وضعف الربط بين المحافظات، بالإضافة إلى غياب التكنولوجيا في ذلك الوقت.

لكن مع مرور الوقت، ونتيجة اهتمام الدولة بتطوير الموانئ وإنشاء طرق حديثة، أصبح من الأسهل بالنسبة لنا الوصول إلى عملائنا. هذه التحسينات شجعتنا على التوسع بشكل أكبر في مختلف أنحاء العراق.

اما عن دور الشركة كقطاع خاص متخصص في مجال النقل في دعم مشاريع استراتيجية مثل طريق التنمية وميناء الفاو الكبير؟

فقد اكدت الأستاذة نبع الى ان القطاع الخاص يُعد محورًا أساسيًا في نجاح مشاريع كبرى مثل طريق التنمية. فنجاح البنى التحتية، سواء كانت موانئ أو طرق أو مراكز لوجستية، يتطلب وجود قوة تشغيلية فعالة، وشركتنا تمثل هذه القوة.

هذا بالإضافة الى ان أرامكس تسعى لتفعيل هذا الدور من خلال ربط الشركات بسلاسل إمداد وتشغيل متكاملة، كما أن شراكتنا الاستراتيجية مع شركة (ZK Holding) القابضة التي مكنتنا من التوسع بشكل أوسع داخل العراق.

اما عن ابرز ما تخطط الشركة الى تحقيقه في المستقبل فقد اكدت الانسة نبع الى ان أكبر إنجاز نطمح لتحقيقه في عام 2025 هو تشغيل أكبر مركز لوجستي في العراق، يربط العراق بالأسواق الإقليمية بكفاءة عالية. هذا الإنجاز يتم من خلال شراكتنا الجديدة مع شركة ZK القابضة، والتي سهلت علينا وضع خطة خمسية للتوسع في السوق العراقي، وتحقيق نقلة نوعية في خدمات النقل واللوجستيات داخل البلاد.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

البيان الختامي لشركة اعمال EMAAL

قمة الاعمال العراقية

الحكم الاقتصادي المشترك

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

أولًا: تأصيل نظري لرؤية القمة

لقد شكّلت قمة الأعمال العراقية IBS 2025 محطة مفصلية في التحول الاقتصادي الذي يشهده العراق، ليس فقط من حيث محاورها ومخرجاتها، بل في شكلها وبنيتها ودورها غير المسبوق في صياغة علاقة جديدة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص.

لأول مرة، يلتقي صانع القرار، والمستثمر، والمصرفي، والمهندس، ورائد الأعمال، في منصة وطنية موحدة للحوار وصنع الرؤية، ضمن إطار من التفاهم والتكامل. وهو ما يمكن تأصيله ضمن المفهوم الحديث لما يُعرف:

بـ"الحكم الاقتصادي المشترك " او ما يمكن ان نسميه ب (Co-Economic Governance)، والذي يقوم على:

- تجاوز النمط التقليدي الذي تفصل فيه الدولة عن السوق، والانتقال إلى نموذج شراكة استراتيجية.
- خلق أدوات تنسيق ومتابعة وتقييم مشتركة، تجعل السياسات الاقتصادية انعكاسًا لحوار وطني لا لقرارات فوقية.
- اعتماد مبدأ "المصالح المتوازنة"، حيث لا تغيب المسؤولية العامة، ولا يُغفل الحافز الربحي، بل يتكاملان لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

إن هذه القمة ليست تظاهرة اقتصادية، بل نقطة انطلاق لرؤية وطنية ناضجة، تُعيد تعريف الاقتصاد العراقي من كونه ريعيًا استهلاكيًا إلى كونه إنتاجيًا استثماريًا تنافسيًا.

وهي أيضًا دعوة لكل المؤسسات العامة والفاعلين الخواص لإدراك

أن النجاح في بناء العراق الجديد لا يكون إلا بالتكامل، لا التنازع؛ بالشراكة، لا الانفراد.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

ثانيًا: إنجازات ملموسة ونظرة استراتيجية

مثّلت القمة انطلاقة عملية لسلسلة من الاتفاقات والمشاريع:

- إطلاق مشاريع كبرى في البنية التحتية الرقمية، وتدشين منصة وطنية للجيل الخامس وشبكات الألياف الضوئية.
- توقيع عقود استراتيجية في قطاع الاتصالات، والطاقة، والتكنولوجيا، والتمويل المصرفي.
- عرض وتبني مبادرة الضمانات السيادية لتعزيز ثقة المستثمرين، وربط العراق بالمنظومة المالية العالمية.
- تعزيز حضور المصارف الوطنية في السوق الدولية، وتحفيز التمويل الأخضر والتحول الرقمي في العمل المصرفي.
- إشراك الجامعات ومراكز التدريب في ردم فجوة المهارات، وتمكين الكفاءات الشابة في الاقتصاد الجديد.

وهي أيضًا دعوة لكل المؤسسات العامة والفاعلين الخواص لإدراك

أن النجاح في بناء العراق الجديد لا يكون إلا بالتكامل، لا التنازع؛ بالشراكة، لا الانفراد.

ثالثًا: روح التغيير وأفق التحول

ما ميّز قمة IBS 2025 لم يكن جدولها الزمني أو أوراقها البحثية فحسب، بل الروح الوطنية الجامعة التي حملتها. فقد تجاوزت القمة مرحلة التشخيص والنقاش، وانتقلت إلى مرحلة الفعل والقرار.

شهدنا للمرة الأولى توافقًا ناضجًا على أن العراق لا يمكن أن يستمر في اقتصاده المعتمد على النفط، بل يجب أن ينفتح على الفرص الرقمية، ويستثمر في الإنسان، ويراهن على القطاع الخاص كمحرّك نمو، لا تابعًا.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

رابعًا: دعوة إلى التنفيذ والتفعيل

إن نجاح هذه القمة لا يُقاس فقط بمستوى التمثيل، أو عدد العقود، بل بما سيتحقق بعدها.
ومن هنا، فإن مسؤولية الجميع – حكوميين، مستثمرين، أكاديميين، ومصرفيين – هي في تحويل التوصيات إلى سياسات، والمخرجات إلى مشاريع، والرؤى إلى واقع.

مجموعة شركات اعمال EMAAL و – بناءً على مخرجات القمة – عملت على تأسيس "أمانة دائمة لقمة الأعمال العراقية"، تكون مسؤولة عن:

- متابعة تنفيذ المشاريع والتوصيات.
- إصدار تقارير أداء ربع سنوية.
- تنظيم منتديات تخصصية لقطاعات القمة الستة.
- التحضير النسقي للنسخ القادمة من القمة.

خامسًا: نحو تقليد مؤسسي دائم

لقد نجحت القمة في تثبيت تقليد جديد في العراق: تقليد الحوار الاقتصادي الجماعي.

إنها أشبه بـ"دافوس العراق"، ولكن بنسخة عراقية خالصة، تستلهم من الواقع، وتتطلع إلى المستقبل.

فلنجعل من هذه القمة مرجعية سنوية لصناعة القرار الاقتصادي.

بوابة للإعلان عن الفرص، ومنصة لتقييم الأداء، وساحة مفتوحة لتبادل الأفكار والمبادرات

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

وأخـــيرًا...

ليس في العراق نقصٌ في الموارد... بل كان النقص في الرؤية والتكامل.
واليوم، ومع هذه القمة، ولد مشروع وطني جديد، عنوانه: شراكة، إنتاج، وتقدم.

من بغداد، ومن قلب الإرادة العراقية، نُعلن:

إننا أمام تحول في المفاهيم قبل السياسات من دولة تقوم بكل شيء، إلى دولة تمكّن، تنظم، وتبني بيئة صديقة للمبادرة والإبداع.

انتهى زمن الانتظار، وبدأ وقت العمل. حان وقت العراق.

© 2025 EMAAL Business Space. All rights reserved

IBS

Iraq Business Summit

12th April 2025

EMAAL

BUSINESS SPACE